نرتقي مع عُمان

Content Next

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩م

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

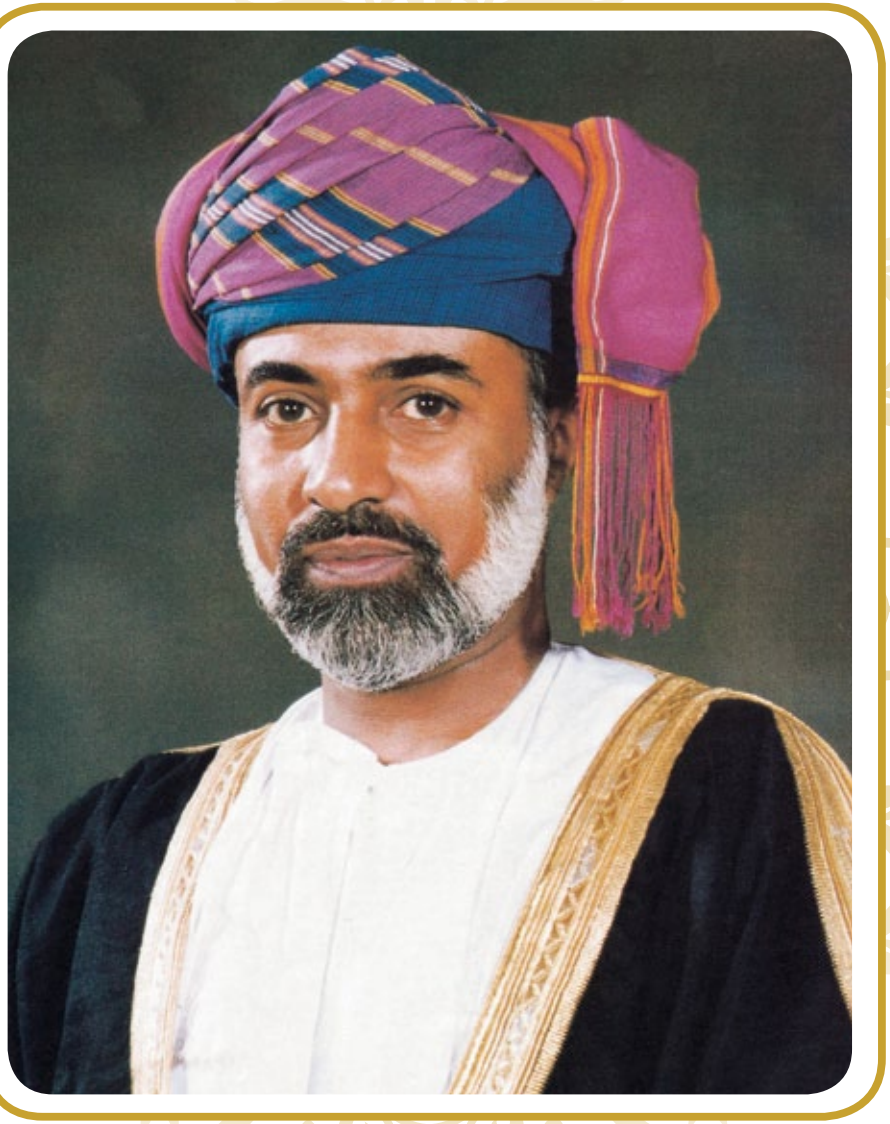

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

رؤية الهيئة

أن تكون الهيئة الأكثر كفاءة وفعالية في السلطنة ، التي تحرص على توفير خدمات الاتصالات للجميع بأعلى المستويات العالمية

مهمة الهيئة

تتمثل مهمة الهيئة في وضع إطار تنظيمي للاتصالات يتسم بالعدالة والمرونة والكفاءة ويكون قادراً على :

- تطوير قطاع الاتصالات عن طريق تهيئة بيئة سريعة الاستجابة لمتطلبات السوق .
- ضمان توفير النفاذ لجميع أنواع الخدمات في الحدود وبالأسعار المعقولة .
- تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات الصلة .
- العمل في إطار مواكبة الرؤية الاقتصادية للسلطنة ٢٠٢٠م .

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

قائمة المحتويات

١	عن الهيئة	١٣
١,١	الهيئة	١٤
١,٢	أهداف الهيئة	١٥
٢	الأعمال البارزة خلال عام ٢٠٠٩م	١٦
٣	أداء سوق الاتصالات في السلطنة – المؤشرات الإحصائية	١٧
٣,١	الهاتف النقال	١٧
٣,١,١	المنتفعون ونسبة الانتشار	١٧
٣,١,٢	حصة الهاتف النقال في السوق	١٧
٣,١,٣	متوسط الإيراد لكل مستخدم للخدمات المتنقلة	١٩
٣,٢	الخطوط الثابتة الرئيسية	١٩
٣,٢,١	فئات الخطوط الثابتة	٢٠
٣,٢,٢	متوسط الإيراد لكل مستخدم للخطوط الثابتة	٢٠
٣,٢,٣	متوسط الإيراد لكل مستخدم للهواتف العمومية	٢١
٣,٣	الإنترنت	٢١
٣,٣,١	منتفعو الخط الثابت لخدمة الإنترنت	٢١
٣,٣,٢	النطاق العريض الثابت – المنتفعون ونسبة الانتشار	٢١
٣,٣,٣	خدمة النطاق العريض المتنقل – المنتفعون ونسبة الانتشار	٢٢
٣,٣,٤	تقديرات عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار	٢٢
٣,٣,٥	متوسط الإيراد لكل مستخدم لخدمة الإنترنت الثابتة	٢٣
٣,٤	إيرادات قطاع الاتصالات	٢٣
٣,٥	التوظيف في قطاع الاتصالات	٢٤
٤	البيئة التنظيمية	٢٥
٤,١	تطوير سياسة الاتصالات	٢٥
٤,١,١	التقييم الكلي لعملية مراجعة السياسة	٢٥
٤,١,٢	أهم التحديات التي تواجه الإطار الحالي للسياسة	٢٥
٤,١,٣	إطار السياسة الجديدة	٢٦

قائمة المحتويات

٤,٢	تطورات التعرفة	٢٧
٤,٢,١	مراجعة التعرفة والعروض الترويجية والخدمات الجديدة	٢٧
٤,٣	التجوال الدولي	٣٠
٤,٤	القرارات التنظيمية	٣١
٤,٥	الحفاظ على البيئة التنافسية	٣٢
٤,٥,١	النزاعات والتحقيق	٣٢
٤,٥,٢	فصل الحسابات	٣٣
٤,٥,٣	تقييم عرض النفاذ المرجعي لعمانتل	٣٤
٤,٥,٤	مراجعة خدمات النفاذ الدولي	٣٤
٤,٥,٥	العروض المرجعية في إعادة بيع الخدمات المتنقلة	٣٤
٤,٥,٦	إدخال العمل برمز اختيار المشغل	٣٥
٤,٥,٧	تفكيك الحلقة المحلية	٣٥
٤,٦	أهم المبادرات الرامية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى	٣٥
٤,٦,١	التزامات الخدمة الشاملة	٣٥
٤,٦,٢	الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض	٣٧
٤,٧	المشاورات العامة	٣٧
٤,٧,١	المشاورات العامة المتعلقة بمعايير الهيمنة	٣٧
٤,٧,٢	تقييد خاصية التعريف الشخصي (SIM Locking)	٣٨
٤,٧,٣	البنية التحتية غير النشطة	٣٨
٤,٧,٤	تقنية البث الرقمي الأرضي (DBV–T)	٣٩
٤,٧,٥	النفاذ اللاسلكي للنطاق العريض (BWA)	٣٩
٥	إدارة الموارد المحدودة	٤٠
٥,١	الطيف الترددي	٤٠
٥,١,١	ترخيص الراديو	٤١
٥,١,٢	الإعفاءات الخاصة بالترددات ومعدات الراديو	٤١
٥,١,٣	تنفيذ مشروع محطات المراقبة (المرحلة الثانية والثالثة)	٤٢
٥,١,٤	شبكات المحمول ومشاكل التغطية المتجاوزة (جي إس إم ٩٠٠ ، جي إس إم ١٨٠٠ و UMTS)	٤٢
٥,٢	تخصيص الأرقام	٤٢
٥,٢,١	توجيهات الهيئة حول فترة صلاحية بطاقة التعريف الشخصي للاستخدام الفعال للأرقام	٤٣
٦	حماية المستهلك والتوعية	٤٤
٦,١	–شكاوى المستهلكين	٤٤

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

قائمة المحتويات

٦,٢	إرشادات تتعلق بدقة الفوترة	٤٤
٦,٣	جودة الخدمة	٤٥
٦,٤	الإرشادات الخاصة بخطة الطوارئ	٤٥
٦,٥	الموافقة على نوعية أجهزة الاتصالات ومقاهي الإنترنت المسجلة	٤٥
٦,٥,١	شروط الاعتراف بمعامل فحص الأجهزة	٤٦
٦,٥,٢	مقاهي الانترنت	٤٦
٦,٦	حملات التوعية	٤٧
٦,٦,١	ندوة التوعية حول قانون تنظيم الاتصالات	٤٧
٦,٦,٢	المسابقة التعليمية	٤٧
٦,٦,٣	العروض التوضيحية	٤٨
٦,٦,٤	المعارض : معرض الاتصالات وتقنية المعلومات (كومكس) ومهرجان خريف صلالة السياحي ٢٠٠٩م	٤٨
٧	التمثيل الدولي	٤٩
٧,١	المشاركة في الفعاليات الدولية	٤٩
٧,١,١	المنتدى العالمي لسياسة الاتصالات	٤٩
٧,١,٢	المنتدى العالمي للقيادات في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات	٥٠
٧,١,٣	الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات	٥٠
٧,١,٤	منتدى إدارة الإنترنت	٥١
٧,٢	المشاركة في الفعاليات المحلية والإقليمية	٥٢
٧,٢,١	مؤتمر الشرق الأوسط للطيف الترددي	٥٣
٧,٢,٢	اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات	٥٣
٧,٢,٣	الزيارات الخارجية واستقبال الوفود في السلطنة	٥٣
٧,٢,٤	الاجتماعات التنسيقية الثنائية	٥٤
٨	الموارد البشرية	٥٥
٨,١	التعمين في الهيئة	٥٥
٨,٢	تطوير الموظفين	٥٦
٩	التطلع للأمام نحو عام ٢٠١٠م وما بعده	٥٧

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

قائمة الإحصاءات

رقم الرسم	عنوان الرسم	رقم الصفحة
١	منتفعو الهاتف المتنقل ونسبة الانتشار	١٧
٢	حصة المنتفعين في سوق الخدمات المتنقلة	١٨
٣	حصة المنتفعين في سوق الخدمات المتنقلة بنظام الدفع المسبق	١٨
٤	منتفعو الخدمات المتنقلة المدفوعة القيمة مسبقاً لعام ٢٠٠٩م	١٩
٥	متوسط الإيراد لكل مستخدم للخدمات المتنقلة	١٩
٦	الخطوط الثابتة – المنتفعون ونسب انتشار الخدمة	١٩
٧	توزيع الخطوط الثابتة	٢٠
٨	متوسط الإيراد الشهري لكل مستخدم للخطوط الثابتة	٢٠
٩	متوسط الإيراد الشهري لكل مستخدم للهواتف العمومية	٢١
١٠	منتفعو الخط الثابت لخدمة الإنترنت ونسبة الانتشار	٢١
١١	منتفعو خدمة النطاق العريض الثابت	٢٢
١٢	نسبة الانتشار لخدمة النطاق العريض الثابت	٢٢
١٣	متوسط الإيراد لكل مستخدم لخدمة الإنترنت الثابتة	٢٣
١٤	إيرادات قطاع الاتصالات	٢٣
١٥	المساهمة في إيرادات قطاع الاتصالات	٢٤
١٦	التوظيف في قطاع الاتصالات	٢٤
١٧	تخصيص الأرقام الثابتة	٤٣
١٨	تخصيص أرقام الهواتف النقالة	٤٣
١٩	النسبة المئوية للتعمين بالهيئة	٥٥

قائمة الجداول

رقم الرسم	عنوان الرسم	رقم الجدول
١	طلبات التعرفة المعتمدة حسب تصنيفها في عام ٢٠٠٩م	٢٧
٢	مراجعات تعرفة خدمة الخطوط الثابتة والعروض الترويجية	٢٨
٣	مراجعات تعرفة الخدمات المتنقلة والعروض الترويجية	٢٩
٤	مقارنة التراخيص الراديوية	٤١
٥	الإعفاءات الخاصة بالترددات والأجهزة الراديوية	٤٢
٦	مقارنات تخصيص الأرقام	٤٣
٧	طبيعة الشكاوى المقدمة للهيئة	٤٤
٨	الموافقات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩	٤٦
٩	عدد أجهزة الاتصالات المستوردة من الخارج وفقاً لطلبات الإفراج التي تلقتها الهيئة في عام ٢٠٠٩م	٤٦
١٠	عدد مقاهي الإنترنت المسجلة	٤٦
١١	المشاركات الدولية	٥٢
١٢	الفعاليات الدولية التي شارك فيها أعضاء الهيئة	٥٢
١٣	عدد الموظفين وفقاً لمسمياتهم الوظيفية بنهاية عام ٢٠٠٩م .	٥٥
١٤	التوظيف وحالات ترك الوظائف من عام ٢٠٠٣م ولغاية ٢٠٠٩م	٥٥
١٥	الدورات التدريبية للموظفين	٥٦

خيارات أكثر للتواصل

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

www.tra.gov.om

كلمة رئيس الهيئة

> وستستمر الهيئة في جهودها للتطوير والتحديث تلبية لتوقعات شركائها إلى جانب زيادة تحرير القطاع مع الحرص على المنافسة العادلة

يسرني أن أقدم التقرير السنوي لهيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان للعام ٢٠٠٩م الذي كان بلا شك عاماً استثنائياً حافلاً بالأحداث التي تفتخر الهيئة بأنها كانت جزءاً لا يتجزأ منها ، بيد أن الهيئة لا يزال لديها الكثير لتنجزه في إطار سعيها لتحقيق قدراتها الكامنة التي تضاهي بها أكثر الأسواق تقدماً ورقياً .

واصلت الهيئة تقدمها عبر تطويرها لثقافة التميز ، وتعاملت مع كافة التحديات كفرص سانحة لا بد من استغلالها لتعزيز حضورها الجاذب في السوق المحلي ، ولتطوير السياسات الاستراتيجية المدروسة بغرض الاستفادة من الموارد العامة ؛ مثل زيادة توفر الطيف الترددي الراديوي للاستخدامات المدنية . وكان من ضمن الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال العام نجاحها في إصدار ترخيص من الفئة الأولى لإنشاء وتشغيل نظام خدمات اتصالات عامة ثابتة وإجراء مراجعة شاملة لسياسة الاتصالات واستضافة مؤتمر الشرق الأوسط للطيف الترددي وإصدار كتيب إرشادي للمستهلكين ومنح عدد من تراخيص الفئة الثانية لموفري خدمة إعادة بيع الخدمات المتنقلة .

وتمت الموافقة على وثيقة التزامات الخدمة الشاملة من قبل مجلس الوزراء في شهر يونيو ٢٠٠٩م وقامت الهيئة وفقاً لذلك بطرح المناقصة الأولى للمشروع التجريبي للخدمة الشاملة بغرض إيصال وتوفير خدمة النفاذ عريض النطاق للمناطق النائية المختارة ، التي تعاني شح الخدمات وكذلك المناطق التي لا تتوفر بها الخدمات في السلطنة وذلك دعماً لمبادرة الحكومة الإلكترونية خلال عام ٢٠٠٩م .

وقد بدأت خدمات النطاق العريض في إعادة صياغة كافة قطاعات اقتصادنا الوطني ومختلف أوجه حياتنا ؛ وبالرغم من التدشين الناجح لخدمات الجيل الثالث بواسطة مشغلي الخدمات المتنقلة في البلاد ، وتطوير البنية التحتية الحالية ، وإصدار الترخيص الثاني لخدمات الاتصالات الثابتة ، إلا أن العديد من مناطق السلطنة لا تزال تفتقر للفرص الملائمة للاستفادة من اتصالات النطاق العريض . وكجهة تنظيمية ، فإننا في الهيئة نتطلع لتوفير خدمات النطاق العريض بصفة دائمة ، وبأسعار معقولة لاستشراف آفاق جديدة لا تعرف الحدود وسنواصل جهودنا الرامية لبلوغ هذه الغاية . ولذلك فإن الهيئة تبادر بإجراء البحوث والتخطيط للقيام بدراسة شاملة للاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض كبنية تحتية رئيسية داعمة ومساعدة لتحقيق رؤية عمان الرقمية (eOman) وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العماني لبلوغ المستويات العالمية ، ويهدف تقديم خدمات النطاق العريض لتحقيق أثر إيجابي على النمو والرخاء الاقتصادي وذلك بتوفير المزيد من فرص التوظيف .

وستستمر الهيئة في جهودها للتطوير والتحديث تلبية لتوقعات شركائها إلى جانب زيادة تحرير القطاع مع الحرص على المنافسة العادلة ، والإسراع في توسعة البنية التحتية خلال الأعوام الخمسة المقبلة ، واستكمال الحصول على شهادة الآيزو لجميع وحدات الهيئة وإعداد وتطوير خطة تفصيلية لتنفيذ السياسة واستغلال الموارد النادرة مثل الطيف الترددي وحق المرور للبنية التحتية بأقصى كفاءة اقتصادية .

إنني لعلى يقين بأن الهيئة ستواصل مساعيها لحماية مصالح المستهلكين وتطوير المنافسة العادلة وتبني أفضل الممارسات العالمية في معالجة كافة القضايا التي ستطرأ مستقبلاً بكل جدارة واقتدار .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بأجزل الشكر والامتنان لجلالة السلطان المفدى قابوس بن سعيد حفظه الله ورعاه على توجيهاته السديدة وقيادته الحكيمة ، كما أشكر زملائي الكرام أعضاء الهيئة وجميع أفراد الفريق العامل بالهيئة وكل من ساهم في دعم وتحقيق المنجزات التي تمت خلال العام ٢٠٠٩م .

محمد بن ناصر الخصيبي
رئيس الهيئة

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

ا عن الهيئة

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في عام ٢٠٠٢م بموجب قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها ، وتحرص الهيئة على الوفاء بالتزامها بتطوير قطاع الاتصالات في السلطنة عن طريق تنظيم خدمات الاتصالات ، والعمل على رعاية مصالح موفري خدمات الاتصالات والمنتفعين ، وضمان حصول المستهلكين على خدمات اتصالات بالمستوى العالمي ، مع إتاحة قدر واسع من الخيارات بأسعار معقولة .

وتهدف سياسات ولوائح الهيئة إلى تطوير البنية التحتية وزيادة استثمار القطاع الخاص في القطاع ، مما يعود بالفائدة على اقتصاد السلطنة وينعكس نفعه بالتالي على المواطنين .

١,١ الهيئة

تتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء بمن فيهم الرئيس وهم :

الرئيس
معالي/ محمد بن ناصر الخصيبي
أمين عام وزارة الإقتصاد الوطني

المهندسة/ ناشئة بنت سعود الخروصية
عضو متفرغ

محسن بن علوي آل حفيظ
عضو متفرغ

١,٢ أهداف الهيئة

وفقاً لقانون تنظيم الاتصالات ، فإن الهيئة تهدف لتحقيق ما يأتي :

- ضمان توفير خدمات الاتصالات في جميع أنحاء السلطنة في الحدود وبالأسعار المعقولة ، وتشمل الخدمات على وجه الخصوص : خدمات الطوارىء ، الهاتف العمومي ، خدمات معلومات الدليل ، معاونة عامل الخدمة ، الخدمات البحرية وخدمات المناطق الريفية .
- تشجيع استخدام خدمات الاتصالات بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية والمعلومات .
- استخدام خدمات الاتصالات بهدف تشجيع الصادرات العمانية المنظورة وغير المنظورة مثل خدمات المحاسبة والمراجعة والهندسة والاستشارات .
- ضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي .
- مراعاة مصالح المنتفعين والمتعاملين فيما يتعلق بأثمان الأجهزة وأسعار تقديم خدمات الاتصالات ونوعيتها وكفاءتها .
- التأكد من الملاءة المالية للمرخص لهم .
- تشجيع مباشرة الأنشطة التجارية المرتبطة بخدمات وأجهزة الاتصالات ، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخاصة بها عن طريق تهيئة الظروف المناسبة ليتمكن المرخص لهم الجدد من المنافسة لإيجاد بيئة تنافسية فعالة .
- تطوير الكفاءة والاقتصاد في الأداء لدى المرخص لهم بمباشرة الأنشطة التجارية المرتبطة بالاتصالات .
- تهيئة الظروف للمنافسة فيما بين المرخص لهم لضمان تقديم خدمات اتصالات بالمستوى العالمي بتكلفة معقولة وأسعار مناسبة ، واتخاذ ما يلزم لتمكين من يقدمون تلك الخدمات من المنافسة في الخارج .
- تشجيع إجراء البحوث والتطوير في قطاع الاتصالات .

٢ الأعمال البارزة خلال عام ٢٠٠٩م

شهد عام ٢٠٠٩م عدداً من التغييرات الجذرية في قطاع الاتصالات في السلطنة حيث أتيح للمستهلكين قدر أكبر من المرونة والخيارات المتعلقة بتوفر الخدمات ، وأجرت الهيئة العديد من المشاورات بهدف توعية المستهلكين وتم تدشين عدد من المشروعات في إطار تحقيق الرؤية المستقبلية لمجتمع عمان الرقمي (eOman) وتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات بالسلطنة الذي يوالي نموه المتواصل ، وفيما يلي أبرز ما تحقق من إنجازات :

- تدشين العمل بثلاثة تراخيص من الفئة الثانية (إعادة بيع الخدمات المتنقلة) وإصدار ترخيص جديد من الفئة الثانية لشركة سماتل في عام ٢٠٠٩م .
- صدر للشركة العمانية القطرية للاتصالات (النورس) ترخيص من الفئة الأولى لإنشاء وتشغيل نظام خدمات اتصالات عامة ثابتة مع منحها حقوق الطيف الترددي لشبكات النفاذ عريض النطاق وذلك بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٩/٣٤ .
- وافقت الهيئة على ١٣٧ عرضاً للتعرفة منها ٢٢ عرضاً لخدمات الهاتف الثابت ، ٨٢ عرضاً لخدمات الهاتف المتنقل و ٣٣ عرضاً لموفري خدمة إعادة بيع الخدمات المتنقلة .
- تم إصدار إجمالي ٢,٩١٤ ترخيصاً جديداً للترددات الراديوية .
- تم إصدار خمسة قرارات تنظيمية وتم حل أربعة نزاعات .
- نمت قاعدة منتفعي الهاتف النقال بنسبة تجاوزت ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩م محققة بذلك نسبة انتشار تصل إلى ١٣٨٪ .
- تمت مراجعة إطار السياسة الحالية للاتصالات بمساعدة استشاري عالمي .
- استضافت الهيئة مؤتمر الشرق الأوسط للطيف الترددي الذي تناول استخدام الطيف الترددي للخدمات التجارية .
- توجت الجهود المتواصلة للهيئة في توعية المستهلكين بإصدارها لأول كتيب إرشادي في عام ٢٠٠٩م .
- تم طرح مناقصة المشروع التجريبي للخدمة الشاملة في المناطق الريفية المختارة التي تفتقر للخدمات .
- طرحت الهيئة مناقصة لإعداد وتطوير استراتيجية وطنية للنطاق العريض .
- تم إصدار قواعد اختيار المشغل .
- تم إصدار قواعد تفكيك الحلقة المحلية .
- شارك موظفو الهيئة في ١٠٤ فعالية محلية/ إقليمية ودولية خلال عام ٢٠٠٩م .
- وصل إجمالي عدد موظفي الهيئة بنهاية عام ٢٠٠٩م إلى ٩٨ موظفاً .
- تم طرح خمس أوراق تشاورية .
- تمت معالجة ٢٠ شكوى من المنتفعين .
- تم البدء في تنفيذ ٢٢ مشروعاً استشارياً .

٣ أداء سوق الاتصالات في السلطنة

حقق قطاع الاتصالات انطلاقة ملحوظة عقب تطبيق سياسة التحرير في عام ٢٠٠٣م ، وحتى الآن توجد شركتان متكاملتان تتنافستان في سوق الخدمات المتنقلة هما عمانتل والنورس وقد منحت الأخيرة في عام ٢٠٠٩م ترخيصاً من الفئة الأولى لخدمات الاتصالات العامة الثابتة ويتوقع أن تدشن خدماتها في عام ٢٠١٠م الأمر الذي يشجع إدخال المزيد من المنافسة في قطاع الخطوط الثابتة والنطاق العريض الذي لا زالت عمانتل تحتكره حتى الآن .

وقد شهدت المنافسة في سوق الخدمات المتنقلة تسارعاً في عام ٢٠٠٩م من خلال تدشين خدمات ثلاث من شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة هي : (رنة ، فريندي ، مزون) وكان من شأن ذلك زيادة نسبة الانتشار في القطاع ليصل إلى ١٣٨٪ بسبب امتلاك بطاقات تعريف شخصي (SIM) متعددة . وبنهاية عام ٢٠٠٩م حققت الخدمات المتنقلة نسبة ٩٥٪ من التغطية السكانية في السلطنة

٣,١ الهاتف النقال

٣,١,١ المنتفعون ونسبة الانتشار

بالمقارنة مع نمو خدمات الهاتف الثابت ونسبة انتشارها ، كانت هناك زيادة غير مسبوقة في عدد منتفعي خدمة الهاتف النقال .

الرسم (١) المنتفعون ونسبة الانتشار

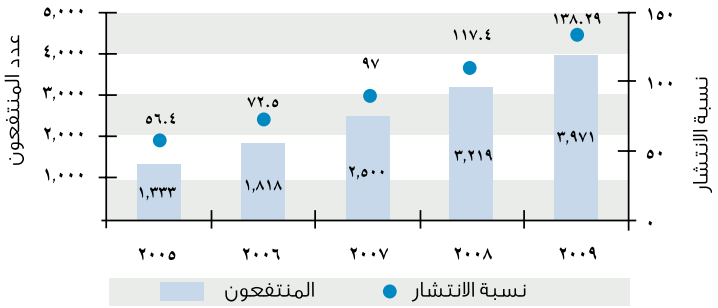

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

وكما يتضح من الرسم (١) أعلاه ، فقد ارتفع عدد منتفعي الهواتف المتنقلة بصورة ملموسة خلال فترة خمسة أعوام محققاً بذلك نسبة نمو تصل إلى ١٩٧٪ منذ عام ٢٠٠٥م ، وأظهر عدد منتفعي الهاتف النقال في عام ٢٠٠٩م زيادة على عام ٢٠٠٨م بنسبة ٢٣٪ وبلغت نسبة الانتشار ١٣٨٪ بنهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بنسبة ١١٧٪ في عام ٢٠٠٨م .

٣,١,٢ حصة الهاتف النقال في السوق

يوضح الرسم (٢) حصة السوق للمنتفعين الذين يحملون بطاقات مسبقة الدفع والمنتفعين الذين يدفعون بنظام الدفع الآجل .

الرسم (٢) حصة المنتفعين في سوق الخدمات المتنقلة

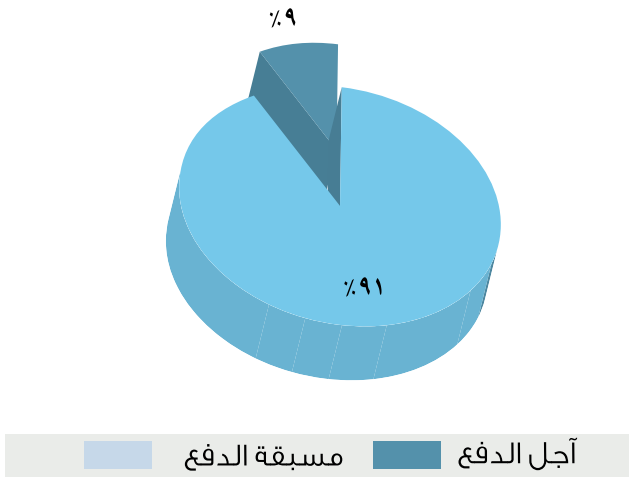

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

تشكل شريحة المنتفعين الذين يحملون بطاقات مسبقة الدفع غالبية المستخدمين في قطاع الخدمات المتنقلة حيث يمثلون نسبة ٩١٪ من إجمالي قاعدة المشتركين (٣,٦١١,٨١٩ منتفعاً) بينما تمثل النسبة المتبقية عدد المنتفعين بنظام الدفع الآجل البالغ عددهم ٣٥٨,٧٤٤ منتفعاً ، ويجد الكثيرون الخدمات المدفوعة القيمة مسبقاً مناسبة أكثر نظراً لأنها تمكنهم من التحكم في حجم الاستخدام والإنفاق .

الرسم (٣) حصة المنتفعين في سوق الخدمات المتنقلة بنظام الدفع المسبق

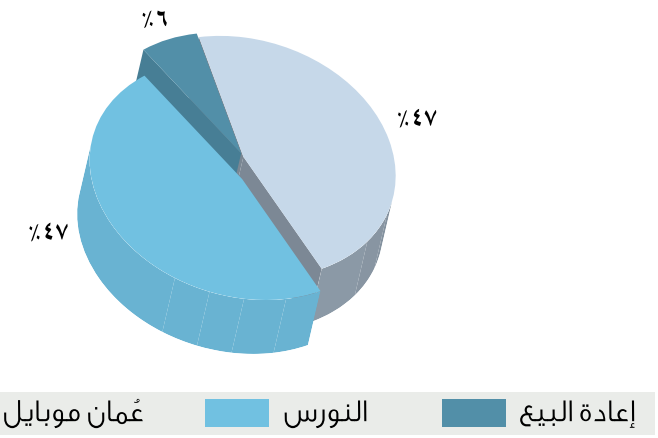

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

يوضح الرسم (٣) حصة السوق (من حيث عدد المنتفعين) بمختلف شركات خدمات الاتصالات المتنقلة بسلطنة عمان

وبالرغم من إدخال موفري خدمة إعادة بيع الخدمات المتنقلة إلى السوق ، إلا ان شركتي عمان موبايل والنورس لا زالتا تستحوذان على الحصة الغالبة في سوق السلطنة ، ومما يجدر ذكره أن موفري خدمة إعادة البيع لم يمض على دخولهم السوق سوى مدة تجاوزت الستة أشهر بقليل، ومع ذلك فقد استحوذوا على نصيب يصل إلى نسبة ٦,٥٪ من السوق .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفجوة في حصة السوق بين النورس وعمان موبايل تضيق تدريجياً في ظل استمرار نمو عدد منتفعي النورس بالخدمات المدفوعة القيمة مسبقاً بوتيرة عالية . كما أن قاعدة منتفعي موفري خدمة إعادة البيع زادت بسرعة من ٣,٥٨٦ منتفعاً إلى ٢٣٤,٠٥٤ منتفعاً خلال فترة تسعة أشهر من إبريل وحتى ديسمبر ٢٠٠٩م .

الرسم (٤) منتفعو الخدمات المتنقلة المدفوعة القيمة مسبقاً لعام ٢٠٠٩م

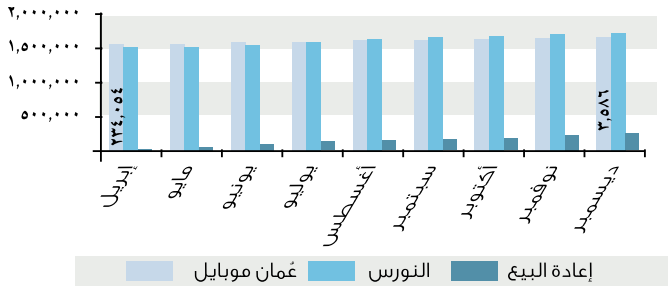

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

٣,١,٣ متوسط الإيراد لكل مستخدم للخدمات المتنقلة

انخفض متوسط الإيـراد بالنسبة لمستخدم الخدمات المتنقلة بحوالى ١٥٪ ليصل إلى ٩ ريالات شهرية في عام ٢٠٠٩م بعد أن كان في حدود ١١,٧ ريال شهرياً في عام ٢٠٠٧م ، يوضح الرسم (٥) متوسط الإيراد للمستخدم في سوق الخدمات المتنقلة خلال فترة ثلاث سنوات .

الرسم (٥) متوسط الإيراد لكل مستخدم للخدمات المتنقلة

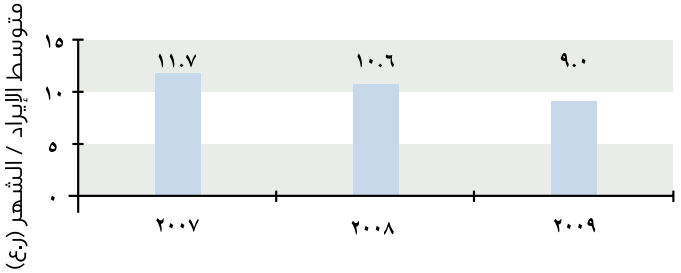

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

٣,٢ الخطوط الثابتة الرئيسية

لم يظهر عدد الخطوط الثابتة في السلطنة أي توجه ثابت حيث ظلت تعتريه تقلبات النمو تارة والتراجع تارة أخرى خلال الأعوام الخمسة الأخيرة كما هو موضح في الرسم (٦) أدناه .

الرسم (٦) الخطوط الثابتة – المنتفعون ونسب انتشار الخدمة

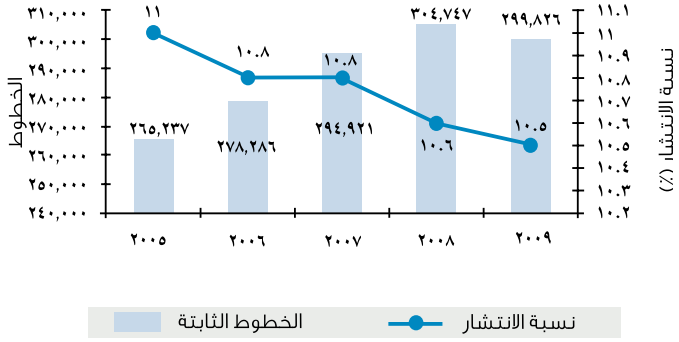

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

بلغ عدد الخطوط الثابتة بنهاية ديسمبر ٢٠٠٩م حوالى ٢٩٩٨٢٦ خطاً أي أقل بنسبة ١,٦٪ تقريباً عن العام الماضي ، ويشهد سوق الخطوط الثابتة هبوطاً في الوقت الحالي .

وقد أظهرت نسب انتشار الخدمة أيضاً توجهاً نحو الانخفاض حيث تدنت من ١١٪ في عام ٢٠٠٥م إلى ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٩م ويمكن تفسير ذلك بانتقال المنتفعين من خدمة الخطوط الثابتة إلى خدمة الهاتف النقال ، وقد انخفضت أسعار بطاقات التعريف الشخصي وخدمات الاتصالات المتنقلة مع مرور السنوات وكان من شأن إدخال مشغل ثانٍ للخدمات المتنقلة في عام ٢٠٠٥م وتوفر خيار الدفع المسبق وانخفاض أسعار بطاقات التعريف الشخصي تمكين المنتفعين من الانتقال للخدمات المتنقلة دون عناءٍ كبير ، ومن المتوقع

مع دخول المنافسة في الخطوط الثابتة بتدشين النورس لخدمات الخطوط الثابتة أن يتنامى الطلب على الخدمات الثابتة وخدمات النطاق العريض .

٣,٢,١ –فئات الخطوط الثابتة

يوضح الرسم (٧) توزيع الخطوط الثابتة بين القطاعين التجاري والسكني .

الرسم (٧) توزيع الخطوط الثابتة

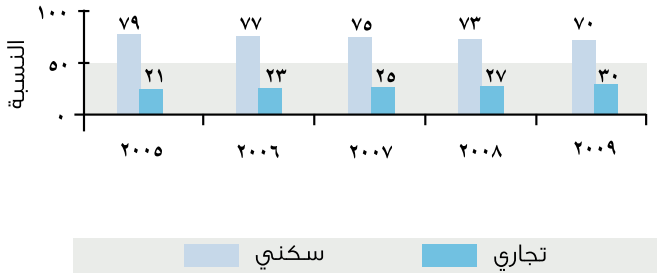

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

ظلت نسبة الخطوط الثابتة السكنية توالي الانخفاض خلال الأعوام الخمس الأخيرة ، فقد كانت نسبة ٨٠٪ منها تقريباً في المناطق السكنية في عام ٢٠٠٥م وانخفضت هذه النسبة إلى ٧٠٪ بنهاية عام ٢٠٠٩م ، وحدث العكس تماماً بالنسبة للخطوط الثابتة للمنشآت التجارية والتي شهدت نمواً متواصلاً من نسبة ٢١٪ في عام ٢٠٠٥م إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠٩م ويعزى ذلك للعروض الترويجية المستمرة خصوصاً عروض خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية (ADSL) للشركات وتخفيضات التعرفة للخدمات الثابتة .

٣,٢,٢ – متوسط الإيراد لكل مستخدم للخطوط الثابتة

يوضح الرسم (٨) متوسط الإيراد بالنسبة لمستخدم الخطوط الثابتة .

الرسم (٨) متوسط الإيراد لكل مستخدم للخطوط الثابتة

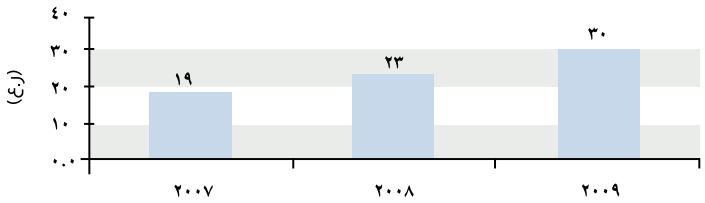

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

وقد أظهر متوسط الإيراد لكل مستخدم للخطوط الثابتة انخفاضاً تدريجياً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة وتم تسجيل انخفاض بنسبة ١٦٪ خلال عام ٢٠٠٨م لمتوسط الإيراد لكل مستخدم للخطوط الثابتة .

٣,٢,٣ متوسط الإيراد لكل مستخدم للهواتف العمومية

الرسم (٩) متوسط الإيراد لكل مستخدم للهواتف العمومية

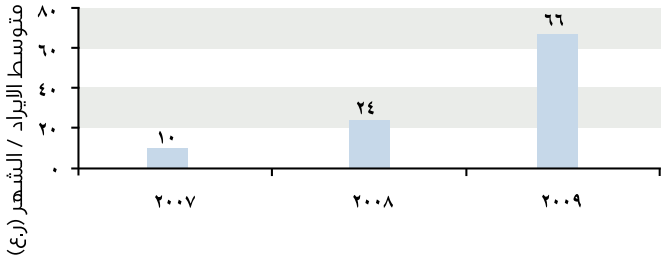

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

يشير الرسم (٩) إلى متوسط الإيراد لكل مستخدم للهواتف العمومية الذي شهد انخفاضاً ملحوظاً تجاوز نسبة ٥٠٪ منذ العام الماضي إذ انخفض من حوالى ٢٤ ريال شهرياً في عام ٢٠٠٨م إلى ١٠ ريالات في الشهر في عام ٢٠٠٩م ، وقد ساهمت الخدمات المتنقلة – خصوصاً الخدمات المدفوعة القيمة مسبقاً – في انخفاض الطلب على الهواتف العمومية واستعمالها نظراً لشيوع استخدامها في كافة أنحاء السلطنة .

٣,٣ الإنترنت

٣,٣,١ منتفعو الخط الثابت لخدمة الإنترنت

كما هو موضح في الرسم (١٠) ، فقد شهد عام ٢٠٠٩م انخفاضاً في عدد منتفعي خدمة الإنترنت وأيضاً في نسبة الانتشار بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨م إلى أن تم رصد ارتفاع بسيط.

الرسم (١٠) منتفعو الخط الثابت لخدمة الإنترنت ونسبة الانتشار

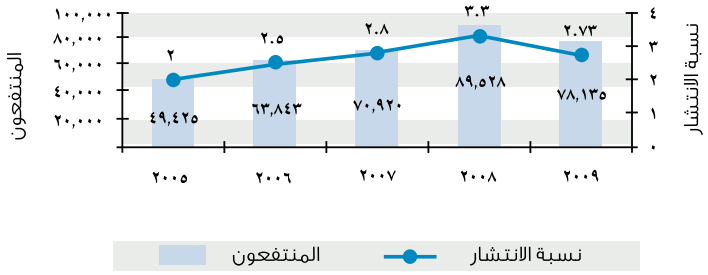

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة

انخفض عدد منتفعي الخط الثابت لخدمة الإنترنت في عام ٢٠٠٩م بنسبة ١٣٪ تقريباً ليصل إلى ٧٨,١٣٥ منتفعاً مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٨م ، وظلت نسبة الانتشار على انخفاضها وأظهرت تراجعاً بسيطاً خلال العام المنصرم حيث انخفضت من نسبة ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٨م إلى ٢,٧٣٪ في عام ٢٠٠٩م .

٣,٣,٢ النطاق العريض الثابت – المنتفعون ونسبة الانتشار

يتضمن الرسمان (١١) و (١٢) تفصيل الاشتراك في خدمة النطاق العريض الثابت ونسبة الانتشار في السلطنة .

الرسم (١١) منتفعو خدمة النطاق العريض الثابت

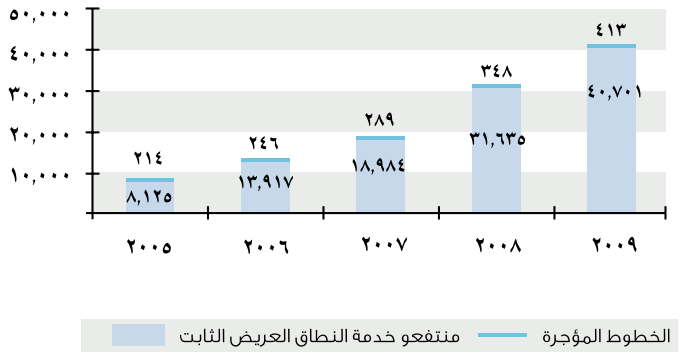

الرسم (١٢) نسبة الانتشار لخدمة النطاق العريض الثابت

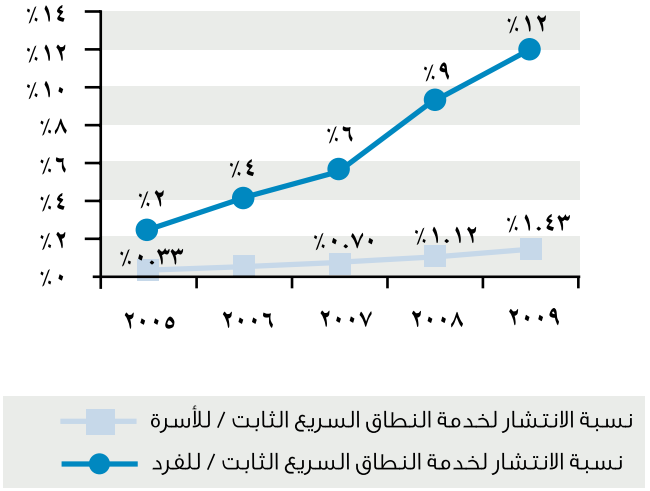

كان النمو ملازماً لنسبة انتشار خدمة النطاق العريض الثابت خلال العام الماضي بمتوسط نسبة ٥٠٪ ، وبنهاية عام ٢٠٠٩م كان هناك عدد ١٢ أسرة من بين كل ١٠٠ أسرة لديها خدمة النطاق العريض الثابت ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً بوضوح من خلال النمو الذي حدث في عدد منتفعي خدمة النطاق العريض في الأعوام الخمسة الأخيرة . وبحلول عام ٢٠٠٩م ، بلغ عدد منتفعي خدمة خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية ٤٠,٧٠١ منتفعاً بنسبة نمو تصل إلى ٢٨,٧٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨م .

وبلغ عدد منتفعي الخطوط المؤجرة ٤١٣ منتفعاً بنهاية عام ٢٠٠٩م بنسبة نمو تصل إلى ١٨٪ تقريباً في العام خلال السنوات الخمس الأخيرة ويعزى ذلك بصفة رئيسية للطلب الذي نشأ جراء زيادة ونمو الشركات والمؤسسات الحكومية فضلاً عن مختلف مبادرات الحكومة الإلكترونية .

٣,٣,٣ خدمة النطاق العريض المتنقل – المنتفعون ونسبة الانتشار

تم تدشين خدمات الإنترنت المتنقلة بنجاح بواسطة كل من النورس في عام ٢٠٠٨م وعمان موبايل في عام ٢٠٠٩م ، وقد اعتمدت الهيئة هذا المؤشر بناءً على الافتراض بأن جميع المنتفعين الذين لديهم أجهزة مدعمة بنظام الجيل الثالث يمكن اعتبارهم منتفعين بخدمة النطاق العريض المتنقل .
وبحلول شهر ديسمبر ٢٠٠٩م كان لدى كلا المشغلين إجمالي عدد ١,٢٢٦,٣٥٦ منتفعاً بخدمة النطاق العريض المتنقل ويشكل ذلك انتشاراً بنسبة ٤٣٪ بين السكان ، وبلغ العدد الفعلي لمستخدمي خدمة الإنترنت النطاق العريض المتنقلة خلال الفترة موضوع التقرير ٣٧٧,٥٦٣ مستخدماً .

٣,٣,٤ تقديرات عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار

بنهاية عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي العدد المقدر لمستخدمي الإنترنت ١,٤٧٦,٩٥٦ مستخدماً ويشمل ذلك ٤٥٣,١٨٣

مستخدماً لخدمة الإنترنت الثابتة وعدد ١,٠٢٣,٧٧٣ مستخدماً لخدمة الإنترنت المتنقلة (الجيل الثاني و الجيل الثالث). وتم تقدير عدد مستخدمي خدمة الإنترنت الثابتة باستخدام معامل الضرب (٥,٨) الذي يشير إلى متوسط مستخدمي الإنترنت للأسرة في السلطنة من سن خمس سنوات فما فوق. وبلغت نسبة الانتشار المسجلة لإجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في السلطنة ٥١,٥٪ في شهر ديسمبر ٢٠٠٩م .

٣,٣,٥ متوسط الإيراد لكل مستخدم لخدمة الإنترنت الثابتة

يلقي الرسم (١٣) الضوء على متوسط الإيراد لكل مستخدم/ الشهر لعمليات الإنترنت .

الرسم (١٣) متوسط الإيراد لكل مستخدم لخدمة الإنترنت الثابتة

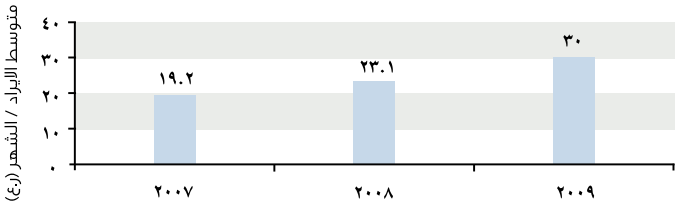

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات (ملحوظة : متوسط الإيراد لكل مستخدم يحتسب بناءً على عدد المنتفعين وليس عدد المستخدمين)

وبالرغم من أن معدلات انتشار خدمة الإنترنت كانت منخفضة ، إلا أن متوسط الإيراد لكل مستخدم لخدمة الإنترنت كان مرتفعاً ، حيث ارتفع من ١٩,٢ مليون ريال في الشهر في عام ٢٠٠٧م إلى ٣٠ مليون ريال في الشهر في عام ٢٠٠٩م .

٣,٤ إيرادات قطاع الاتصالات

يقدم الرسم (١٤) لمحة عن إجمالي الإيرادات التي حققها قطاع الاتصالات في السلطنة خلال السنوات الخمس الأخيرة .

الرسم (١٤) إيرادات قطاع الاتصالات (بملايين الريالات)

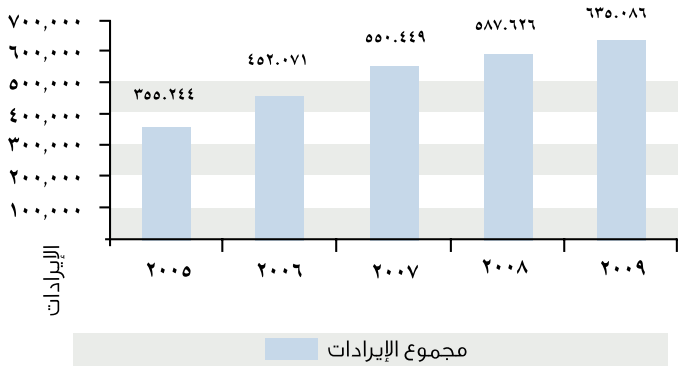

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة بواسطة القطاع ٦٣٥,٠٨٦ مليون ريال بنسبة نمو بلغت ٨٪ في العام الجاري مقارنة بالعام الماضي .

المساهمة في إيرادات قطاع الاتصالات

يوضح الرسم (١٥) مساهمة الخطوط الثابتة وخدمات الإنترنت والخدمات المتنقلة في إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات خلال الأعوام الخمسة الأخيرة .

الرسم (١٥) المساهمة في إيرادات قطاع الاتصالات

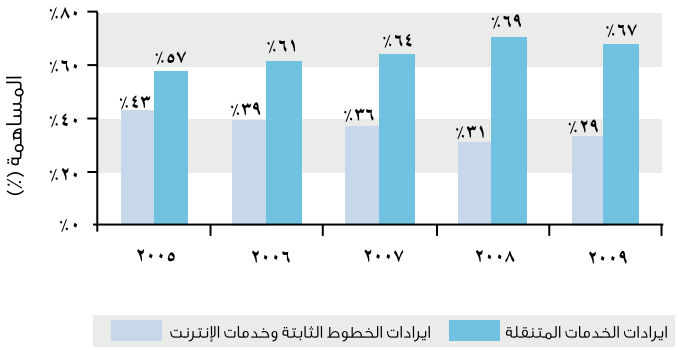

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

وقد تراجعت مساهمة الخطوط الثابتة وخدمات الإنترنت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ، ومن جهة أخرى ارتفعت حصة الإيرادات الواردة من الخدمات المتنقلة من ٥٧٪ في عام ٢٠٠٥م إلى ٦٧٪ في عام ٢٠٠٩م ويمكن أن يعزى ذلك للزيادة غير العادية في قاعدة المنتفعين في سوق الاتصالات المتنقلة .

٣,٥ التوظيف في قطاع الاتصالات

يوضح الرسم (١٦) حجم التوظيف الكلي لدى المرخص لهم بتقديم خدمات الاتصالات والهيئة منذ عام ٢٠٠٥م .

الرسم (١٦) التوظيف في قطاع الاتصالات

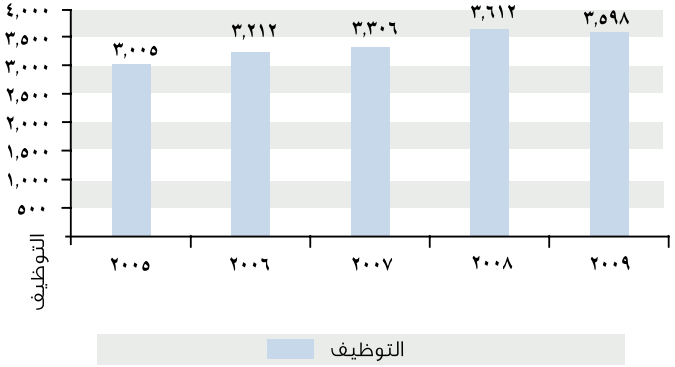

المصدر: مشغلي الهاتف المتنقل و شركات إعادة بيع الخدمات المتنقلة و هيئة تنظيم الاتصالات

وقد زاد حجم القوى العاملة في قطاع الاتصالات بنسبة ٢٠٪ منذ عام ٢٠٠٥م علماً بأن نسبة التعمين تبلغ في الوقت الحالي ٩٠٪ تقريباً بالنسبة للقطاع (ويشمل ذلك هيئة تنظيم الاتصالات وعمانتل وعمان موبايل والنورس وفرندي ورنة) .

٤ البيئة التنظيمية

يتناول الجزء التالي بعض الأعمال التي أنجزتها الهيئة في عام ٢٠٠٩م فيما يتعلق بمهامها التنظيمية .

٤,١ تطوير سياسة الاتصالات

صدر قرار تحرير قطاع الاتصالات بالسلطنة في عام ٢٠٠٢م وتحققت منذ ذلك الحين تطورات ملموسة في كافة المجالات وعلى وجه الخصوص في خدمات الاتصالات المتنقلة ، وقبل تطبيق برنامج التحرير كانت خدمات الاتصالات العامة مملوكة حصرياً للحكومة ، الأمر الذي يعني أن الابتكارات كانت عندئذ شحيحة نسبياً والأسعار مرتفعة نوعاً ما (وخصوصاً بالنسبة للخدمات الدولية) وكانت الكفاءة متدنية .

ومع النمو الاقتصادي الهام الذي حدث في السنوات الأخيرة ، فقد تزايدت الضغوط لتحرير قطاع الاتصالات نظراً للحاجة لتأمين استثمارات كبيرة لمقابلة النمو في الطلب .

وكان النجاح إلى حد كبير ملازماً لقطاع الاتصالات المتنقلة ، الذي شهد المنافسة منذ عام ٢٠٠٥م وفي مقابل ذلك لم تكن هناك منافسة في البنية التحتية لخدمات الاتصالات العامة الثابتة حتى شهر يونيو ٢٠٠٩م عندما تم منح ترخيص ثانٍ من الفئة الأولى لإنشاء وتشغيل نظام خدمات اتصالات عامة ثابتة ، علماً بأن خدمات الإنترنت وعلى وجه الخصوص خدمات النطاق العريض لا تزال محدودة الانتشار .

٤,١,١ التقييم الكلي لعملية مراجعة السياسة

أشارت الحكومة أثناء قيام الهيئة بوضع إرشادات السياسة وفقاً لقانون تنظيم الاتصالات الصادر في عام ٢٠٠٢م والموافقة على سياسة القطاع إلى أن الهيئة ستحتاج لمراجعة هذه السياسة بعد فترة زمنية مناسبة حتى تكون مواكبة وقابلة للتطبيق في جميع الأوقات ، وقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م بالاستعانة بالخدمات الاستشارية لشركة استشارية بريطانية تولت العمل بواسطة فريق مؤلف من منظمين سابقين بهدف إجراء مراجعة شاملة لإطار السياسة الحالية والإنجازات التي تحققت حتى تاريخه والوقوف على أوجه القصور التي شابت الأداء ورفع التوصيات في نهاية الأمر بشأن إطار السياسة الجديدة .

وتمت مناقشة مسودة الملاحظات التي وردت بالتقرير في ورشة عمل هيكلية ضمت جميع الجهات المعنية (مؤسسات حكومية ، مشغلي خدمات الاتصالات وجمعيات المستهلكين) ، كما عقد الاستشاري اجتماعات فردية مع أهم الوزارات والمشغلين المرخصين للتعرف على وجهات نظرهم بخصوص إطار السياسة الحالية وتوقعاتهم لصياغة القطاع بما يكفل استيعاب التغييرات في التقنية والمنافسة والتنمية الاجتماعية . وقد التزمت الهيئة بتبني مبادئ الشفافية والحياد أثناء قيامها بهذا العمل الهام للسماح بإحداث تقييم مستقل للقطاع ولتمهيد الطريق أمام إعداد وتطوير إطار جديد للسياسة .

٤,١,٢ أهم التحديات التي تواجه الإطار الحالي للسياسة

بالرغم من التطورات التي شهدها سوق الاتصالات ، إلا أن سياسة الاتصالات لا زالت تحدها القيود التالية :

١ – عدم وجود منافسة فعّالة لضمان أسعار معقولة وخدمات ذات جودة عالية ، كما أن هناك احتكار ثنائي في مجال توفير

خدمات الهاتف النقال وإلى وقت قريب كان هناك احتكار من شركة واحدة في خدمات الخطوط الثابتة .

٢ – عدم توفر الطيف الترددي الملائم لتخصيصه للخدمات المتنقلة العامة ولاستخدامات الاتصالات التجارية ، وهذا يمثل عنق الزجاجة في منح ترخيص لمشغل ثالث لشبكة الهاتف المتنقل وللتوسع في خدمات الجيل الثالث .

٣ – تدني مستويات انتشار خدمة الإنترنت حيث لا يوجد حالياً أي هدف أو التزام منصوص عليه في ترخيص المشغل الحالي لتوفير خدمة الإنترنت .

٤ – توجد فجوة واضحة في انتشار الخدمة بين المدن والمناطق الريفية ، حيث أن نسبة ٤٠٪ من الخطوط الثابتة بالسلطنة توجد في مسقط بينما تنتشر البقية في كافة أرجاء البلاد ، إلا أن ذلك ينسجم مع زيادة الكثافة السكانية وتركيز الأنشطة التجارية بمسقط ومنطقة الباطنة (تحتضن مسقط نسبة ٣١٪ من عدد سكان البلاد) لذلك يتوجب تنفيذ المبادرات المتعلقة بإلتزامات الخدمة الشاملة .

٥ – ارتفاع التعرفة نسبياً وخصوصا بالنسبة للمكالمات الدولية وخدمات النطاق العريض .

٦ – عدم توفر المرونة في إطار نظام التراخيص الحالي والتي من شأنها السماح باستغلال شبكات الألياف البصرية الخاصة الموفرة ذاتياً والتي لا تستغل بصورة كافية علماً بأن السياسة التي تم تبنيها كانت انتقالية وخاضعة للمراجعة بعد مضي خمس سنوات

٤,١,٣ إطار السياسة الجديدة

أسفرت عملية مراجعة السياسة عن الحاجة الملحة لصياغة إطار للسياسة الجديدة في ضوء مستجدات السوق وظهور تقنيات جديدة وتقارب شبكة النقل الإلكتروني لمحتوى المعلومات والاتصالات والطلب المتزايد على توصيلات النطاق العريض من قبل جميع فئات وشرائح المجتمع .

وتم التوصل لمبادرات السياسة من أجل تحقيق الأهداف الكلية المتمثلة في تحسين جودة الخدمة وسد الفجوة الرقمية وتقديم الخدمات بأسعار معقولة ، وتم تصميم إطار السياسة الجديدة بحيث يكون مشجعاً للمستثمرين والمستهلكين ويوفر في نفس الوقت للمشغلين الحاليين والمشغلين الجدد الثقة في الآليات التنظيمية لتشجيع المزيد من الاستثمار وتبني أحدث التقنيات . وكانت أهم المبادرات المقترحة على النحو التالي :

١) زيادة نسبة انتشار خدمة الإنترنت من معدلها الحالي في عام ٢٠٠٩م والبالغة نسبته ٣٪ إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٢م مع التركيز على النفاذ عريض النطاق وطرح الخدمة بسرعة تنزيل تصل إلى ١ ميجابت في الثانية .

٢) زيادة المنافسة في توفير خدمات الاتصالات والبنى التحتية .

٣) تشجيع الاستثمار في كل من البنى التحتية والاتصالات المعتمدة على تقديم الخدمات عن طريق الأطر القانونية السليمة التي يمكن من خلالها تيسير الحصول على الموافقات من الجهات الحكومية والبلديات لتطوير البنى التحتية .

٤) الاستمرار في تقديم خدمات الاتصالات بمختلف أنواعها في المناطق النائية والمناطق الريفية .

٤,٢ تطورات التعرفة

خلافاً للأعوام السابقة ، فقد شهد عام ٢٠٠٩م عدداً كبيراً من عروض التعرفة ويمكن أن يعزى ذلك للعوامل التالية :

إدخال موفري خدمة إعادة البيع إلى السوق : قام ثلاثة من موفري خدمة إعادة البيع بتدشين خدماتهم خلال عام ٢٠٠٩م ، وهم :

- مجان للاتصالات ، تحت الإسم التجاري "رنة" .
- شركة الربط العربي ، تحت الإسم التجاري "فرندي" .
- مزون للاتصالات المتنقلة .

وتمت استضافة شركتي رنة وفرندي بواسطة عمان موبايل ، بينما تمت استضافة مزون بواسطة النورس . وقد ساهم دخول موفري خدمة إعادة البيع الثلاثة المذكورين أعلاه في تخفيض أسعار المكالمات المحلية قليلاً إلا أن أسعار المكالمات الدولية شهدت انخفاضاً ملموساً .

تم في عام ٢٠٠٩م منح النورس ترخيصاً من الفئة الأولى لإنشاء وتشغيل نظام خدمات اتصالات عامة ثابتة في السلطنة مع منحها حقوق الطيف الترددي لشبكات النفاذ عريض النطاق وبالرغم من أن النورس لم تبدأ بعد عملياتها في الخدمات الثابتة ، فقد بادرت عمانتل بتحضير نفسها للمنافسة المرتقبة عن طريق تخفيض التعرفة للخدمات الثابتة والإنترنت بالإضافة إلى تعزيز صورتها في السوق مما يعد مؤشراً للمنافسة القادمة في مجال سوق الخدمات الثابتة .

٤,٢,١ مراجعة التعرفة والعروض الترويجية والخدمات الجديدة

شهد عام ٢٠٠٩م قيام الهيئة بالموافقة على العديد من مراجعات التعرفة والعروض الترويجية التي تضمنت السعي لجذب منتفعين جدد للخدمات الصوتية الثابتة وأيضاً عروض خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية (ADSL) التي تهدف لاجتذاب المستهلكين نحو الانتقال لخدمة الإنترنت فائقة السرعة لجميع فئات وشرائح المجتمع ولم يتم أيضاً استبعاد المستخدمين ذوي السعات العالية من عروض مراجعة التعرفة والعروض الترويجية وتم خلال عام ٢٠٠٩م طرح عدد من العروض لخدمات الخطوط المؤجرة.

يلخص الجدول أدناه عروض التعرفة المعتمدة التي رفعت للهيئة خلال عام ٢٠٠٩م لفئتي الخدمات الثابتة والخدمات المتنقلة ، وبالرغم من أن مرخصي الفئة الأولى للخدمات المتنقلة ومرخصي الفئة الثانية من موفري خدمة إعادة بيع الخدمات المتنقلة ينتميان إلى نفس السوق إلا أن طلبات الموافقة على التعرفة المقدمة منهما أظهرت بصورة منفصلة في هذا الجدول لتوضيح نشاط موفري خدمة إعادة البيع خلال عامهم الأول في التشغيل .

الجدول (١) طلبات التعرفة المعتمدة حسب تصنيفها في عام ٢٠٠٩م

	الثابتة	مشغلو الخدمات المتنقلة	موفرو خدمة إعادة البيع	الإجمالي
العروض الترويجية	٤	٣٥	٢٠	٥٩
التمديد الزمني	١	٨	١	١٠
الرزم الجديدة	١١	٣٠	٩	٥٠
المراجعات	٦	٩	٣	١٨
الإجمالي	٢٢	٨٢	٣٣	١٣٧

الجدول (٢) مراجعات تعرفة خدمة الخطوط الثابتة والعروض الترويجية

خطط تعرفة خطوط (ADSL) للاستخدام الخفيف	طرحت عمانتل ٣ خطط لتعرفة خطوط (ADSL) لتلبية حاجة فئات القطاع العام والخاص (المنشآت الصغيرة والمتوسطة) ذات الموازنة المحدودة والاستخدام الخفيف . وفي الخطط الجديدة قام المشغل بزيادة استخدام البيانات وصناديق البريد المضمنة في العرض موفراً بذلك للمستهلك قيمة أكثر لنقوده . وهذه التعرفات الجديدة تحفز المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاستخدام خطوط (ADSL) والإنترنت فائقة السرعة مما يساعد على زيادة إنتاجيتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني .
خطط تعرفة خطوط (ADSL) المعدلة لفئات الشركات	يتم الآن عرض الاستخدام غير المحدود للبيانات عبر خطوط (ADSL) للمؤسسات بنفس تعرفة التجزئة مقارنة بالعام الماضي الذي لم تقدم فيه عروض الاستخدام غير المحدود .
الدوائر المؤجرة الدولية الخاصة	وافقت الهيئة على قيام عمانتل بتخفيض تعرفة التجزئة للدوائر المؤجرة الدولية الخاصة وطرح ٣ خطط مختلفة لمنح المستهلكين المزيد من المرونة والخيارات المعدلة .
الدوائر المؤجرة الدولية	لم تخفض عمانتل تعرفة التجزئة للدوائر المؤجرة الدولية فحسب ، بل طرحت ثلاث خطط مختلفة .
حلول استضافة البريد الإلكتروني	قامت عمانتل بتعزيز هذه الخدمة في عام ٢٠٠٩م وقامت بفصل العروض إلى مستويات محددة من المزايا هي الأساسية والقياسية .
حلول استضافة المواقع الإلكترونية	طرحت عمانتل هذه الحلول في عام ٢٠٠٩م تمشياً مع هدفها الرامي لإدخال خدمات جديدة للمنتفعين .
خدمات الإنترنت العريضة النطاق عن طريق المحطات المتناهية الصغر (VSAT)	توفر هذه الخدمة العريضة النطاق سرعة تنزيل تصل إلى ٢ ميجابت في الثانية للجهات الحكومية والمؤسسات الواقعة بعيداً عن شبكة عمانتل في الصحراء والمناطق النائية وتم تدشين هذه الخدمات الجديدة بواسطة عمانتل في عام ٢٠٠٩م .
تعرفة (Wi-Fi) للتجوال	تستهدف هذه الخدمة التي طرحتها عمانتل أصحاب الأعمال التجارية حيث توفر لهم خدمة الإنترنت اللاسلكية الفائقة السرعة أثناء تحركهم ، وهذه التعرفة مبنية على السرعة ومدة العقد .

الجدول (٣) مراجعات تعرفة الخدمات المتنقلة والعروض الترويجية

الخدمات المتنقلة القياسية	من بين موفري خدمة إعادة بيع الخدمات المتنقلة الخمسة الذين صدرت لهم تراخيص في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م دشن ثلاثة مرخص لهم خدماتهم في عام ٢٠٠٩م ووافقت الهيئة على التعرفة القياسية المقترحة من قبلهم إلى جانب عدد من العروض الترويجية لتعرفات التجزئة المحلية والدولية ، وساهمت الخدمات التي طرحت من قبلهم في منح المستهلكين خيارات أوسع في الأسعار خصوصاً بالنسبة للتعرفة الدولية للجهات التي تتميز بارتفاع شعبية الاتصالات إليها مثل شبه القارة الهندية .
الخدمات المتنقلة ذات القيمة الإضافية	تم تقديم عدد من الرزم المبتكرة والعروض الترويجية ومقترحات التعرفة إلى الهيئة للموافقة عليها ومن بينها العديد من العروض التي تنطوي على منافع اجتماعية وثقافية مثل العروض الترويجية للمنظمات الخيرية عبر الرسائل النصية لمساعدة المحتاجين وخدمات الرسائل النصية التي تساعد على إنجاز المعاملات المالية الآمنة بسهولة عن طريق الهواتف النقالة مثل تنفيذ المعاملات مع شرطة عمان السلطانية . وقد حصل كلا المشغلين الإثنين للخدمات المتنقلة على الموافقة لتوفير عدد من الخدمات لمنتفعيهما بالتنسيق مع بلدية مسقط مثل استلام المعلومات عن إباحة البناء والتفتيش الفني والصحي وعقود الإيجار وأذون مواقف السيارات والمخالفات ، وتتوفر هذه الخدمات للجمهور في ضوء حرص الهيئة على ضمان عدم قيام المشغلين بحظر النفاذ على منافسيهم للقيام بإبرام عقود مماثلة مع جهات حكومية وموفرين آخرين لخدمة المحتوى وبذلك يتم منع الممارسات المنافية للمنافسة .
خطط التعرفة الجديدة للخدمة المتنقلة العريضة النطاق	شهد عام ٢٠٠٩م تطوراً ملموساً في خدمة الإنترنت المتنقلة حيث أتيح الآن للكثير من منتفعي الخدمات المتنقلة استخدام هواتفهم النقالة وأجهزة المودم المتنقلة للنفاذ إلى خدمة الإنترنت العريضة النطاق ، وفي ديسمبر ٢٠٠٩م وصل عدد منتفعي خدمة النطاق العريض (بسرعة ٢٥٦ كيلوبت فما فوق) إلى حوالى ١,٧٤١,٠٩٧ منتفعاً وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأنشطة الترويجية لمشغلي الخدمات المتنقلة وأسفر عن حدوث منافسة فعالة أكثر من حيث التعرفة والرزم المعروضة . ودشنت عمان موبايل خدمات الجيل الثالث في عام ٢٠٠٩م بينما قامت النورس بتعديل تعرفتها التي كانت قد دشنتها من قبل .
خدمة التلفزيون المتنقل	الخدمة الجديدة التي كان يتطلع إليها المنتفعون هي التلفزيون المتنقل والتي تمكن المنتفعين من النفاذ إلى القنوات التلفزيونية باستخدام أجهزة الهاتف النقال . وكانت هذه الخدمة قد دشنت لفترة تجريبية بواسطة النورس خلال منافسات دورة كأس الخليج بمسقط في عام ٢٠٠٩م ويتم تقديمها الآن بواسطة مشغلي الخدمات المتنقلة .
خدمة المكالمة على حساب المتصل به	تم طرح هذه الخدمة في عام ٢٠٠٩م ويتم تقديمها حالياً بواسطة النورس وهي تسمح للمنتفع (أ) بالاتصال بالمنتفع (ب) ويتم تحمل تكلفة المكالمة بواسطة المنتفع (ب) في حالة موافقته ، وتعادل التعرفة المطبقة تكلفة المكالمة مضافاً إليها مبلغ ٠,٠٢ ريال لكل دقيقة .

٤,٣ التجوال الدولي

التجوال الدولي هو خدمة يتمكن المنتفعون عن طريقها من مواصلة استخدام هواتفهم النقالة المحلية عند السفر خارج البلاد ، ويتيح للمستخدمين الاستمرار في الاستفادة من مختلف الخدمات ؛ مثل المكالمات الصوتية ، والاتصال المرئي ، وخدمة الرسائل القصيرة ، وخدمة الوسائط المتعددة ، وتصفح الإنترنت باستخدام نفس الرقم الهاتفي واستلام فاتورة واحدة ، وتتاح هذه الخدمة عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية يتم التفاوض عليها تجارياً بين مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة في السلطنة ونظرائهم في الدول الأخرى . وتحتوي هذه الاتفاقيات – ضمن أشياء أخرى – على الأسعار التي يتقاضاها المشغل في الدولة المزارة نظير استخدام شبكته لتقديم خدمة التجوال لمنتفعيه المسافرين ، وهذه الأسعار التي يتم التفاوض عليها تجارياً تسمى التعرفة البينية للمشغلين .

ويقوم المشغلون بوضع أسعار التجزئة النهائية للتجوال الدولي آخذين في الاعتبار التعرفة البينية ويتقاضون علاوة على ذلك هامشاً لتغطية تكاليف التجزئة التي يتحملونها . وبالرغم من ذلك يجب التنويه إلى أن هيئات التنظيم المحلية ليس لديها إلا سيطرة محدودة على أسعار التجزئة النهائية بالنسبة للمستخدم النهائي للتجوال الدولي ، نظراً إلى أن هذه الأسعار مبنية بصورة أساسية على التعرفة البينية للمشغلين الأجانب . وبالإضافة لذلك ، فإن هيئات التنظيم المحلية لا تكون في العادة مهتمة بتنظيم اسعار التعرفة البينية للمشغلين التي تعرض على المشغلين الأجانب لأنها تؤثر في نهاية الأمر على منتفعي الدول اجنبية .

وبالنظر إلى طبيعة خدمات التجوال الدولي العابرة للحدود فضلاً عن الفجوة التنظيمية القائمة ، فإن ذلك ينتج عنه أسعار تجزئة مفرطة في الارتفاع بالنسبة للمستخدم النهائي للتجوال الدولي حيث تصل أحياناً إلى ٥٠٠٪ من قيمة نظيرتها من المكالمات المحلية ، وقد بذلت الهيئة في هذا الصدد جهوداً كبيرة لتنظيم أسعار التجوال الدولي بهدف تيسير الحصول على أسعار نهائية عادلة لكل من المستخدم النهائي والمشغلين المحليين أي بمعنى الحصول على أسعار تسمح للمشغلين المحليين ليس فقط بتغطية تكاليفهم ، بل أيضاً بتحقيق هامش ربحي معقول دون فرض أسعار مبالغ فيها على المستخدم النهائي .

وعلى الصعيد الداخلي وضعت الهيئة إطاراً تنظيمياً لخدمات التجوال الدولي ويشمل ذلك توجيه المشغلين لتطبيق عدد من الإجراءات الرامية إلى تحقيق الشفافية في الأسعار مثل نشر آخر الأسعار بالمواقع الإلكترونية للمشغلين وإبلاغ المسافرين المستخدمين بتعرفة التجوال الدولي المطبقة عند وصولهم إلى الدولة المزارة وذلك عن طرق الرسائل النصية ، وعلاوة على ذلك يتضمن الإطار التنظيمي للتجوال الدولي وضع سقف على هامش سعر التجزئة المضاف إلى التعرفة البينية للمشغلين ويسمح هذا الإطار للمشغلين بهامش يزيد بنسبة ١٥٪ على التعرفة البينية التي يتقاضاها المشغلون بالخارج بالإضافة إلى الإتاوة . ومع أن هذا الإطار يساهم جزئياً في الحصول على أسعار معقولة أكثر للتجوال الدولي ، إلا أن من المهم أن نذكر أنه في ظل غياب أي سيطرة تنظيمية على التعرفة البينية فإن وضع سقف على هامش سعر التجزئة سيكون محدود التأثير .

ويجب تنسيق الجهود التنظيمية دولياً حتى يصبح من الممكن الحد من تأثير التعرفة البينية للمشغلين . ودعماً لهذا الموقف ، فقد عملت الهيئة كعضو فاعل في المجموعات الإقليمية للتجوال الدولي ولا زالت تواصل دعمها للمقترحات التنظيمية التي يتم تنسيقها على المستوى الإقليمي .

وشاركت الهيئة في عام ٢٠٠٩م في اللجنة الوزارية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات لمجلس التعاون لدول الخليج

العربية في اجتماعها الثامن عشر الذي عقد في السلطنة بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٩م وتم الاتفاق على أن تسعى هيئات تنظيم الاتصالات لإلزام مشغلي خدمات الاتصالات المتنقلة بتخفيض تعرفة التجوال بصورة مناسبة بين دول مجلس التعاون ، وبالإضافة لذلك فقد شاركت الهيئة بفعالية في مجموعة عمل دول مجلس التعاون للتجوال التي أسندت إليها مهمة اقتراح إطار تنظيمي لأسعار التجوال الدولي بدول المجلس .

٤,٤ القرارات التنظيمية

تعادل القرارات التنظيمية في قوتها الأدوات القانونية إذ انها تستند إلى التفويض التشريعي المنصوص عليه في القانون وهي بالتالي تكون ملزمة ، وقامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م بإصدار خمسة قرارات رئيسية لتحقيق الكفاءة والوضوح في مهام قطاع الاتصالات ، وكانت القرارات كالتالي :

١ – القرار رقم ٢٠٠٩/٥م
ألغى هذا القرار الجدول (هـ) من القرار رقم ٢٠٠٨/٨م واستبدل به الجدول (هـ) الذي تضمن متطلبات إصدار أية رسالة أو شهادة جديدة للمتعامل أو المستورد وتخزين أجهزة الاتصالات الراديوية وإصدار تصريح استيراد أجهزة اتصالات راديوية بهدف إعادة تصديرها للخارج .

وصدر هذا القرار بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩م محتوياً على جدول جديد تحت عنوان (أية رسوم أخرى) .

٢ – القرار رقم ٢٠٠٩/٧٨م بشأن قواعد تفكيك الحلقة المحلية
صدر هذا القرار بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠٠٩م لتفكيك الحلقة المحلية الذي يمثل أداة تنظيمية يتم بموجبها السماح لمشغلي خدمات اتصالات متعددين بالاستفادة من السعة الاحتياطية للكيبل أو الأنبوب بين مقاسم الهاتف التابعة للمشغل الرئيسي القائم ونقاط التسهيلات الكائنة بالقرب من موقع المنتفع وذلك على أساس التكلفة . ويتعلق ذلك باقتسام التكلفة لزيادة المنافسة علماً بأن المرخص لهم المحتملين الآخرين لديهم الحق في تفكيك النفاذ ولذلك فإن المرخص لهم الجدد ليس عليهم الاستثمار بقوة في البنية التحتية التي يكون المشغل الرئيسي القائم لديه فيها الكثير من السعات المتوفرة حيث أن عليه بيعها بسعر التكلفة . وستساعد هذه القواعد في تطبيق تفكيك الحلقة المحلية وستشجع موفري الخدمة الجدد والتطبيقات الجديدة في مجال الاتصالات حتى يتم تقديم خدمات مقبولة باسعار معقولة أكثر للمنتفعين .

٣ – القرار رقم ٢٠٠٩/١١٢م بشأن إصدار لائحة فصل الحسابات
صدر القرار بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م ويستخدم فصل الحسابات – وهو أداة تنظيمية – في رصد حالات الدعم المتقاطع للخدمات المقدمة . والدعم المتقاطع هو تغطية تكلفة إحدى الخدمات غير الاقتصادية بواسطة خدمة أخرى مربحة ويمنع استخدام الدعم المتقاطع نظراً لأنه يعتبر من الممارسات المنافية للمنافسة وفضلاً عن ذلك فإن مبادئ الحسابات التنظيمية ومتطلبات تقديم المعلومات تستلزم فصل الحسابات في السوق الذي يقوم فيه المشغل المكلف بتقديم الخدمات ويتعين بطبيعة الحال على المشغل المكلف أن يضع حساباته لمختلف الخدمات وكأن كلاً منها يمثل عملية في حد ذاتها .

٤ – القرار رقم ٢٠٠٩/١١٣م بإصدار ضوابط حماية سرية وخصوصية بيانات المنتفع
صدر هذا القرار بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م وتمثل هذه الضوابط الأداة التنظيمية لضمان سرية وخصوصية بيانات المنتفع وحمايتها بالقانون بحيث لا تكون عرضة لإساءة الاستخدام .

٥ – القرار قم ٢٠٠٩/١١٤م بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٠٠٨/٨م
صدر القرار رقم ٢٠٠٩/١١٤م بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م وتم بموجبه حذف التسلسل (١١) من الجدول (و) المرفق بالقرار

رقم ٢٠٠٨/٨م وتضمنت المادة الثانية من القرار تسمية أجهزة محددة مستثناة من أحكام اعتماد النوعية مثل جهاز الاستقبال الراديوي اللازم لتحديد المواقع الجغرافية وجهاز مسبار تحديد الأعماق .

٤,٥ الحفاظ على البيئة التنافسية

لا يزال سوق الاتصالات الحالي في حاجة إلى المزيد من التغييرات المتصلة بالتحرير والمنافسة إذ أن المنافسة لم تحقق بعد نتائجها الكاملة المرجوة خصوصاً من حيث جودة الخدمة والأسعار ، وتوجد بالسوق في الوقت الحالي شركتان رئيسيتان لديهما البنية التحتية هما عمانتل والنورس وكلاهما مرخصان من الفئة الأولى ، وتقدم عمانتل خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة بينما تقدم النورس حالياً الخدمات المتنقلة فقط وستبدأ قريباً بتشغيل خدمات الخط الثابت ، وكما هو ملحوظ في فئة سوق الخدمات المتنقلة فإن النورس وعمان موبايل لا تتنافسان بعد منافسة كاملة من حيث الأسعار إذ أن أسعارهما لا زالت متقاربة وبالرغم من كونها قابلة للمقارنة بالأسعار السائدة في دول مجلس التعاون الأخرى ، إلا أن بإمكانها القيام بالمزيد من المراجعة . وينطبق ذلك أيضاً على أسعار خدمات الخطوط الثابتة التي تعتبر الأعلى حالياً بين دول المجلس ويمكن أن يعزى ذلك كله لحقيقة أن أياً من المشغلين لا يشعر بتهديد منافسه ولذلك فهناك حاجة لتطبيق إطار تنظيمي فعال في السلطنة .

وفي الأسواق التي لا تكون فيها المنافسة فعالة ، يتم وضع إجراءات تنظيمية يمكن من خلالها تدخل المنظم في الوقت المناسب ليتمكن من تصحيح إخفاقات السوق وتحقيق نتائج تكون متسقة أكثر مع المنافسة الفعالة . وفي هذا الخصوص تتبع الهيئة نوعين من التدخل التنظيمي كالتالي :

- الإجراءات التنظيمية المسبقة – وهي إجراءات تقوم الهيئة من خلالها بصياغة وتطبيق ضوابط ولوائح وأطر معينة تحكم سلوك الشركات العاملة في السوق . ومن هذه الإجراءات الإقرار المسبق لتعرفة الخدمات على سبيل المثال وليس الحصر .

- الإجراءات التنظيمية اللاحقة – وهي إجراءات تعنى بمعالجة سلوك منافٍ للمنافسة ، عند رصد ممارسة منافية للمنافسة (إما عن طريق تلقي ملاحظات أو استلام شكوى) تقوم الهيئة بالتحقيق في هذه الحالات وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المطلوب .

٤,٥,١ النزاعات والتحقيق

تعد تسوية النزاعات من المهام الضرورية للهيئة لضمان انسيابية العمل في السوق في ظل بيئة تتسم بتعدد المشغلين ، وقامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م بتسوية النزاعات التالية بين المرخص لهم في السلطنة :

شكوى شركة إنجاز ضد النورس

تقدمت (إنجاز) بشكوى إلى الهيئة تدعي فيها رفض النورس التوقيع على اتفاقية إعادة البيع دون تقديم أية مبررات وفقاً لالتزاماتها المنصوص عليها في الترخيص ، وأصدرت الهيئة القرار رقم ٢٠٠٩/٢م بفرض جزاءات على النورس حيث أوقعت عليها غرامة مالية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) ريال عماني تسدد خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار وأصدرت أمرها للنورس بإبرام اتفاقية إعادة البيع مع شركة إنجاز خلال ١٥ يوم عمل وفقاً للشرط (٣٢-٢) من الترخيص .

شكوى شركة مزون ضد عمان موبايل

تقدمت شركة (مـزون) وهـي مـن مرخصي الفئة الثانية بشكوى ضد عمان موبايل (من مرخصي الفئة الأولى) بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩م بشأن مناقشاتها مع عمان موبايل بخصوص اتفاقية إعادة بيع خدمات الاتصالات المتنقلة ، وأثناء نظر النزاع تفاوضت شركة مزون مع النورس ووقعت معها على اتفاقية إعادة البيع وعليه فقد قررت شركة مزون سحب شكواها ضد عمان موبايل .

شكوى النورس ضد عمانتل

قدمت النورس شكوى إلى الهيئة تضمنت اعتراضها على العقود طويلة الأجـل للنظام المتعدد لبطاقات تعريف المعاملات (MPLS) المعروضة من قبل عمانتل (المشغل الرئيسي القائم) ، وعند إعادة تقييم الوضع الحالي للسوق ومع الأخذ في الاعتبار قرب دخول المشغل الثاني لخدمات الاتصالات الثابتة ، فقد تقرر إعادة النظر في هذا الموضوع لضمان حصول المنتفعين على عروض بخيارات أوفر وحتى تتاح للشركات الجديدة في السوق الفرصة العادلة لتقديم الخدمات . وقدمت عمانتل مقترحات معدلة للتعرفة تتوفر فيها للمنتفعين خيارات أكثر لمدة العقد إلى جانب بنود معقولة تيسر طلب إيقاف تقديم الخدمة ، وتمت الموافقة على مقترحات عمانتل بواسطة الهيئة .

شكاوى أخرى

تقدمت عمانتل بشكوى مفادها أن النورس تقوم بعرض خدماتها بأسعار المشتركين على أفراد من عائلات موظفي مشتركيها التجاريين (المستخدمين غير التجاريين) وقامت الهيئة لدى استلامها شكوى رسمية بالتحقيق في الأمر ووجـدت أن هذه الممارسة تعتبر تمييزاً ضد المنتفعين الأفراد الذين ليس بمقدورهم الاستفادة من هذه الخدمة ، وأوضحت الهيئة في قرارها أن موافقتها على العرض كانت تقتصر على المشتركين التجاريين فقط وما كان يجب أن تشمل الخدمة المقدمة أفراد العائلات وبالتالي تم إيقاف شملهم بالخدمة .

٤,٥,٢ فصل الحسابات

يُعـد تطبيق مـبـدأ الشفافية في تقـديم المعلومات المتعلقة بالتسعير والتكلفة من العناصر الهامة في إيجاد البيئة التنافسية العادلة وبالتالي في المحافظة عليها .

وقـد تضمن أحـد المشاريع الرئيسية التي استكملتها الهيئة خلال العام تطوير الإطار التنظيمي لفصل الحسابات ومتطلبات الحسابات التنظيمية وتقديم المعلومات الذي أصـدرتـه الهيئة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م وتـم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م .
ووفقاً لفصل الحسابات ومتطلبات الحسابات التنظيمية وتقديم المعلومات ، فإن من الـلازم فصل الحسابات في عـدد مـن الأسـواق الـتـي يـقـوم فيها المشغل المكلف بتقديم الخدمات والذي يتعين عليه بطبيعة الحال أن يضع حساباته لمختلف الخدمات على أساس أن كلاً منها يمثل عملية قائمة بذاتها .

ويجب تقسيم تكاليف المشغل المكلف على مختلف المنتجات والخدمات حتى يتم تحديد تكلفة كل منتج أو

خدمة على حدة ويتم بعد ذلك مقارنة هذه التكاليف بالإيرادات التي يتم تحقيقها بواسطة نفس المنتج أو الخدمة للتأكد من مدى ربحيتها ، وتعتبر المنتجات والخدمات التي تتعرض للخسائر مدعومة دعماً متقاطعاً بواسطة المنتجات والخدمات المربحة .

وعلاوة على ذلك ، يتم فرض لوائح أخرى أقل صرامة من قبل الهيئة على المرخص لهم أو على أسواق الخدمات التي لا يكون فيها الالتزام بفصل الحسابات ضرورياً ، وتتضمن هذه اللوائح إعداد وتطوير نماذج تنظيمية للتكلفة وغيرها من متطلبات تقديم المعلومات .

٤,٥,٣ تقييم عرض النفاذ المرجعي لعمانتل

تسعى الهيئة للارتقاء بالمنافسة في تقديم خدمات الاتصالات بالسلطنة وإحدى الخطوات التي يتم اتخاذها تتمثل في منح تراخيص من الفئة الثانية لموفري الخدمة الذين يعتمدون على استخدام سعة شبكة الاتصالات التي يمتلكها مرخصو الفئة الأولى وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد تعاقدت الهيئة مع الاستشاري (TERA) من فرنسا لإجراء تقييم لعرض النفاذ المرجعي للمشغل الرئيسي القائم عمانتل (مرخص من الفئة الأولى) للوفاء بالمتطلبات التالية :

أ) كفاية عرض النفاذ الحالي لعمانتل في ضوء أفضل الممارسات العالمية والسمات المحددة لنموذج السلطنة .

ب) المناهج الفنية والتنظيمية لمعالجة تسعير الخدمات المتعددة في بيئة تنافسية متعددة المشغلين .

وحدد التقييم شروط دعم عرض النفاذ المرجعي وكيفية تحقيق النمو في قطاع الاتصالات عن طريق تراخيص الفئة الثانية وسيترتب على هذا التقييم صدور لائحة جديدة حول عرض النفاذ المرجعي وسيخضع عرض النفاذ المرجعي المعدل للفحص عن طريق اختبار تقليص الأسعار ليتم من خلاله الوصول إلى مستويات مرتفعة من المنافسة ودخول عدد من مرخصي الفئة الثانية في العام ٢٠١٠م وهذا الاختبار سيتيح القدرة على التحقق مما إن كانت هناك هوامش معقولة متوفرة للشركات الجديدة في السوق .

٤,٥,٤ مراجعة خدمات النفاذ الدولي

بموجب الترخيص الصادر لها ، كانت عمانتل حتى العام الماضي هي الموفر الوحيد لخدمات الاتصالات الدولية علماً بأن المرخص لهم الآخرين في السلطنة يمكنهم أيضاً تقديم خدمات الاتصالات الدولية عن طريق استخدام تسهيلات عمانتل ، وقدمت عمانتل أسعاراً مخفضة على خدمات البيع بالجملة للمرخصين الآخرين لتقديم خدمات الاتصالات الدولية وفي شهر يناير ٢٠٠٧م وجهت الهيئة عمانتل لزيادة نسبة التخفيض من ١٥٪ إلى ٢٠٪ .

وقامت الهيئة في عام ٢٠٠٩م بالتعاقد مع الاستشاري (برايس واتر هاوس كوبرز) لتقييم مدى صحة وعدالة العمليات الحسابية التفصيلية التي بنيت عليها تخفيضات أسعار البيع بالجملة وتم ذلك بناءً على بيانات التكلفة والحركة من عمانتل للعام ٢٠٠٨م وأكدت نتائج الخدمات الاستشارية صحة القرار الذي سبق أن أصدرته الهيئة بخصوص تخفيض أسعار البيع بالجملة .

٤,٥,٥ العروض المرجعية في إعادة بيع الخدمات المتنقلة

حتى تتمكن الهيئة من تقييم العروض المرجعية للمرخص لهم بتقديم الخدمات المتنقلة من الفئة الأولى التي تعرض على موفري خدمة إعادة بيع الخدمات

المتنقلة ، فقد استعانت الهيئة في عام ٢٠٠٩م بالخدمات الاستشارية للاستشاري (برايس واتر هاوس كوبرز) . ويوفر العرض المرجعي مجموعة من الخدمات إلى جانب عروض أسعار بيعها بالجملة حتى يتمكن مرخصو الفئة الثانية المحتملون من التخطيط لدخول قطاع الاتصالات مستفيدين في ذلك من دعم البنية التحتية الذي يقدمه مشغل الفئة الأولى الذي يمتلك البنية التحتية وأسفرت هذه الخدمات الاستشارية عن إبرام العديد من الاتفاقيات بين المرخص لهم من الفئة الأولى لتقديم الخدمات المتنقلة وموفري خدمة إعادة البيع وتم فيها تقديم تخفيضات مرتفعة .

٤,٥,٦ إدخال العمل برمز اختيار المشغل

قامت الهيئة خلال العام وكجزء من جهودها لتطوير المنافسة بإصدار صيغة رموز خدمة اختيار المشغل التي ستساعد المنتفعين ضمن شبكة معينة على اختيار مشغل دولي محدد لمناولة مكالماتهم الدولية ، وحددت الهيئة صيغة رموز اختيار المشغل (البادئة الرقمية) ومعايير التخصيص مع ما يقابلها من رسوم التخصيص ، وجاءت صيغة رموز اختيار المشغل التي أصدرتها الهيئة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية التي تسمح للمنفعين باختيار البادئة الصحيحية لتمكينهم من النفاذ إلى مشغل شبكتهم الدولية المفضل .

٤,٥,٧ تفكيك الحلقة المحلية

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للهيئة في تطوير المنافسة وتوفير خدمات النطاق العريض بأسعار معقولة في كافة أنحاء السلطنة، وفي هذا الصدد قامت الهيئة بإصدار قواعد تفكيك الحلقة المحلية في شهر أغسطس ٢٠٠٩م لتطوير المنافسة وتمكين جميع فئات المجتمع من الاستفادة أكثر من البنية التحتية العامة المتوفرة بالسلطنة . ويكمن الهدف من قواعد تفكيك الحلقة المحلية في مساعدة المشغل صاحب البنية التحتية العامة المحدودة في عرض تقديم الخدمات للمنتفعين الذين يتعذر عليه الوصول إليهم مباشرة بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار في الحلقة المحلية (الحلقة المحلية هي وصلة نفاذ "الميل الأخير" من مرافق المنتفعين إلى أقرب مقسم للاتصالات) وبالرغم من أن مصطلح "تفكيك الحلقة المحلية" يمكن أن يفهم البعض أن المقصود بها التفكيك المادي فقط ، إلا أنها تتعلق أيضاً بخدمة التدفق الرقمي الثنائي المستمر (Bitstream) إلى جانب التفكيك المادي .

٤,٦ أهم المبادرات الرامية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى

عكفت الهيئة في إطار مباشرتها لاختصاصاتها المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات وبناءً على الطلب الحالي بالسوق ، على تنفيذ المشاريع التالية لمقابلة المستجدات المتنامية في قطاع الاتصالات .

٤,٦,١ التزامات الخدمة الشاملة

بالرغم من تحرير قطاع الاتصالات بالسلطنة ، إلا أن بعض المناطق في البلاد من غير المرجح تزويدها بخدمات الاتصالات المطلوبة على أساس تجاري ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفير الخدمة الشاملة . وقد اتخذت الهيئة الإجراءات الضرورية لضمان توفير الخدمات للمناطق غير المغطاة بالخدمة والمناطق التي تعاني شح الخدمات عن طريق تطوير سياسة الخدمة الشاملة واستراتيجية تنفيذها ، وتمت الموافقة على السياسة من قبل مجلس الوزراء الموقر في يونيو ٢٠٠٩م وهي تتضمن الأهداف التالية:

ا – توفير خدمات الاتصالات المحلية والدولية لجميع المواطنين .

٢ – تسهيل النفاذ للمعلومات والأسواق بواسطة شبكة المعلومات العالمية .

٣ – إتاحة النفاذ لخدمات الحكومة الإلكترونية لجميع المواطنين .

٤ – دفع عجلة النمو الاقتصادي خصوصاً في المناطق الأقل نمواً .

٥ – مشاركة جميع المواطنين في خلق مجتمع مبني على المعرفة .

مجال الخدمة الشاملة

ترى الهيئة أن توفر المجموعة التالية من خدمات الاتصالات الأساسية في كافة أرجاء البلاد سيكون دعماً لاستراتيجية الحكومة للتنمية للعام ٢٠٢٠ ، وهذه المجموعة من الخدمات (مجال الخدمة الشاملة) تشتمل على الآتي :

١) خدمات الصوت الأساسية .

٢) النفاذ لخدمة الإنترنت بسرعة لا تقل عن ٢٨ كيلوبت/ث يتم رفعها للنفاذ بواسطة النطاق العريض بسرعة لا تقل عن ٢ ميجابت/ث خلال فترة ٣ سنوات كحد أقصى من تاريخ إصدار ترخيص الخدمة الشاملة .

٣) خدمات النطاق العريض بسرعة لا تقل عن ٢ ميجابت/ث لجميع المؤسسات الحكومية مثل المدارس والمراكز الصحية والمكاتب الحكومية ومكاتب البريد وغيرها بحيث تنفذ على مراحل لكل ولاية أو منطقة .

٤) خدمات المشغل مثل الإبلاغ عن الأعطال يجب أن تكون مجاناً ويجب أن تكون استعلامات الدليل مبنية على التكلفة .

٥) النفاذ لخدمات الطوارئ مثل الشرطة والإطفاء والإسعاف وحرس السواحل يجب أن يكون مجاناً .

٦) يجب توفير الهواتف العمومية في المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الشرطة وغيرها من الأماكن الأخرى التي يمنع فيها استخدام الهاتف النقال .

٧) مراكز الاتصالات العامة التي توفر خدمات الاتصالات مثل الخدمات الصوتية والفاكس وخدمة الإنترنت عريضة النطاق إلى الجمهور .

معايير اختيار مناطق المشاريع

تعتمد معايير اختيار هذه المناطق على العوامل التالية :

١ – وجود مؤسسات مثل المدارس والمستشفيات والمكاتب الحكومية ومراكز الشرطة وغيرها .

٢ – توفر فرص تحقيق الرفاهية والرخاء المستقبلي والمتوقع أن يتم عن طريق زيادة الطلب والنمو الاقتصادي (فائض المستهلكين) في بعض المناطق ، كثافة سكانية أكثر من ٢٠ نسمة مع وجود مؤسسة حكومية واحدة على الأقل أو يكون عدد السكان أكثر من ١٠٠ نسمة .

٣ – النقص الحالي في توفير الخدمة الشاملة (المناطق غير المغطاة والمناطق التي تعاني شح الخدمات) .

٤ – المناطق ذات التكلفة العالية والتي لا يرجح أن تكون لها جدوى تجارية .

تنفيذ المشروع التجريبي الأول للخدمة الشاملة

بدأت الهيئة عملية تنفيذ سياسة الخدمة الشاملة بتوجيه الدعوة لتقديم خطابات إبداء النية عن طريق الإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام العامة حيث تم ذلك بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩م وتم استلام ١٠ خطابات إبداء نية تم تأهيل ٧ منها فقط بعد التقييم الأولي وأرسلت وثيقة المناقصة إلى المتأهلين السبعة بغرض تقديم عروضهم ومن المتوقع الإعلان عن صاحب العرض المفضل في الربع الثاني من عام ٢٠١٠م .

٤,٦,٢ الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض

حددت الحكومة خدمة النطاق العريض كبنية تحتية رئيسية داعمة ومساعدة لتحقيق رؤية عمان الرقمية (eOman) وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العماني لبلوغ المستويات العالمية ومن المعتقد أن يسهم تقديم خدمات النطاق العريض في تحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني (زيادة إجمالي الناتج المحلي) كما أنه يساهم أيضاً في توفير المزيد من فرص التوظيف . وفي ضوء ما تقدم ذكره ، فقد حددت الحكومة الأهداف التالية :

- يجب أن يتوفر لأي منزل أو مكان عمل تجاري أو مؤسسة خاصة أو عامة النفاذ لخدمة الإنترنت عريضة النطاق العالية السرعة .
- يجب أن يكون النفاذ للإنترنت عريضة النطاق مفتوحاً لجميع موفري الخدمة وموفري خدمة المحتوى وموفري خدمات التطبيقات .
- النفاذ لخدمة الإنترنت عريضة النطاق يجب أن يقدم عن طريق التقنيات المتعددة وآليات النفاذ .
- زيادة المنافسة في صناعة الاتصالات .
- يجب أن توفر شبكات النطاق العريض الجودة المطلوبة لتمكين أصحاب الأعمال التجارية العمانيين من المنافسة في الأسواق العالمية .

وحتى تترجم الأهداف المذكورة أعلاه إلى حقائق ملموسة ، فقد تبنت الهيئة مبادرة لتطوير خارطة طريق شاملة ومخطط تفصيلي للاستراتيجية لتحديد البرامج والمبادرات والسياسات بهدف وضع خطة قابلة للتطبيق وتمشياً مع ذلك باشرت الهيئة عملية إعداد دراسة لهذا الغرض بمساعدة شركة استشارية عالمية ومن المتوقع أن تكون خارطة الطريق والمخطط التفصيلي للاستراتيجية جاهزين بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٠م .

٤,٧ المشاورات العامة

٤,٧,١ المشاورات العامة المتعلقة بمعايير الهيمنة

يعتبر تحديد المشغلين المهيمنين وفرض التزامات تنظيمية خاصة عليهم أمراً هاماً بالنسبة للمنافسة في سوق الاتصالات .

ولذلك دعت الهيئة الجهات المختصة للمشاركة في عملية المشاورات العامة وفقاً لقائمة المعايير المقترحة لتحديد الهيمنة في مختلف الأسواق التي تم تحديدها في قطاع الاتصالات بالسلطنة بواسطة الهيئة ، وبدأت فترة المشاورات العامة اعتباراً من ٢ فبراير ٢٠٠٩م وانتهت في ٣١ مارس ٢٠٠٩م وتلقت الهيئة مساهمات قيمة من موفري الخدمات .

وكانت تعليقات الجهات صاحبة الاهتمام في مجملها مفيدة وأخذ ماكان ملائماً منها في الاعتبار . ونتيجة لذلك فإن الهيئة تخطط في عام ٢٠١٠م لتنفيذ مشروع جديد تضع بموجبه إطاراً شاملاً للمنافسة وسيتضمن هذا المشروع تعريف مختلف أسواق الاتصالات بناءً على الاختبارات الاقتصادية المناسبة ، وسيتم بعد ذلك تحليل الأسواق

التي يتم تعريفها لتحديد مستوى المنافسة في كل سوق ، ففي الأسواق التي تشهد غياباً للمنافسة سيتم تحديد المشغلين المهيمنين بناءً على معايير الهيمنة وسيتم وضع المعالجات المناسبة للأسواق التي تغيب فيها المنافسة ، أو لا تكون فيها فعالة بالقدر الكافي حتى يتم الارتقاء بآلية السوق ، وتيسير الحصول على أفضل نتائج للمنتفعين . كما أن مشروع إطار المنافسة سيتضمن ايضاً تطوير مجموعة من النظم والضوابط للحد من الممارسات المنافية للمنافسة وتوفير إطار يتم من خلاله التصدي لمثل هذه الممارسات .

٤,٧,٢ تقييد خاصية التعريف الشخصي (SIM Locking)

تلقت الهيئة استفساراً من أحد مرخصي الفئة الثانية لإعادة بيع خدمات الاتصالات المتنقلة يتعلق بموقف الهيئة من تقييد خاصية التعريف الشخصي (SIM Locking). وحيث أن ميزة تقييد خاصية التعريف الشخصي من المتوقع أن يكون لها تأثير هام على تطور سوق الخدمات المتنقلة في السلطنة بالنسبة للمشغلين الجدد والمستهلكين على حد سواء ، فقد قررت الهيئة إجراء مشاورات عامة للحصول على آراء المهتمين والعموم قبل التوصل إلى موقف تنظيمي نهائي بهذا الشأن .
وأعدت الهيئة ورقة تشاورية موجزة تبرز فيها الفوائد والنتائج المحتملة للسماح بتقييد خاصية التعريف الشخصي وتقترح عدداً من الإرشادات الهامة التي تنظم استخدام هذه الميزة بواسطة المرخص لهم في حالة السماح بدخولها إلى الأسواق العمانية ، وتسلمت الهيئة نتيجة لذلك عدداً مقدراً من الردود من الجهات المهتمة بما في ذلك جمعية حماية المستهلك وقامت الهيئة بدراستها بتأنٍ ومناقشتها داخلياً .

وبالنظر إلى الوضع الحالي لسوق الخدمات المتنقلة ، فإن الهيئة ترى أن فوائد إدخال هذه الميزة في المرحلة الحالية ستكون محدودة خصوصاً في ضوء القيود التي ستفرضها على حرية المستهلكين في تغيير عقود اشتراكهم من مشغل إلى آخر والتي ستقيد بدورها المنافسة في سوق الخدمات المتنقلة وتحولها إلى منافسة لتوفير أجهزة الهاتف اليدوية وتلك ليست هي الساحة التي يجب أن يتنافس فيها مرخصو الفئتين الأولى والثانية . وعليه ، فإن أية لوائح متعلقة بميزة تقييد خاصية التعريف الشخصي في السوق تم تجميدها من قبل الهيئة وسيتم النظر بشأنها في المستقبل وفقاً لمتطلبات السوق .

٤,٧,٣ البنية التحتية غير النشطة

تشتمل البنية التحتية غير النشطة في قطاع الاتصالات على المنشآت المدنية الأساسية والمواقع المطورة ومنصات الكوابل وهي لا تقل أهمية عن البنية التحتية النشطة مثل الأجهزة والبرمجيات ، ويتم في الواقع إنجاز القابلية للنفاذ والتوصيل بواسطة شبكة أساسية للبنية التحتية مصممة جيداً بمنشآت مدنية حاملة للنحاس او الألياف أو ما شابهها ، وتلعب البنية التحتية غير النشطة دورها كبنية هامة للشبكة الأساسية لكل من البنية التحتية المركزية وبنية النفاذ .

ويمكن أن تكون الأعمال المدنية المتعلقة بحفر القنوات ووضع الأنابيب لإنزال الألياف البصرية مكلفة للغاية وتصل أحياناً إلى ٨٠٪ من تكلفة شبكة النفاذ الجديدة . وحيث أن عمليات الحفر ووضع الأنابيب تمثل أحد أكبر عناصر التكلفة في إنشاء الشبكات الثابتة الجديدة ، فإن من المهم دراسة السبل الكفيلة بتقليلها . كذلك فإن إيجاد طرق مبتكرة جديدة لإرساء الألياف البصرية كاستخدام شبكة الصرف الصحي يمكن أن يخفض التكلفة في المناطق الحضرية .

وقد يساعد المزيد من التنسيق في أعمال الحفر في الطرق بين مختلف أصحاب حق المرور في تحسين الوضع الحالي الذي يتسم بالفوائد المحدودة في بعض المناطق ، ومن

شأن هذا التنسيق أن يكون معقولاً ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل أيضاً من وجهة نظر البيئة والتخطيط الحضري وسيخفض ذلك كثيراً من قيود الدخول عن طريق تخفيض تكاليف توسعة الشبكة .

ويسود اعتقاد واسع بأن النطاق العريض يمثل مفتاح رفع كفاءة أداء القطاعين العام والخاص وبالتالي زيادة إنتاجية العمل ، وتعتبر الألياف وسيطاً لا مثيل له في نقل أي خدمة تفاعلية معقولة غنية الوسائط سواء كانت عملية جراحية عن بعد ، أو تعلم على الخط مباشرة . ومن المعروف على نطاق واسع أن الألياف مضمونة المستقبل إذ أنها توفر افتراضياً عرضاً غير محدود النطاق وتسمح للمشغلين بقياس الشبكات بكفاءة اعتماداً على الطلب على الخدمة والتطورات التقنية .

وستعود البنية التحتية غير النشطة بالفوائد التالية :

- الاستخدام الكفؤ لرأس المال وجذب المستثمرين الجدد .
- تعزيز المنافسة في الشبكات والخدمات والمحتوى .
- الحد من الاضطرابات البيئية ومشاكل المرور التي يتسبب فيها الحفر المتواصل .

وإدراكاً للحاجة لتشجيع المزيد من التطوير للبنية التحتية غير النشطة واقتسامها ، أجرت الهيئة مشاورات عامة في يناير ٢٠٠٩م للاستئناس بمرئيات المشغلين والعموم بشأن وضع سياسة مناسبة تتضمن الجوانب المتعلقة بالترخيص ، وقد لاحظت الهيئة وجود تضارب في الآراء المطروحة بشأن الجوانب التنظيمية لاقتسام البنية التحتية ولذلك فإن الهيئة ترى أن ما ستسفر عنه الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض سيلقي الضوء على الأمور التنظيمية المتعلقة باقتسام البنية التحتية غير النشطة .
وفي غضون ذلك ، ستعمل الهيئة على تشجيع الشركات التي تقوم بإرساء الأنابيب في مناطق مختلفة لعمل ما يلزم من ترتيبات لوضع الكوابل والألياف البصرية للاتصالات حيث سيساعد ذلك على توفير الجهود فيما بعد .

وعندما تتضح الصورة بشأن هيكل السوق وآليات تقديم الخدمة بعد الفراغ من دراسة النطاق العريض فإن الهيئة تعتزم الإعلان عن سياستها ولوائحها المنظمة لإنشاء البنية التحتية غير النشطة واقتسامها .

٤,٧,٤ تقنية البث الرقمي الأرضي (DBV-T)

التلفزيون الأرضي الرقمي هو البديل للتقنية الحالية للبث التلفزيوني الأرضي التماثلي وسيعود تطبيق أنظمة البث الأرضي الرقمي بالعديد من الفوائد على المستهلكين بما في ذلك خدمات التلفزيون المضافة والخدمات التفاعلية وتجربة مشاهدة التلفزيون المعززة كلياً . وقد قامت الهيئة وفقاً لأحكام المادة (٨) من قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ ولائحته التنفيذية وسياسة قطاع الاتصالات بدعوة المهتمين من العموم لإرسال آرائهم رداً على المسائل التشاورية التي عرضتها الهيئة وتم استلام ردود من العديد من الجهات صاحبة الاهتمام على المستويين المحلي والإقليمي واتخذت الهيئة موقفها في هذا الشأن بناءً على الردود المستلمة التي تم نشرها بالموقع الإلكتروني للهيئة .

٤,٧,٥ النفاذ اللاسلكي للنطاق العريض (BWA)

في ضوء الاهتمام المتعاظم بخدمة النفاذ اللاسلكي للنطاق العريض وبعد الأخذ في الاعتبار القضايا التي كانت محل نقاش في المنظمات الدولية وكذلك نتائج الدراسات التي أجريت حول مختلف المواضيع المتعلقة بالنطاق العريض والتراخيص ، طرحت الهيئة في عام ٢٠٠٩م هذا الموضوع للمشاورات العامة وتلقت الردود من ١٠ من ذوي الاهتمام .

واستناداً على الآراء التي عبر عنها ذوو الاهتمام – محلياً وعالمياً – قامت الهيئة بتخصيص نطاقات للنفاذ اللاسلكي للنطاق العريض إلى جانب إعدادات وأحجام الهياكل في كل نطاق مخصص .

٥ إدارة الموارد المحدودة

٥,١ الطيف الترددي

مهمة هيئة تنظيم الاتصالات الواسعة في إدارة الطيف الترددي تتمثل في تسهيل تطوير واستخدام بنية تحتية للاتصالات ذات مستوى عالمي وتقنيات وخدمات لغرض تعزيز القدرة التنافسية للسلطنة ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين جودة المعيشة في السلطنة . وتقدم المواضيع الرئيسية التالية لمحة سريعة عن سياسة الهيئة فيما يتعلق بالأسعار وتوجهها نحو استغلال الطيف الترددي :

- زيادة استفادة الجمهور من الطيف الراديوي الترددي .
- وضع مخصصات كافية لخدمات الجمهور والمجتمع .
- تشجيع استخدام التقنيات الراديوية اللاسلكية التي تتسم بالكفاءة .
- دعم أهداف سياسة الحكومة للاتصالات .
- الاعتماد على قوى السوق لضمان الكفاءة الاقتصادية في استخدام الطيف الترددي (تشجيع المنافسة) .
- توفير أقصى قدر من المرونة في الاستجابة لقوى السوق .
- ضمان توافر الترددات لتلبية احتياجات تقنيات وخدمات الاتصالات الجديدة .
- وضع سياسات داخلية تناسب سياسات الطيف العالمية .
- تشجيع الاستثمارات في قطاع الاتصالات .

وقد شرعت الهيئة في عام ٢٠٠٩م في تنفيذ عدد من المبادرات المتعلقة بإدارة الطيف وهي على النحو التالي :

- **تحديث ونشر توزيعات الترددات الوطنية وخطة التخصيص وفقاً لنتائج المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية ٢٠٠٧م**

قامت هيئة تنظيم الاتصالات بعد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية ٢٠٠٧م بمراجعة توزيعات الترددات الوطنية وخطة التخصيص لتعكس القرارات التي تم اتخاذها في المؤتمر. ويقدم جدول التخصيص الخطة العامة لاستخدام الطيف والبنية الأساسية لضمان الاستخدام الفعال للطيف الترددي ومنع تداخل الترددات الراديوية بين الخدمات ، كما يوفر مزيداً من المعلومات التفصيلية عن كيفية التخطيط الفعلي لكل نطاق وكيفية تقسيمه إلى نطاقات فرعية وتوجيهه ، حيثما يكون ممكناً ، لاستيعاب تقنيات راديوية ذات الأولوية الخاصة . وقد قامت الهيئة بنشر النسخة المنقحة من توزيعات الترددات الوطنية وخطة التخصيص التي يرأسها معالي وزير النقل والاتصالات ، وتبعها بعد ذلك في ٢٧ يونيو ٢٠٠٩ الموافقة على التعديلات من قبل اللجنة الوطنية لتوزيع الترددات .

- **نشر وتنفيذ اللائحة الخاصة بتنظيم تسجيل واستخدام الترددات والأجهزة الراديوية وتسعيرها**

بدأ تطبيق سياسة التسعير الجديدة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٩م ، حيث تم إعداد هذه السياسة بناءً على وضع السوق العماني والجوانب الإقتصادية لإدارة الطيف الترددي واتجاهات السوق العالمية لتحقيق التوازن بين مصالح مختلف فئات متطلبات المستخدم ولدعم التوزيع العادل

والمعقول للطيف الترددي ، وقد وجدت سياسة التسعير الجديدة قبولاً لدى المستخدمين .

- **نظام متقدم جديد لإدارة الطيف الترددي**

انطلاقاً من التزام الهيئة بتطوير قطاع الاتصالات في السلطنة من خلال تنظيم خدمات الاتصالات والحفاظ عليها ورعاية مصالح موفري خدمات الاتصالات والمنتفعين وضمان حصول المستهلكين على خدمات اتصالات بمستويات دولية ، ونظراً لتزايد الطلب على الطيف الترددي وتزايد تعقيد المهام التنظيمية للراديو ، فقد قامت الهيئة بتعيين استشاري دولي للطيف الترددي لمساعدة الهيئة في تنفيذ نظام آلي متقدم لإدارة الطيف الترددي، وسيجري تنفيذ هذا النظام على مرحلتين ، ومن المتوقع أن يكتمل بحلول عام ٢٠١٢م وسوف يتيح النظام الجديد لمستخدمي الطيف الترددي القيام بمعظم إجراءات الترخيص الخاصة بهم من خلال الإنترنت دون تدخل من موظفي الهيئة .

٥,١,١ ترخيص الراديو

وصل عدد التراخيص الراديوية الجديدة الصادرة خلال عام ٢٠٠٩م إلى ٢٩١٤ ترخيصاً بينما بلغ عدد التراخيص التي تم تجديدها ١٧١٢١ ترخيصاً ليصل العدد الإجمالي للتراخيص الراديوية إلى ٢٠٠٣٥ ترخيصاً. كما وصل إجمالي عدد التراخيص الملغاة خلال عام ٢٠٠٩م إلى ١٠٦٢ ترخيصاً . ومن جانب آخر ، وصل العدد الإجمالي للترددات الراديوية التي تم تخصيصها خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٥٤٨٥ تردداً.

الجدول رقم ٤ : مقارنة التراخيص الراديوية

	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد تراخيص الراديو الجديدة	٨,٤٨١	٢,٩١٤
عدد تراخيص الراديو التي تم تجديدها	٩,٦٧٠	١٧,١٢١
عدد تراخيص الراديو الملغاة	١,٤٨٤	١,٠٦٢
عدد الترددات الجديدة التي تم تخصيصها	١,٥٦١	٥,٤٨٥

٥,١,٢ الإعفاءات الخاصة بالترددات ومعدات الراديو

قامت هيئة تنظيم الاتصالات بدراسة وتحليل التطور الذي يحدث حالياً في الأجهزة قصيرة المدى وأنظمة النفاذ اللاسلكية والرادارات قصيرة المدى والتطور التكنولوجي في الصناعات ، وذلك بالاعتماد على التوافق وعلى دراسات المشاركة في النطاق والمتاحة من خلال جهات الاتصالات الدولية المعترف بها . وقد أوضحت التحليلات أنه ينبغي إدخال بعض التعديلات المحددة على اللائحة الوطنية التي تتضمن إعفاء العمليات الخاصة بهذه الأنظمة من الترخيص الراديوي .

وقد تم إعتماد لوائح وطنية جديدة تمنح الإعفاء من الحصول على تراخيص الراديو لتشغيل فئات معينة من الأنظمة وينطبق وذلك على الملاحق التالية من اللائحة الخاصة بتنظيم تسجيل واستخدام الترددات والأجهزة الراديوية وتسعيرها .

الجدول رقم ٥: الإعفاءات الخاصة بالترددات والأجهزة الراديوية

قرار الهيئة	العنوان	المرفق
٢٠٠٩/١١٥	الأجهزة ذات المدى القصير ونطاقات التردد ومحدودية الطاقة	٥
٢٠٠٩/١١٥	المواصفات الفنية لأنظمة النفاذ اللاسلكية وشبكات الراديو في المناطق المحلية	٦
٢٠٠٩/١١٤	المواصفات الفنية للرادارات قصيرة المدى	٧

٥,١,٣ تنفيذ مشروع محطات المراقبة (المرحلة الثانية والثالثة)

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من محطات المراقبة في عام ٢٠٠٥م ، والتي تضمنت تركيب وتشغيل ثلاث محطات مراقبة ثابتة في مسقط وصلالة والبريمي ، ومحطتين متنقلتين للمراقبة .

وقد كان هذا المشروع استمراراً للمرحلة الأولى التي هدفت إلى توسيع شبكة محطات المراقبة الراديوية في السلطنة. وقد تم تركيب أربع محطات جديدة ثابتة للمراقبة في صحار وصور وخصب ومسقط. كما تم رفع كفاءة واحدة من محطات المراقبة المتنقلة التي تم شراؤها سابقاً خلال المرحلة الأولى لمراقبة نطاق التردد العالي .

ويتم حالياً مراقبة الخدمات الأرضية من خلال الشبكة التي تمتلكها الهيئة والتي تتألف من ٧ محطات مراقبة ثابتة قادرة على رصد أطياف الترددات الراديوية في النطاق ١٠ كيلو هرتز – ٣ جيجاهيرتز . وبالإضافة لذلك ، فإن لدى الهيئة محطتان متنقلتان ، واحدة منها قادرة بعد الترقية على رصد أطياف التردد في نطاق ١٠ كيلو هرتز – ٥٨,٥ جيجاهرتز ، كما أن المحطة الأخرى قادرة على رصد الطيف الترددي في نطاق ١٠ كيلو هرتز – ٢٦ جيجاهرتز .

٥,١,٤ شبكات المحمول ومشاكل التغطية المتجاوزة (جي إس إم ٩٠٠ ، جي إس إم ١٨٠٠ و UMTS)

تم عقد الاجتماع الثنائي الثامن بين هيئتي تنظيم الاتصالات العمانية والإماراتية في أبوظبي في الفترة من ١٥–١٧ مارس ٢٠٠٩م وكان من نتائج ذلك الاجتماع الاتفاق على إجراء دراسة استشارية مشتركة بشأن مدى ملاءمة وقابلية التطبيق العملي لمنع التداخل ووضع آليات لتجنب التغطية المتجاوزة في المناطق الحدودية للبلدين وهي ديبا البيعة – دبا الحصن ومدحا – مربح .

وعلاوة على ذلك ، طلبت الدراسة إيجاد مقترح لتناول آليات أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها من قبل مشغلي الجيل الثالث لمنع التغطية المتجاوزة والتداخل في المناطق الحدودية . وخلصت الدراسة إلى اقتراح بعض التوصيات وقد قام الاستشاري بتسليم التقرير النهائي لهذه الدراسة في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م .

٥,٢ تخصيص الأرقام

تعتبر موارد الترقيم حيوية في السوق التنافسية وخصوصا عند إدخال لاعبين جدد في السوق وعند تطوير خدمات جديدة ووضع خطط أعمال وأستراتيجيات جديدة للمنافسة ، وقد تم خلال عام ٢٠٠٩م إجراء تخصيصات جديدة لتسهيل خطط عمل المشغلين ، ومن ناحية أخرى تم اتخاذ تدابير جديدة للحفاظ على هذا المورد الوطني وقد أدخلت أنواع جديدة من الرموز وتم تخصيص الأرقام/ الرموز القصيرة التالية خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالتخصيص الذي تم خلال عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م :

الجدول رقم ٦: مقارنات تخصيص الأرقام

نوع الأرقام / الرموز القصيرة	تخصيص عام ٢٠٠٧	تخصيص عام ٢٠٠٨	تخصيص عام ٢٠٠٩
رموز اختيار المشغل	٠	٠	٢
رموز نقطة الإشارة الدولية	٠	١	٠
رموز نقطة الإشارة الدولية	٠	٢٢	١٦
الأرقام الثابتة	٤٦,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
أرقام الهواتف النقالة	٨٨٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
الرموز الصوتية القصيرة	٠	٠	٦
الرموز القصيرة للرسائل النصية	١٠	٢٧	٢١٦
أرقام الهاتف المجاني	٥٧	٣٦	٤٢

الرسم (١٧) تخصيص الأرقام الثابتة

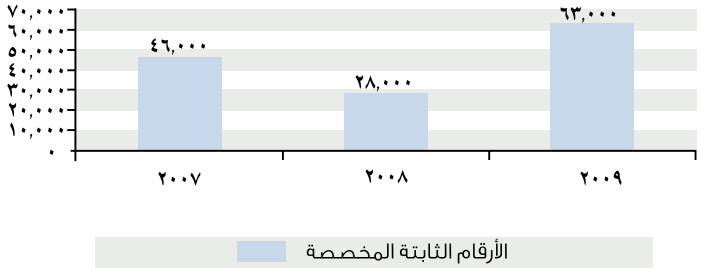

من الملاحظ زيادة تخصيص الأرقام الثابتة في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٧م .

الرسم (١٨) تخصيص أرقام الهواتف النقالة

وينطبق ذلك أيضاً على تخصيص أرقام الهواتف المتنقلة حيث وصل التخصيص إلى الضعف تقريباً في عام ٢٠٠٩م .

٥,٢,١ توجيهات الهيئة حول فترة صلاحية بطاقة التعريف الشخصي للاستخدام الفعال للأرقام

خصصت الهيئة المستوى 9xxxxxxx ليتم استخدامه من قبل المشغلين لخدمات الهاتف النقال ، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩م تم ملاحظة ما يلي :

- عدد الأرقام المخصصة لخدمات الهاتف النقال ٥,٧٠٠,٠٠٠ رقم .
- عدد الأرقام المخصصة للخدمات ذات التعرفة العالية ١٠٠,٠٠٠ رقم (حيز الأرقام 900xxxxx).
- عدد الأرقام المغلقة لخدمات الطوارئ ١٠٠,٠٠٠ رقم (حيز الأرقام 999xxxxx).
- عدد الأرقام المحجوزة ١٠٠,٠٠٠ رقم (حيز الأرقام 968xxxxx).

وهذا يعني أن مجموع أرقام الهواتف النقالة المخصصة يصل إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ رقم ومن ضمنها ٤,٠٠٠,٠٠٠ رقم مجاني . ووفقاً لذلك قامت الهيئة بالتحذير من خطورة نفاد الأرقام المخصصة لخدمات الهاتف النقال وقامت بالتالي باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على هذا المورد الوطني . وبعد التشاور مع المشغلين ، قررت الهيئة تخفيض فترة صلاحية بطاقة التعريف الشخصي إلى ٦ أشهر بدلا من ١٢ شهراً ، وتخفيض فترة الحجر من ٦ أشهر إلى ٣ أشهر ، وغير ذلك من التدابير .

٦ حماية المستهلك والتوعية

تتخذ الهيئة موقفاً صارماً فيما يتعلق بحماية المستهلكين في قطاع الاتصالات في السلطنة وتشجيع التوعية والشفافية وقامت الهيئة في عام ٢٠٠٩ بنشر دليل المستهلك، ويغطي هذا الدليل عددا كبيراً من القضايا التي تهم المستهلكين في قطاع الاتصالات في السلطنة ، كما يعكس وضع السوق الحالي من خلال إبراز الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب المستهلكين عند طلب أي من خدمات الاتصالات أو عند متابعة الشكاوى الخاصة بهم

٦,١ – شكاوى المستهلكين

يلزم قانون الاتصالات الهيئة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة من المنتفعين أو المرخص لهم أو أي شخص آخر ، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة وتسوية النزاع . ووفقاً لمتطلبات القانون ، أصدرت الهيئة إجراءات لمعالجة الشكاوى المقدمة من المنتفعين ضد المشغلين أو موفري الخدمات .

وتلقت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م ما مجموعه ٢٠ شكوى من المستهلكين ، وكانت جميع تلك الشكاوى تتعلق بالمشاكل العالقة بين المنتفعين وموفري الخدمات بشأن الفواتير وجودة الخدمة ونقل رقم الهاتف النقال عند الانتقال إلى المشغل الآخر وقطع الخدمة . وقد تم حل معظم هذه الشكاوى بشكل توافقي بين المنتفعين والمشغلين ، وكان عدد ونوع الشكاوى المقدمة كالتالي

الجدول (٧) طبيعة الشكاوى المقدمة للهيئة

طبيعة الشكوى المشغل	فنية	الانترنت	نقل رقم الهاتف	الفواتير	الشبكة	أخرى	المجموع
عمانتل		١		٣	١	١	٦
عمان موبايل			١	٤		٢	٧
النورس	١		١	١		٤	٧
المجموع	١	١	٢	٨	١	٧	٢٠
النسبة	٪٥	٪٥	٪١٠	٪٤٠	٪٥	٪٣٥	٪١٠٠

٦,٢ إرشادات تتعلق بدقة الفوترة

تحقيقاً لأهداف الهيئة المنصوص عليها في المادة (٧–١) من قانون تنظيم الاتصالات ، قامت الهيئة بتنفيذ دراسة داخلية في الربع الأول من عام ٢٠١٠م وكان الغرض من هذه الدراسة الداخلية توفير إرشادات للمرخص لهم من الفئة الأولى والفئة الثانية حول كيفية الوفاء بالتزامات الترخيص فيما يتعلق بدقة الفواتير . واستندت هذه الدراسة الداخلية على النتائج والتوصيات التي قدمتها شركة انتركاي موندیال المحدودة من المملكة المتحدة والتي قامت بإجراء تدقيق لإجراءات الفوترة الخاصة بجميع المشغلين كجزء من دراسة استشارية واسعة بعنوان «تطوير معايير الشبكة الوطنية وجودة إطار الخدمة لسلطنة عمان».

واستنادا إلى الدراسة المذكورة أعلاه ، أصدرت الهيئة في قرارها رقم ٢٠٠٩/٣٢م «إرشادات دقة الفوترة». وفي هذه الإرشادات ، يتعين على المرخص لهم تقديم وثائق محددة والاحتفاظ بها لإثبات أن إجراءاتهم ستكون كافية لضمان احتساب التكلفة الصحيحة . تتوفر هذه الإرشادات على موقع الهيئة الإلكتروني WWW.TRA.GOV.OM.

٦,٣ جودة الخدمة

أحد الأهداف الرئيسية لهيئة تنظيم الاتصالات يتمثل في تعزيز وحماية مصالح المنتفعين من خدمات الاتصالات في السلطنة وزيادة الاهتمام برعاية المستهلك ، ولتحقيق هذا الهدف ، تقوم الهيئة بالآتي:

أ) تراقب جودة الخدمات التي يقدمها المشغلون لضمان تحقيق أهدافهم والوفاء بالتزامات الترخيص الصادر لهم .

ب) تطلب من المشغلين نشر بيان بشأن جودة الخدمة في الصحف على أساس نصف سنوي .

ت) وضع أهداف جودة الخدمة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية .

ولتحقيق المهام المذكورة أعلاه ، تعمل الهيئة بنشاط مع موفري الخدمة وتتلقى تقارير دورية عن جودة الخدمات من جميع المرخص لهم سواء كانوا من الفئة الأولى أو الثانية ، وفي الوقت نفسه تعمل على رصد أهدافهم الفردية ، وفي حالة عدم تحقيق المرخص له لأهدافه وفقاً لالتزامات الترخيص ، تقوم الهيئة بالتحقيق في هذه المواضيع وتوجيه موفر الخدمة المعني باتخاذ تدابير علاجية .

وقامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩ بإعداد مشروع لائحة بشأن جودة الخدمة تتضمن مؤشرات أداء رئيسية جديدة لخدمات الاتصالات المختلفة مع إعداد تعريفات لهذه المؤشرات وطرق لقياسها . وتم البدء في المشاورات العامة للحصول على وجهات نظر الأطراف المعنية حول هذه اللوائح ومن المرجح أن تصدر هذه اللائحة في عام ٢٠١٠م .
وقد قام جميع المرخص لهم في عام ٢٠٠٩م بنشر مؤشرات جودة الخدمة الخاصة بهم في الصحف وعمل ذلك بالتالي على خلق بيئة تنافسية صحية في السوق وزيادة الوعي بين الجمهور حول أداء موفري الخدمات .

٦,٤ الإرشادات الخاصة بخطة الطوارئ

وفقا للمادة (٤٥) من قانون تنظيم الاتصالات والتراخيص الصادرة لمشغلي شبكات الاتصالات العامة ، اتخذت الهيئة تدابير لإصدار إرشادات رسمية لمشغلي الاتصالات لوضع خطط طوارئ خاصة بالاتصالات من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية والحوادث .

ووفقاً لتلك الإرشادات ، يتعين على المشغلين تقديم خطة الطوارئ الخاصة بهم للهيئة ويجب تحديثها بناءً على طلب من الهيئة .

وأثناء القيام بصياغة الإرشادات الخاصة بحالات الطوارئ ، قامت الهيئة بنشر مشروع الإرشادات للمشاورات العامة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م على أساس الممارسات الموصى بها من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات . وتلقت الهيئة ملاحظات من جميع مشغلي شبكات الاتصالات العامة في السلطنة وتم تعديل مشروع الإرشادات وفقا للملاحظات الواردة ، وصدرت هذه الإرشادات رسمياً في الربع الأول من عام ٢٠١٠م .

٦,٥ الموافقة على نوعية أجهزة الاتصالات ومقاهي الإنترنت المسجلة

لتحقيق المزيد من حماية المستهلكين ومستخدمي أجهزة الاتصالات ، تتأكد الهيئة من فحص جميع أجهزة الاتصالات والموافقة على نوعيتها قبل استيرادها للسلطنة .

ويجب على الأفراد أو الشركات الراغبة في استيراد وبيع معدات وأجهزة الاتصالات أن يكونوا متعاملين مسجلين ، وخلال عام ٢٠٠٩ بلغ عدد المتعاملين المسجلين الجدد ٣١٩ متعاملاً .

تلخص الجداول أدناه مجموع الموافقات الممنوحة ومجموع أجهزة ومعدات الاتصالات المستوردة خلال عام ٢٠٠٩م .

الجدول (٨) الموافقات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩

نوع أجهزة الاتصالات	عدد الموافقات الممنوحة لكل سنة
الهاتف المتنقل العالمي	١٠٩
الأجهزة الطرفية	٨٩
أجهزة الراديو	٢٧٦
المجموع	٤٧٤

الجدول (٩) عدد أجهزة الاتصالات المستوردة من الخارج وفقاً لطلبات الإفراج التي تلقتها الهيئة في عام ٢٠٠٩م

عدد الأجهزة المستوردة من الخارج	أجهزة الراديو	الأجهزة الطرفية
٥٢,٢٦٢	٨,٠٥٢	٤٤,٢١٠

٦,٥,١ شروط الاعتراف بمعامل فحص الأجهزة

لضمان معايير الفحص الخاصة بأجهزة الاتصالات التي يتم استيرادها إلى السلطنة ، أصدرت الهيئة شروطاً لنتائج الاختبارات التي يتم إجراؤها خارج السلطنة لأجهزة الاتصالات المستوردة . وهذه المعايير هي لغرض الاعتراف بمعامل الفحص خارج السلطنة والتي ينبغي أن تكون معتمدة من قبل جهة تكون عضواً في اتفاقية الاعتراف المتبادل(MRA) للمنظمة الدولية لاعتماد المعامل (ILAC) ، وهي منظمة دولية لهيئات اعتماد المعامل حول العالم. وستقوم الهيئة باستعراض تقارير هذه المعامل للموافقة على نوعية أجهزة ومعدات الاتصالات قبل السماح باستيرادها إلى داخل البلاد .

٦,٥,٢ مقاهي الانترنت

يلخص الجداول التالي عدد مقاهي الانترنت التي تم تسجيلها/ تجديدها خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالعام ٢٠٠٨م .

الجدول (١٠) عدد مقاهي الإنترنت المسجلة

	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد مقاهي الانترنت التي تم تسجيلها/ تجديدها	١٧٥	٣١٥

٦,٦ حملات التوعية

عقدت الهيئة في عام ٢٠٠٩م عدداً من اللقاءات المحلية والإقليمية والدولية لمعالي رئيس الهيئة والأعضاء ، أهمها المؤتمر الصحفي للإعلان عن تفاصيل سياسة الخدمة الشاملة وتنفيذها في السلطنة ، وقد شارك في هذا المؤتمر الصحفي كل من ناشئة بنت سعود الخروصية ومحسن بن علوي آل حفيظ عضوي الهيئة ، وحضر المؤتمر عدد من ممثلي قطاع الاتصالات والقطاعين العام والخاص ، وعدد كبير من وسائل الإعلام المحلية والإقليمية .

٦,٦,١ ندوة التوعية حول قانون تنظيم الاتصالات

استضافت هيئة تنظيم الاتصالات ندوة للتوعية لمدة يومين في يونيو ٢٠٠٩م حول أحكام قانون تنظيم الاتصالات ، وعقدت هذه الندوة بغرض زيادة الوعي والفهم لأحكام قانون تنظيم الاتصالات في الأوساط القانونية والعدلية والجهات المناط بها تنفيذ القانون ، وعقدت الندوة تحت رعاية معالي محمد بن علي بن ناصر العلوي وزير الشؤون القانونية بحضور عدد كبير من ممثلي المهن القانونية والمعنيين بتنفيذ القانون .

٦,٦,٢ المسابقة التعليمية

كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع لتعزيز وعي المستهلكين بخدمات الاتصالات ، أطلقت الهيئة في ديسمبر عام ٢٠٠٩م مسابقة تربوية للمدارس والجامعات وطلاب الكليات تتناول ‹دور الاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الاتصالات لحياة أفضل) وتم إطلاق هذه المسابقة تحت رعاية الدكتور علي بن سعود البيماني نائب رئيس جامعة السلطان قابوس .

وشملت المسابقة مستويين من مستويات التعليم ؛ كان المستوى الأول بعنوان ‹الاتصالات بالألوان› ، وكان موضوع المسابقة الرسم للطلاب من مدارس التعليم الأساسي والعام ، في حين أن المستوى الثاني كان بعنوان ‹اتصالات للمستقبل› ، وشمل طلاب الكليات والجامعات وقد تم تقييم هذه الفئة على أساس ‹ أفضل فكرة مشروع› قدمها المشاركون ، وكان الهدف الرئيسي من هذه المسابقات نشر الوعي وتوفير المعلومات بين الطلاب فيما يتعلق بخدمات الاتصالات المتاحة ، وبلورة آرائهم حول الخدمات التي تُقدم في قطاع الاتصالات .

٦,٦,٣ العروض التوضيحية

كجزء من التزامها بتعزيز وحماية مستخدمي قطاع الاتصالات في السلطنة ، قامت الهيئة بتقديم سلسلة من العروض التوضيحية في عام ٢٠٠٩م في عدة جهات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، جامعة السلطان قابوس وجمعية المرأة العمانية والكليات المحلية . وتم تنفيذ العروض التوضيحية للهيئة بما يتلاءم مع مسؤولياتها لتعزيز وعي المستهلكين حول قانون الاتصالات وتعزيز أهداف الهيئة حول فوائد المستهلكين من خدمات الاتصالات المتاحة .

٦,٦,٤ المعارض : معرض الاتصالات وتقنية المعلومات (كومكس) ومهرجان خريف صلالة السياحي ٢٠٠٩م

تماشياً مع جهودها المستمرة لتعزيز وعي المستهلكين بشأن المواضيع التي ترتبط بمجال عملها ، تشارك الهيئة سنوياً في المعارض والمهرجانات المحلية الرئيسية ، حيث شاركت الهيئة في عام ٢٠٠٩م في معرض كومكس كأحد المنظمين الرئيسيين ، وهو المعرض السنوي لتقنية المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا . والحدث الآخر المحلي الذي قامت الهيئة برعايته والمشاركة فيه كان مهرجان صلالة السياحي ومن المهم الإشارة إلى أن الهيئة قامت برعاية كلا الحدثين والمشاركة فيهما للسنة الرابعة على التوالي .

وترى الهيئة أن مثل هذه اللقاءات العامة تعتبر فرصة جيدة للمعنيين بقطاع الاتصالات لإجراء اتصالات مباشرة فيما بينهم ، وتعتقد أيضاً أن هذه المناسبات تعتبر فرصة جيدة لتعزيز وعي الجمهور بشأن دورها وخدمات ولوائح وأنظمة الاتصالات وتعمل الهيئة على تحقيق ذلك من خلال الرد على الاستفسارات العامة حول الموضوعات ذات الصلة بمجال عملها .

٧ التمثيل الدولي

تلعب هيئة تنظيم الاتصالات دوراً نشطاً وحيوياً على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال تطوير الاتصالات ، وتواصل الهيئة تطوير علاقاتها مع نظيراتها من الهيئات التنظيمية الأخرى ، حيث تعتمد على تعزيز علاقاتها الثنائية مع الهيئات الإقليمية فضلا عن الجهات الأخرى ذات الصلة . وهذا التفاعل المستمر يجعل الهيئة على صلة وثيقة بما يستجد في مجال الاتصالات الدولية ، والذي بدوره يذلل التحديات التنظيمية ويعزز بيئة الاتصالات الحيوية. كما يقوم أيضاً موظفو الهيئة بحضور الدورات والمؤتمرات ذات الصلة بالاتصالات وذلك لمواكبة التطورات في صناعة الاتصالات.

يذكر أن الاتحاد الدولي للاتصالات هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتمثل دور الاتحاد الدولي للاتصالات في مساعدة المجتمعات المحلية حول العالم في ثلاثة قطاعات أساسية هي :

* قطاع الراديو
* قطاع تقييس الاتصالات
* قطاع تطوير الاتصالات

وقد بدأت عضوية هيئة تنظيم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام ٢٠٠٤م وظلت منذ ذلك الوقت تشارك بنشاط في فعاليات ومنتديات الاتصالات التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات وقامت الهيئة في عام ٢٠٠٩م بإعداد وتقديم تسع مشاركات في اجتماعات الاتحاد الدولي للاتصالات تتعلق بقضايا الطيف .

كما بدأت عضوية الهيئة أيضا في الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ARNET) منذ عام ٢٠٠٤م وتعتبر هذه الشبكة منتدى يضم ٢٢ من الدول العربية الأعضاء تجتمع بشكل منتظم لمناقشة وتقديم توصيات حول أفضل الممارسات التي تتعلق باللوائح وذلك بهدف جذب الاستثمارات إلى المنطقة العربية . وقد شملت المشاركات المقدمة من قبل الهيئة لأنشطة الشبكة في عام ٢٠٠٩ المواضيع التالية :

١) تفكيك الحلقة المحلية .

٢) وضع معايير للمقارنة .

٣) نفاذ الأشخاص المعوقين إلى الخدمات .

٤) النطاق العريض والإنترنت .

٥) التجوال .

٦) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٧,١ المشاركة في الفعاليات الدولية

وسّعت هيئة تنظيم الاتصالات مشاركتها في مختلف الفعاليات الدولية في عام ٢٠٠٩ ، بعض هذه المشاركات تشمل ما يلي :

٧,١,١ المنتدى العالمي لسياسة الاتصالات

المنتدى العالمي لسياسة الاتصالات هو حدث دولي رفيع المستوى يقوم فيه أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات من

الحكومات وصناعة الاتصالات وجهات التنظيم الدولية بتبادل وجهات النظر حول قضايا السياسات الرئيسية الناشئة عن الوضع الحالي للبيئة الديناميكية لتقنية المعلومات والاتصالات .

وتم افتتاح المنتدى الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في لشبونة في البرتغال في شهر أبريل ٢٠٠٩م للمهنيين في تقنية المعلومات والاتصالات من جميع القطاعات إلى جانب المهتمين من عامة المجتمع ، ولم يكن الهدف من هذا المنتدى الوصول إلى مخرجات تنظيمية تكون ملزمة من خلال معاهدة دولية ، وإنما سعى إلى تشجيع مناقشات مثمرة وإلى بناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين بطرق بناءة بهدف تطوير وجهات النظر المتفق عليها ، والتي تم التعبير عنها في شكل عدد من الآراء وتم تضمنيها في التقرير النهائي ، وسيتم استخدامها في توجيه سياسات تقنية المعلومات والاتصالات العالمية المستمرة واللوائح والأنظمة وتوحيد الجهود على مستوى دول العالم .

مشاركة الهيئة في المنتدى العالمي لسياسة الاتصالات كانت من خلال وفد رفيع المستوى برئاسة محسن بن علوي آل حفيظ عضو هيئة تنظيم الاتصالات .

٧,١,٢ المنتدى العالمي للقيادات في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

قام وفد رفيع المستوى برئاسة عضوى الهيئة بالمشاركة في المنتدى العالمي للقيادات في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات في بيروت بلبنان في نوفمبر ٢٠٠٩م وجاء تنظيم هذا الحدث نتيجة لتوصيات الاجتماع الذي عُقد في عام ٢٠٠٧م للمجموعة الاستشارية لتطوير الاتصالات التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ، واستجابة للقرار رقم ٢٩ للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات . وكان الهدف من تنظيم المنتدى العالمي للقيادات في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات توفير منتدى رفيع المستوى للرؤساء التنفيذيين وغيرهم من قادة الصناعة لتبادل وجهات النظر وصياغة مقترحات بشأن قضايا التنظيم والسياسات الرئيسة التي تؤثر بشكل كبير على أعمالهم التجارية وعلى صناعة تقنية المعلومات والاتصالات وذلك كجزء من تبادل تفاعلي لوجهات النظر مع الهيئات التنظيمية وصانعي السياسات .

وشمل جدول أعمال المنتدى المسائل التنظيمية ومواضيع السياسات المتعلقة بتحفيز الاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات خلال فترة ركود الاقتصادي العالمي ، كما شمل جدول الأعمال طرقاً مبتكرة للخدمة الشاملة لربط الأشخاص غير المتصلين بالخدمة ، بالإضافة إلى السياسات الرئيسية والقضايا التنظيمية المرتبطة ببروتوكول الانترنت والتقارب في الاتصالات .

٧,١,٣ الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

تم عقد الندوة العالمية السنوية التاسعة لمنظمي الاتصالات التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات في بيروت بلبنان من ١٠ -- ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م وتعتبر الندوة حدثاً سنوياً يجمع رؤساء الهيئات التنظيمية الوطنية من البلدان المتقدمة والنامية ، وتتمتع الندوة بسمعة كموقع عالمي للمنظمين لتبادل وجهات نظرهم وخبراتهم كجزء من المجتمع الدولي للمنظمين ، ويعزز هذا التجمع الحوار المفتوح بين المنظمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين في تقنية المعلومات والاتصالات والقطاع الخاص والمستثمرين والمستهلكين . كان اليوم الأول للندوة مفتوح للمنظمين وصانعي السياسات وقطاع وأعضاء قطاع تطوير الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات وغيرهم من الضيوف المدعوين ، أما في اليومين الأخيرين للندوة فقد اقتصر الحضور على المنظمين وصانعي السياسات . تناولت الندوة السنوية التاسعة تحديات التقارب في الاتصالات والدور المتغير للهيئات التنظيمية ، وخاصة

فيما يتعلق بضمان المنافسة الحرة والمفتوحة بين جميع اللاعبين في سوق تقنية المعلومات والاتصالات ، مع الحرص على عدم تفضيل تقنية على أخرى . أما موضوع التقارب في الاتصالات وجميع الآثار المترتبة على السياسات ذات الصلة ، فقد حدد جدول الأعمال لمناقشة مواضيع مثل إيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار والربط البيني لبروتوكول الإنترنت وحماية المستهلك وتنظيم أسعار الاتصالات المتنقلة والاتصالات عبر بروتوكول الإنترنت ، وتألفت مشاركة الهيئة في هذه الندوة من وفد رفيع المستوى ضم المهندسة ناشئة الخروصية والفاضل محسن آل حفيظ عضوي الهيئة.

٧,١,٤ منتدى إدارة الإنترنت

عُقد المنتدى الرابع لإدارة الإنترنت في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٥ – ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩م وركز على الموضوع العام «إدارة الإنترنت – خلق الفرص للجميع». وقد تم إعداد برنامج المنتدى والاجتماعات من خلال سلسلة من المشاورات المفتوحة شملت مختلف أصحاب المصلحة طوال عام ٢٠٠٩م ، وساعدت هذه العملية أيضاً على تصميم بنية تشاركية وتفاعلية لمنتدى إدارة الإنترنت ، مما أتاح للحضور إعادة تقييم المواضيع الرئيسية لمنتدى إدارة الإنترنت وإعادة النظر فيها ، والتي تشمل النفاذ والتنوع والانفتاح والأمن والخصوصية وموارد الإنترنت المهمة ، حيث مثلت الهيئة في هذا الحدث المهندسة ناشئة الخروصية عضو هيئة تنظيم الاتصالات .

وبالإضافة إلى الفعاليات الدولية الرئيسية المذكورة أعلاه ، شاركت الهيئة في مختلف الأحداث التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات والهيئات الإقليمية الأخرى ، وقد كان للمشاركة في الأحداث المحلية والدولية تأثير ملحوظ على أداء الهيئة وتنمية قدرات موظفيها علماً بأن الفوائد والخبرات المكتسبة تتمثل في ثلاثة جوانب :

- المبادرة وتوجيه إعداد وصياغة سياسات الاتصالات الدولية بما يتفق مع قانون تنظيم الاتصالات في السلطنة والخطة الاستراتيجية لهيئة تنظيم الاتصالات

- تنسيق موقف السلطنة مع الهيئات التنظيمية الإقليمية والدولية ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى في قطاعات الاتصالات الراديوية وتوحيد مقاييس الاتصالات وتطوير الاتصالات .

- بناء القدرات لموظفي الهيئة .

شارك موظفو الهيئة في ١٠٤ من الفعاليات في عام ٢٠٠٩م وتتمثل عدد مرات مشاركة الموظفين في هذه الفعاليات في عدد أيام العمل التي يقضيها الموظفون في هذه المحافل وكذلك في مشاركتهم المتكررة .
الجدول التالي يعطي مؤشراً على مختلف المحافل الدولية التي تمت المشاركة فيها خلال عام ٢٠٠٩م :

الجدول (١١) المشاركات الدولية

الملتقي الدولي	عدد الفعاليات	عدد المشاركين	عدد أيام العمل
الاتحاد الدولي للاتصالات	٣١	٦٣	٣٢٧
دول مجلس التعاون الخليجي	١٥	٣٢	١٠٤
جامعة الدول العربية	٨	١٢	٤٩
شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	٥	٧	٥٨
أخرى	٤٥	٧٨	٣٤٤
المجموع	١٠٤	لا ينطبق	لا ينطبق

الجدول (١٢) الفعاليات الدولية التي شارك فيها أعضاء الهيئة

أعضاء الهيئة	عدد الفعاليات	أيام العمل في الفعاليات الدولية
معالي الرئيس	٣	١٢
المهندسة ناشئة الخروصية	١٦	٦٤
الفاضل محسن آل حفيظ	١٤	٦٣
المجموع	لا ينطبق	١٣٩

٧,٢ المشاركة في الفعاليات المحلية والإقليمية

هناك تعاون نشط بين الهيئة والهيئات التنظيمية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية بشكل عام تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية على التوالي ، وذلك من أجل إعداد موقف عربي متسق وموحد حول مختلف القضايا ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

١ – إدارة الطيف الترددي

أ) التنسيق في إدارة الطيف الترددي .

ب) تداخل الترددات في المواقع الحدودية .

ج) الانتقال من البث التماثلي إلى الرقمي .

د) تم إعداد وتقديم ٣٤ وثيقة عمل .

٢- التشغيل والتعرفة

أ) دراسات عن التخفيض في تعرفة الخدمات والتجزئة .

ب) تعرفة الربط البيني .

ج) دراسات حول تنظيم نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (الصوت عبر بروتوكول الإنترنت) .

٣- الإنترنت وأسماء النطاقات

أ) استخدام أسماء النطاقات باللغة العربية .

ب) تفعيل وإدارة النطاقات أسماء النطاقات العربية العلوية .

ج) التعاون والتنسيق بين الدول العربية على الانتقال من النسخة الرابعة لبروتوكول الانترنت إلى النسخة السادسة (IPv4 to IPv6) .

٧,٢,١ مؤتمر الشرق الأوسط للطيف الترددي

كجزء من جهودها المستمرة في الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال إدارة الطيف ، قامت هيئة تنظيم الاتصالات مع إحدى الشركات العالمية (Policy Tracker) برعاية والمشاركة في مؤتمر حول «إدارة الطيف الترددي في منطقة الشرق الأوسط». وعُقد هذا المؤتمر ، الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة ، في مسقط في الفترة من ٢٩ - ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م وقد حضر المؤتمر عدد من المسؤولين الحكوميين والمسؤولين الإقليميين لإدارة الطيف والمتخصصين الدوليين الذين يعملون في قضايا مرتبطة بإدارة الطيف الترددي ، وكان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر خلق الوعي فيما يتعلق بالفوائد المحتملة لإخلاء الترددات من جانب الجهات الحكومية لأغراض تجارية

٧,٢,٢ اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات

احتفلت هيئة تنظيم الاتصالات باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات بمشاركة هيئة تقنية المعلومات وعدد من شركات الاتصالات في السلطنة وقد تم تنظيم هذا الحدث تحت رعاية معالي يحيى بن سعود السليمي وزير التربية والتعليم ، كما حضر هذه المناسبة معالي محمد بن ناصر الخصيبي رئيس هيئة تنظيم الاتصالات ، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة والرئيس التنفيذي لهيئة تقنية المعلومات وعدد من المسؤولين الحكوميين والمسؤولين عن الاتصالات وممثلي المنظمات الدولية في السلطنة .

٧,٣ الزيارات الخارجية واستقبال الوفود في السلطنة

تواصلاً لروح التعاون الإقليمي والتعاون فيما يتعلق بزيارات الوفود ، نظمت الهيئة زيارات إلى كل من هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين من أجل تبادل الخبرات والاستفادة منها في المجالات التالية :

١. شؤون المستهلكين

٢. التخطيط المؤسسي للموارد

كما استقبلت الهيئة وفوداً من هيئة تطوير الاتصالات والمعلومات في سنغافورة وكذلك من وزارة الاتصالات في دولة الكويت ، ونوقشت قضايا التعاون المشترك في قطاع الاتصالات بين الهيئة والوفود الزائرة .

٧,٢,٤ الاجتماعات التنسيقية الثنائية

لتجنب التغطية المتجاوزة وتداخل ترددات الهاتف العالمي المتنقل GSM وشبكات الجيل الثالث بين السلطنة والدول المجاورة لها – الإمارات واليمن – على طول المناطق الحدودية المشتركة ، عُقدت العديد من الاجتماعات التنسيقية الثنائية من قبل الهيئة خلال العام ٢٠٠٩م .

الاجتماعات التنسيقية الثنائية بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة

متابعة لنتائج الاجتماع التنسيقي الثنائي السادس ، ونظراً للعدد الكبير لحالات التجاوز في التغطية المسجلة في العام ٢٠٠٨م ، تم عقد اجتماعين في عام ٢٠٠٩م ، حيث قام المكتب الفني للاتصالات لدول مجلس التعاون الخليجي باستضافة الاجتماع التنسيقي الثنائي السابع في البحرين في يناير ٢٠٠٩م ، أما الاجتماع التنسيقي الثنائي الثامن فقد عُقد في أبو ظبي في مارس ٢٠٠٩م وخلال هذا الاجتماع ، تم الاتفاق من قبل هيئتي التنظيم على إجراء دراسة استشارية للمناطق الحدودية وبناءً على ذلك ، عقد اجتماعان في مسقط وأبو ظبي في مايو ٢٠٠٩م لتقييم العروض المقدمة وتحديد مقدم العرض المناسب ، وبعد تقديم التقرير نهائي من قبل الاستشاري المعين ، عُقد اجتماع تنسيقي ثنائي فني في أبو ظبي في ديسمبر عام ٢٠٠٩م ونوقشت نتائج هذا الاجتماع خلال الاجتماع التنسيقي الثنائي التاسع في مسقط في عام ٢٠١٠م .

الاجتماعات التنسيقية الثنائية بين السلطنة والجمهورية اليمنية

عُقد الاجتماع التنسيقي الثنائي الأول بين الهيئة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اليمنية في صنعاء في شهر فبراير وخلال هذا الاجتماع ، اتفق الطرفان على الإجراءات التنظيمية التي ينبغي استخدامها في المناطق الحدودية المشتركة عند تشغيل أي محطة ،سواء كانت قائمة أو جديدة . كما تم الاتفاق أيضاً على الإجراءات الفنية للقياسات ومعايير تحديد التغطية المتجاوزة للحدود ، وتلا ذلك انعقاد الاجتماع التنسيقي الثنائي الثاني في مسقط في يونيو ٢٠٠٩م .

٨ الموارد البشرية

تجسد أحد الإنجازات العديدة التي حققتها الهيئة في تطوير وتطبيق النظام المؤسسي لإدارة الموارد (ERP) وذلك لتمكين الهيئة من إجراء العمليات المرتبطة بالشؤون المالية والموارد البشرية بطريقة آلية بهدف تحسين الكفاءة الوظيفية لمختلف وحدات الهيئة .

٨,١ التعمين في الهيئة

منذ إقرار سياسة التعمين في عام ١٩٩٨م ، أكدت الهيئة التزامها بإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين ليس في قطاع الاتصالات فحسب ، بل في كافة المجالات المرتبطة بأعمالها .

الرسم (١٩) النسبة المئوية للتعمين بالهيئة

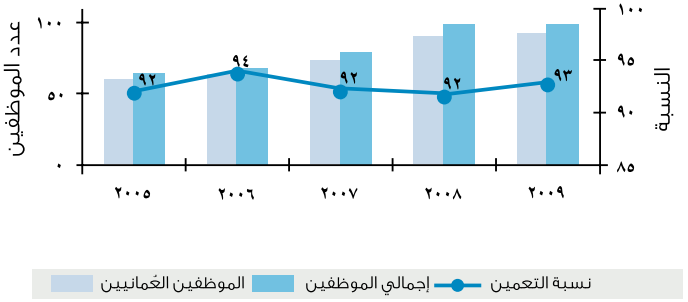

ويتضح من الرسم البياني أعلاه أن الهيئة تواصل الحفاظ على نسبة مئوية للتعمين تقارب ٩٢٪ مع قيامها بزيادة القوى العاملة لديها خلال فترة خمسة أعوام .

الجدول (١٣) عدد الموظفين وفقاً لمسمياتهم الوظيفية بنهاية عام ٢٠٠٩م .

المسمى الوظيفي	العدد
مستشارون/ خبراء	٥
مديرون أوائل	٥
مديرو دوائر	٥
موظفون	٨٣
الإجمالي	٩٨

الجدول (١٤) التوظيف وحالات ترك الوظائف من عام ٢٠٠٣م ولغاية ٢٠٠٩م

	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
التوظيف	٢	٢٩	٢٤	١٥	١٧	١٣	٢٢	٥
حالات ترك الوظائف	–	٢	١	٤	١١	٤	٣	٤
إجمالي عدد الموظفين بنهاية العام	٢	٢٩	٥٢	٦٣	٦٩	٧٨	٩٧	٩٨

٨,٢ تطوير الموظفين

تحرص الهيئة على مجابهة احتياجات التعلم والتطور في سبيل صقل مهارات موظفيها وتنمية معرفتهم بتوفير فرص التدريب ، وقد تضمنت خطة تطوير الموظفين في عام ٢٠٠٩م دورات تدريبية قصيرة والتدريب على رأس العمل والتطوير الذاتي . يتضمن الجدول (١٧) ملخصاً لعدد الدورات التدريبية التي قدمت لفائدة موظفي الهيئة لعام ٢٠٠٩م .

الجدول (١٥) الدورات التدريبية للموظفين

نوعية الدورة	عدد الدورات التدريبية
الخارجية	٨٢
المحلية	٤
داخل الهيئة	٤

برنامج دعم المواهب

علاوة على خطوات تطوير الموظفين التي تم اتخاذها أعلاه ، عكفت الهيئة على تنفيذ مشروع يرمي لتطوير برنامج لإدارة المواهب علماً بأن إدارة المواهب تعتبر من أهم المساهمات الاستراتيجية التي تفضي لتميز أي هيئة ما ، ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في بناء الأنظمة وأدوات وموازين التقييم وعمليات تطوير القيادات في الهيئة .

الفعاليات الاجتماعية

عملت الهيئة خلال العام على تنويع مبادراتها لتوطيد العلاقات بين موظفيها عن طريق إقامة مختلف الأنشطة الاجتماعية التي اشتملت على تخصيص نصف يوم عمل يخرج فيه موظفو مختلف وحدات الهيئة لقضاء النصف الثاني من اليوم خارج الهيئة ، وإقامة يوم الإفطار السنوي في شهر رمضان المبارك ، والمناشط الأخرى التي تضم أسر موظفي الهيئة حيث تحتفل الهيئة مع موظفيها في مناسبات مثل ميلاد الأطفال أو عقد الزيجات .
وبالإضافة لذلك ، فقد نظمت الهيئة يوماً مفتوحاً لأول مرة بمنتجع شاطئ السوادي للموظفين وعائلاتهم ، واشتمل اليوم المفتوح على ألعاب وعروض ترفيهية للأطفال ، وأنشطة بناء الفرق للموظفين ورياضات الألعاب المائية .

٩ التطلع للأمام نحو عام ٢٠١٠م وما بعده

حددت الهيئة أولوياتها وبرنامج عملها لعام ٢٠١٠م بناءً على المهمة والرؤية اللتين طرحتهما إلى جانب الأهداف البعيدة الأمد ، ولدى الهيئة الآن نظرة بعيدة المدى تتوقع فيها أن تكون السلطنة أكثر مركز متطور للاتصالات في المنطقة ، يقدم الدعم لرؤية الحكومة ٢٠٢٠ ، وكانت الهيئة قد طورت خطة العمل ٢٠١٠ التي تركز فيها على المشاريع التي ستمكنها من تعزيز دورها كجهة تنظيمية فعالة في البيئة التي تشهد منافسة متزايدة على الدوام .

وتهدف الهيئة لتصريف مسؤولياتها التنظيمية التي لا تقدم الدعم لقطاع الاتصالات فحسب ، بل تفي بتطلعات المستهلكين والشركاء على حد سواء . وحتى تتمكن الهيئة من استقراء أهم الجوانب التي يتعين التركيز عليها ، فقد قامت بإجراء تجربة للتخطيط الاستراتيجي بنهاية عام ٢٠٠٩م ، ونتيجة لذلك تم تحديد الأهداف الرئيسية التالية للعام ٢٠١٠م :

- الوفاء بتوقعات الشركاء .
- الإسراع في التوسعات خلال الأعوام الثلاثة المقبلة .
- استهداف تطوير النطاق العريض .
- زيادة تحرير القطاع والمنافسة العادلة .
- إعداد وتطوير النظم واللوائح .
- استكمال الحصول على شهادة الآيزو للهيئة بأكملها
- صياغة خطة تفصيلية لتنفيذ السياسة القادمة .

وترى الهيئة بصدق أن ترجمة الأهداف المبينة أعلاه إلى واقع ملموس يعتبر أمراً في غاية الأهمية لتحقيق المهمة والرؤية ، وسيتم تنفيذ المشاريع والدراسات التي تدعم هذه الأهداف عن طريق المشاريع سواء تم ذلك من داخل الهيئة أو خارجها .

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

هيئة تنظيم الإتصالات

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	صفحـــة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ – ٣
بيان المركز المالي	٤
بيان الدخل الشامل	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٦
بيان التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول البيانات المالية	٨– ٣٧

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى أعضاء هيئة تنظيم الإتصالات

تقرير حول البيانات المالية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم الإتصالات («الهيئة») والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وكل من بيانات الدخل الشامل ، التغيرات في حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وإيضاحات تفسيرية أخرى كما هي مبينة في الصفحات ٣ إلى ٢٩.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية تصميم ، تطبيق والإحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خاليةً من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الإدارة إختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى أعضاء هيئة تنظيم الإتصالات (تابع)

الـرأي

في رأينا ، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي لهيئة تنظيم الإتصالات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وأدائها المالي ، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقـط ـ سلطنة عمان
٢٢ مارس ٢٠٠٩

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

	إيضاح	٢٠٠٩ ريال عماني	٢٠٠٨ ريال عماني
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	٦	١,٢٠٠,٣٦٢	٦٧٩,٠٣١
الموجودات المتداولة			
رسوم ترددات إتصالات مدينة	٧	٤٠٥,٩١٣	٧٩٨,٣٤٩
مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى	٨	٢٤٠,٧٦٠	٣٣١,٢٦٣
ودائع ثابتة	٩	١٤,٨٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠
النقد والنقد المعادل	١٠	٧,٤٣٨,٨٣٤	٣,٧٦٢,٧١٩
مجموع الموجودات المتداولة		٢٢,٨٨٥,٥٠٧	٣٦,٨٩٢,٣٣١
مجموع الموجودات		٢٤,٠٨٥,٨٦٩	٣٧,٥٧١,٣٦٢
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
الفائض المتراكم		١٢,٣٦٣,٧٣٩	٢٦,٠٩٦,٧٤٥
المطلوبات غير المتداولة			
مساهمات حكومية مؤجلة	١٢	٢,٦٨١,٥٦٣	٣,١١٤,٦٤٠
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٣	٤٦٣,٩٣١	٣٣٩,٧٤٨
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٣,١٤٥,٤٩٤	٣,٤٥٤,٣٨٨
المطلوبات المتداولة			
الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى	١٤	٨,٥٧٦,٦٣٦	٨,٠٢٠,٢٢٩
مجموع المطلوبات		١١,٧٢٢,١٣٠	١١,٤٧٤,٦١٧
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		٢٤,٠٨٥,٨٦٩	٣٧,٥٧١,٣٦٢

رئيس الهيئة

عضو الهيئة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

	إيضاح	٢٠٠٩ ريال عماني	٢٠٠٨ ريال عماني
الإيرادات			
إيرادات الطيف الراديوي	١٥	**١٢,٢٤١,٩٤٧**	١٥,٨٦٤,٢٦٢
تراخيص إتصالات سنوية	١٦	**٣,١٨٧,٥٨٤**	٢,٧١٣,٣٥٢
إيرادات من إصدار أرقام		**٦٦٩,٠٧٦**	١,٠٧٢,٣١٢
إيرادات إعتماد نوعية معدات الإتصالات	١٧	**١٢٤,٥٢٢**	٩٥,٢٥٦
رسوم عن تراخيص الفئة الثانية		**١٣,٥٠٠**	١٩,٠٠٠
		١٦,٢٣٦,٦٢٩	١٩,٧٦٤,١٨٢
مصاريف التشغيل			
رواتب وتكاليف متعلقة بها	١٨	**(٢,٦٩٠,٨٩١)**	(٢,٤٧٧,٣٧١)
مصاريف عمومية وإدارية	١٩	**(٧٤١,٧٢١)**	(٦٢٥,٣٣٠)
أتعاب إستشارات		**(٤٦١,٩٦٠)**	(٦٤٧,٩٣٩)
تكاليف محطة المراقبة	٢٠	**(٤٠٠,٠٠٠)**	(٣٧٧,٣٤٤)
مخصصات أعضاء الهيئة المتفرغين	٢٤	**(١٢٠,٠٠٠)**	(١٢٠,٠٠٠)
إستهلاك	٦	**(٤٤١,٨٩١)**	(٣٣٥,٠٢٠)
مخصص ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها – صافي المحرر/(المحمّل)	٧	**(٢,٠٢٧,٨٤٤)**	٩,٧٥٧,٠٧٧
		(٦,٨٨٤,٣٠٧)	٥,١٧٤,٠٧٣
إيرادات التشغيل		**٩,٣٥٢,٣٢٢**	٢٤,٩٣٨,٢٥٥
مساهمات حكومية	١٢	**٤٣٣,٠٧٧**	٤٦٥,٧٤٣
إيرادات تمويل	٢١	**٨٧١,٤٤٥**	٦٨٧,٤٨٩
إيرادات أخرى		**١٠٧,٤٩٤**	٥,٢٥٨
فائض السنة		**١٠,٧٦٤,٣٣٨**	٢٦,٠٩٦,٧٤٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	الفائض المتراكم
	ريال عماني
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٨	٦,٧٠٢,٢٠٢
الفائض المحول إلى وزارة المالية (إيضاح ١١)	(٦,٧٠٢,٢٠٢)
فائض السنة	٢٦,٠٩٦,٧٤٥
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩	٢٦,٠٩٦,٧٤٥
الفائض المحول إلى وزارة المالية (إيضاح ١١)	(٢٤,٤٩٧,٣٤٤)
فائض السنة	١٠,٧٦٤,٣٣٨
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**١٢,٣٦٣,٧٣٩**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
الأنشطة التشغيلية		
فائض السنة	**١٠,٧٦٤,٣٣٨**	٢٦,٠٩٦,٧٤٥
معدل كما يلي :		
إستهلاك	**٤٤١,٨٩١**	٣٣٥,٠٢٠
مخصص إنخفاض قيمة ذمم مدينة	**٢,٠٤٩,٩٩٩**	٤٧٩,٢٠٧
مخصص إنخفاض قيمة ذمم مدينة – محرّر	**(٢٢,١٥٥)**	(١٠,٢٣٦,٢٨٤)
صافي المحول إلى مخصص تعويض نهاية الخدمة	**١٢٤,١٨٣**	١٣٣,٩٣٠
مساهمات حكومية	**(٤٣٣,٠٧٧)**	(٤٦٥,٧٤٣)
إيرادات فوائد	**(٨٧١,٤٤٥)**	(٦٨٧,٤٨٩)
ربح بيع الممتلكات والمعدات	**–**	(٣٩١)
صافي تعديل تكاليف محطة المراقبة	**–**	٣٧,٩٧٨
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل :	**١٢,٠٥٣,٧٣٤**	١٥,٦٩٢,٩٧٣
التغيرات في رأس المال العامل :		
إيرادات ترددات إتصالات مدينة	**(١,٦٣٥,٤٠٨)**	٩,٢٦٦,٨٧٨
مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى	**٣٥,٥٧٢**	(٩٤,٧٣٦)
الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى	**٥٥٦,٤٠٧**	٤,٠٩٠,٢٦٧
النقد الناتج من العمليات التشغيلية	**١١,٠١٠,٣٠٥**	٢٨,٩٥٥,٣٨٢
فوائد مستلمة	**٩٢٦,٣٧٦**	٥١٨,٥٢١
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**١١,٩٣٦,٦٨١**	٢٩,٤٧٣,٩٠٣
الأنشطة الإستثمارية		
ودائع ثابتة	**١٧,٢٠٠,٠٠٠**	(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)
مشتريات ممتلكات ومعدات	**(٩٦٣,٢٢٢)**	(٢٥٠,٤٠٣)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	**–**	٤٥٥
صافي النقد من/ (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية	**١٦,٢٣٦,٧٧٨**	(٢٥,٢٤٩,٩٤٨)
الأنشطة التمويلية		
الفائض المحول إلى وزارة المالية	**(٢٤,٤٩٧,٣٤٤)**	(٦,٧٠٢,٢٠٢)
مساهمات حكومية مستلمة	**–**	٢,٦٠٩,٤٥٨
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٢٤,٤٩٧,٣٤٤)**	(٤,٠٩٢,٧٤٤)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	**٣,٦٧٦,١١٥**	١٣١,٢١١
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	**٣,٧٦٢,٧١٩**	٣,٦٣١,٥٠٨
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة (إيضاح ١٠)	**٧,٤٣٨,٨٣٤**	٣,٧٦٢,٧١٩

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ عـــام

تم تأسيس هيئة تنظيم الإتصالات («الهيئة») في سلطنة عمان في ١ مايو ٢٠٠٢ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ كهيئة لتنظيم الإتصالات والترددات. بدأت الهيئة عملياتها التشغيلية بدءاً من ١ يناير ٢٠٠٣ وهي مسئولة عن تنظيم خدمات الإتصالات في سلطنة عمان. قامت الهيئة بتولي بعض المهام التي كان يتم القيام بها في السابق من جانب وزارة النقل والإتصالات والشركة العمانية للاتصالات ش م ع ع. تتضمن الأنشطة الرئيسية للهيئة ما يلي:

- تنظيم قطاع الإتصالات.
- إصدار التراخيص الراديوية.
- تخصيص وتوزيع الطيف الترددي.
- إصدار التراخيص لمشغلي الإتصالات ومقدمي الخدمات.
- إصدار الشهادات وإعتماد نوع معدات الإتصالات.
- تسجيل المتعاملين في مجالات الاتصالات.
- إصدار التصاريح لإستيراد أجهزة ومعدات الإتصالات.

٢ تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، قامت الهيئة بإعتماد جميع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المتعلقة بأنشطتها والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية والواجب تطبيقها على الفترات المحاسبية التي تبدأ بتاريخ اينار ٢٠٠٩.

المعايير التي تؤثر على العرض والإفصاح
تم تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة الآتي ذكرها في البيانات المالية للفترة الحالية.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (المعدل في ٢٠٠٧): عرض البيانات المالية	أدخل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (٢٠٠٧) تغييرات في المصطلحات (بما في ذلك عناوين معدلة للبيانات المالية) وتعديلات في شكل ومحتويات البيانات المالية.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٢ – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير والتفسيرات المطبقة والتي لا تؤثر على البيانات المالية

تم أيضاً تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية. إن تطبيقها لم يكن له أي تأثير جوهري على المبالغ الظاهرة في هذه البيانات المالية ، ولكنها قد تؤثر على إحتساب التعاملات والترتيبات المستقبلية.

تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية (التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم ٧ الأدوات المالية:الإفصاحات)	أدت التعديلات التي أجريت على معيار التقارير المالية الدولية رقم ٧ إلى توسيع نطاق الإفصاحات فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة.
معيار التقارير المالية الدولية رقم ٨ قطاعات التشغيل	معيار التقارير المالية الددولية رقم ٨ هو معيار إفصاح يتطلب تغيير المعلومات القطاعية للهيئة بناء على القطاعات المستخدمة من قبل رئيس العمليات لتخصيص المصادر وتقييم الأداء.
معيار التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة	هذا المعيار متاح بشكل فوري ، ولكن يجب أن يتم تحديد التطبيق بواسطة الجهة المختصة.
التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم ٢ الدفع على أساس الأسهم– شروط التخويل والإلغاءات	توضح التعديلات تعريف الشروط الممنوحة لأغراض معيار التقارير المالية الدولية رقم ٢ ، ويقدم مفهوم "عدم منح الشروط" ، كما يوضح المعالجة المحاسبية للإلغاءات.
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ (كما تم تعديله في سنة ٢٠٠٧) تكاليف القروض	الهدف الرئيسي وراء تغيير هذا المعيار هو الحد من خيار صرف تكاليف القروض عند تكبدها.
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية – الأدوات المالية القابلة للعرض والإلتزامات الناشئة من التصفية	أدى تنقيح المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ إلى تعديل معايير تصنيف الدين/حق الملكية عن طريق السماح لبعض الأدوات المالية القابلة للعرض (أو مكونات الأدوات المالية) التي تفرض إلتزاماً على شركة ما بأن تعرض لشركة أخرى أسهماً تتناسب مع صافي الأصول في حالة التصفية أن تصنف ضمن حقوق الملكية شريطة الوفاء ببعض المعايير.
معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٣ برامج ولاء العملاء	يقدم التفسير توجيهات بشأن كيفية إحتساب الشركات لبرامج ولاء العملاء عن طريق تخصيص عوائد البيع لتقديم جوائز مصاحبة للبيع.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٢ – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير والتفسيرات المطبقة والتي لا تؤثر على البيانات المالية (تابع)

معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٥ إتفاقيات بناء عقارات	يوضح التفسير كيف يمكن للشركات تحديد ما إذا كانت إتفاقية بناء عقارات تقع ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ١١ عقود الإنشاء أو المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ الإيرادات ومتى يجب الإعتراف بالإيرادات من بناء العقارات.
معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٦ تحوطات صافي الإستثمار في عمليات خارجية	يقدم التفسير توجيهات حول تفاصيل متطلبات تحوطات صافي الإستثمار لبعض مسميات محاسبة التحوط.
معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٨ تحويل الأصول من العملاء	يتناول هذا التفسير إحتساب المستلم لتحويلات الممتلكات والآلات والمعدات من "العملاء" ويستخلص بأنه عندما يتوافق بند الممتلكات والآلات والمعدات المحولة مع تعريف المستلم ، فإنه يجب على المستلم إدراج الأصول بقيمتها العادلة في تاريخ التحويل ، مع إدراج الفرق كإيراد وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ الإيرادات.
إدخال تحسينات على معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٨)	تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم ٥ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٠ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ إعتباراً من مايو وأكتوبر ٢٠٠٨ التحسينات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية تسري أغلبيتها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد تاريخ ١ يناير ٢٠٠٩.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٢ – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير والتفسيرات تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد

بتاريخ الموافقة على البيانات المالية ، كانت المعايير والتفسيرات التالية تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد:

معايير جديدة أو معايير معدلة:

		يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار التقارير المالية الدولية المعدل رقم ١	تبني معايير التقارير المالية الدولية والمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ٢٧ للمرة الأولى البيانات المالية الموحدة والمنفصلة – تعديلات تتعلق بتكلفة الإستثمار في شركة تابعة ، شركة ذات إدارة مشتركة أو شركة شقيقة	١ يوليو ٢٠٠٩
معيار التقارير المالية الدولية المعدل رقم ٣	إندماج الأعمال– مراجعة شاملة لتطبيق مبدأ الحيازة والتعديلات اللاحقة على المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ٢٧ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ، المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ٢٨ الإستثمار في شركات شقيقة والمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ٣١ المنافع في مشاريع مشتركة	١ يوليو ٢٠٠٩
المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ٣٩	الأدوات المالية: الإعتراف والقياس– تعديلات تتعلق بالنود المؤهلة للتحوط (مثل التحوط من مخاطر التضخم)	١ يوليو ٢٠٠٩
معيار التقارير المالية الدولية المعدل رقم ١	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى – تعديلات حول الإستثناءات الإضافية للتطبيقات للمرة الأولى	١ يناير ٢٠١٠

معيار التقارير المالية الدولية المعدل رقم ٢	الدفع على أساس الأسهم – تعديلات تتعلق بتسوية مدفوعات الأسهم النقدية للمجموعة	١ يناير ٢٠١٠
المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ٣٢	الأدوات المالية : العرض – تعديلات تتعلق بتصنيف علاوة الإصدار	١ فبراير ٢٠١٠
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة – تعديلات تتعلق بمتطلبات الإفصاح للشركات التي تسيطر عليها ، ذات سيطرة مشتركة أو ذات نفوذ مؤثر من الحكومة	١ يناير ٢٠١١
معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩	الأدوات المالية: التصنيف والقياس (الغاية منه إستبدال كامل للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ومعيار التقارير المالية الدولية رقم ٧)	١ يناير ٢٠١٣
∑تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم ٢ ، معيار التقارير المالية الدولية رقم ٥ ، معيار التقارير المالية الدولية رقم ٨، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ إعتباراً من ابريل ٢٠٠٨ التحسينات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية		تسري أغلبيتها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد تاريخ ١ يناير ٢٠١٠.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٢ – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير والتفسيرات تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد (تابع)

تفسيرات وتعديلات جديدة على التفسيرات:

		يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧	توزيع الأصول غير النقدية إلى الملاّك	١ يوليو ٢٠٠٩
معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٩	إطفاء المطلوبات المالية في أدوات حقوق الملكية	١ يوليو ٢٠١٠
تعديل معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٤: المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩: القيود على منافع الأصول المحددة، متطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلاته		١ يناير ٢٠١١
تعديل معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٦:تحوطات صافي الإستثمار في عمليات خارجية		١ يوليو ٢٠٠٩
تعديل معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المعدل رقم ٩ إعادة تقييم المشتقات الضمنية المتعلقة بتقييم المشتقات الضمنية في حالة إعادة تصنيف الأصول المالية		١ يوليو ٢٠٠٩

تتوقع الإدارة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات في فترات مستقبلية لن يكون لن يكون له تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للهيئة في فترة التطبيق الأولي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

(أ) تم إعداد هذه البيانات المالية تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية فيما عدا ما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

(ب) يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب كذلك من الإدارة القيام بوضع أحكام وتقديرات لتطبيق السياسات المحاسبية للهيئة. الإجتهادات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير الشكوك مبينة في الإيضاح رقم ٤.

(ج) العملة التشغيلية
تم عرض هذه البيانات المالية بالريال العماني وهو العملة التشغيلية للهيئة.

فيما يلي ملخص للسياستت المحاسبية الهامة والتي تطبقها الهيئة بثبات وهي متسقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة.

(أ) الممتلكات والمعدات

(ا) الإثبات والقياس

يتم إثبات بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة (راجع إيضاح ٣ [ك]).

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى إقتناء الأصل. تتضمن التكلفة أية تكاليف أخرى تعزى بصفة مباشرة إلى وضع الأصل في حالة إستخدام في الغرض المقتنى من أجله وتكاليف تفكيك وإستبعاد المواد وإعادة الموقع الذي كانت توجد عليه إلى وضعه السابق.

عندما يكون لأحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة تتم المحاسبة عنها على أنها بنود مختلفة (مكونات رئيسية) للآلات والمعدات.

(٢) النفقات اللاحقة
يتم إدراج تكلفة إستبدال جزء من بند الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للأصل إذا كان محتملاً تدفق منافع إقتصادية للهيئة ويمكن قياس التكلفة بشكل موثوق منه. يتم إدراج تكاليف أعمال الصيانة اليومية في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٣ – السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(٣) الإستهلاك

يتم إحتساب الإستهلاك في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لكل جزء من بنود الممتلكات والمعدات. العمر الإنتاجي المقدر للفترة الحالية وفترات المقارنة على النحو التالي:

السنوات	
محطة الرصد	٣–٧
سيارات	٤
معدات مكاتب	٣
أثاث وتجهيزات	٤
معدات حاسب آلي	٣

لا تستهلك الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ.

تقوم الإدارة على نحو سنوي بإعادة تقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم الباقية وطرق الإستهلاك للممتلكات والمعدات.

(ب) رسوم ترددات إتصالات مدينة

يتم إثبات الذمم المدينة المتعلقة برسوم ترددات الاتصالات بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة [راجع إيضاح رقم ٣)ك(].

(ج) النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية ، يتكون النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

(د) ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة المطفأة.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٣ – السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) مخصص تعويض نهاية الخدمة وإستحقاقات الإجازة

يستحق تعويض نهاية الخدمة وفقاً لبنود توظيف موظفي الهيئة في نهاية فترة التقرير ، مع الوضع في الإعتبار متطلبات قانون العمل العماني. يتم إدراج إستحقاق الموظفين للإجازة السنوية وتذاكر السفر عند إستحقاقها ويتم عمل مخصص للإلتزام المقدّر الناتج عن الخدمات التي قدمها هؤلاء الموظفين حتى نهاية فترة التقرير. يتمتضمين هذه المستحقات في المطلوبات المتداولة ، في حين يتم الإفصاح عن تلك المتعلقة بتعويض نهاية الخدمة على أنها مطلوبات غير متداولة.

يتم إدراج المساهمات في خطة مساهمات التقاعد المحددة للموظفين العمانيين ، وفقاً لصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية ، كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

(و) تحقق الإيرادات

يتم إثبات رسوم ترخيص المعدات ورسوم تسجيل الترددات والرسوم الأخرى في بيان الدخل الشامل عند نشوء الحق في قبضها وعلى أساس مبدأ الاستحقاق. لا يتم إثبات الرسوم في حالة وجود شكوك جوهرية بخصوص استرداد الرسوم المستحقة أو التكاليف المصاحبة لها أو احتمال رد المبلغ.

يتم إثبات رسوم إصدار التراخيص من مشغلي الاتصالات في بيان الدخل الشامل في الفترة التي يتم فيها إثبات المصروفات المتكبدة في سبيل إصدار التراخيص.

يتم إثبات غرامات التأخير في دفع رسوم الترخيص في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها إصدار الإشعار عن دفع الغرامة ويتم احتسابها من التاريخ الذي تصبح فيه رسوم الترخيص مستحقة.

يتم إثبات المساهمات من مشغلي الإتصالات في في بيان الدخل الشامل في الفترة التي يتم فيها تكبد المصروفات ذات الصلة.

(ز) مساهمات حكومية

يتم إثبات المساهمات الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن الهيئة ستلتزم بالشروط ذات الصلة وأنه سيتم استلام المساهمة. يتم إثبات تلك المساهمات كإيراد على نحو منتظم لمقابلتها بالتكاليف المرتبطة بها التي إنعقدت النية على تعويضها.

٣ – السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

يتم إثبات المساهمات بغرض التعويض عن التكاليف التي تم تكبدها سابقاً أو لتوفير مساعدة مباشرة في في بيان الدخل الشامل في السنة التي تصبح مستحقة القبض فيها.

المساهمات المرتبطة باقتناء أصل يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المقدر لذلك الأصل. يتم إثبات هذه المساهمات على أنها إيراد مؤجل يتم إطفاؤه بنفس طريقة استهلاك أو إطفاء الأصل ذو الصلة.

(ح) إيرادات/ مصروفات التمويل

تشتمل إيرادات التمويل على إيرادات الفائدة على الودائع البنكية. تتكون مصروفات التمويل من مصروفات الفائدة والرسوم البنكية. يتم إثبات إيراد ومصروف الفوائد في في الأرباح أو الخسائر على أساس مبدأ الإستحقاق.

(ط) مخصصات

يتم إدراج المخصص في بيان المركز المالي عندما يكون لدى الهيئة إلتزام قانوني أو إستدلالي نتيجة لحدثٍ سابق ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج لمنافع إقتصادية لتسوية هذا الإلتزام.

(ي) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تحدث بالعملات الأجنبية إلى الريال العماني حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات. الموجودات والمطلوبات المالية التي تحدث بهذه العملات يتم تحويلها إلى الريال العماني حسب الأسعار السائدة في نهاية فترة التقرير . يتم إدراج أرباح وخسائر المعاملات بالعملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر.

(ك) إنخفاض القيمة

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الهيئة في نهاية كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على الإنخفاض في قيمة هذه الأصول. في حالة وجود مؤشرات على الإنخفاض يتم تحديد القيمة القابلة للإسترداد. يتم إدراج خسارة الإنخفاض في القيمة في في بيان الدخل الشامل عند زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للإسترداد.

القيمة القابلة للإسترداد للأصول هي صافي سعر بيعها أو قيمتها في الإستخدام، أيهما أكبر. عند تقدير القيمة في الإستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل. في حالة الأصل الذي لا ينتج تدفقات نقدية كبيرة بشكل مستقل عن الأصول الأخرى يتم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٣ – السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) إنخفاض القيمة (تابع)

يتم رد خسائر الإنخفاض في قيمة الأصول الأخرى في حالة وجود تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد. يتم رد الإنخفاض في قيمة الأصل فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي قد كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد خصم الإستهلاك أو الإطفاء في حالة عدم وجود إنخفاض في القيمة.

٤ – التقديرات والإجتهادات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة القيام بإعداد تقديرات وإفتراضات تؤثر على الموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في تاريخ البيانات المالية والمخصصات الناتجة عنها والتغيرات في القيمة العادلة خلال العام. هذه التقديرات مبنية على افتراضات تتضمن العديد من العوامل التي تختلف درجة التأكد منها ، ويؤدي إختلاف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة إلى تغيرات في الالتزامات المستقبلية المقدرة.

يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وذلك بناء على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تتضمن توقع أحداث مستقبلية يُعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف.

المصادر الرئيسية لتقدير الشكوك

أ. ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها

يتم إجراء تقدير للمبالغ القابلة للتحصيل للذمم المدينة عندما لا يصبح محتملاً تحصيل كامل المبلغ. بالنسبة للمبالغ الفدرية الهامة ، يتم إجراء هذا التقدير بشكل فردي. المبالغ الأخرى غير الفردية الهامة ، ولكن فات موعد إستحقاقها ، يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لطول المدة المنقضية وفقاً لمعدلات الإسترداد التاريخية.

في نهاية فترة التقرير ، بلغت قيمة رسوم ترددات الإتصالات المدينة ٣,٦٧٩ مليون ريال عماني (٢٠٠٨: ٢,٠٤٣ مليون ريال عماني) ، ومخصص إنخفاض قيمة الذمم المدينة ٣,٢٧٣ مليون ريال عماني (٢٠٠٨: ١,٢٤٥ مليون ريال عماني). يتم إدراج أي فروق بين المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحصيلها ; في الأرباح أو الخسائر.

٤ – التقديرات والإجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

ب. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات

يتم إحتساب الإستهلاك لتنزيل تكلفة الموجودات على أساس العمر الإنتاجي المقدر. يتم إحتساب العمر الإنتاجي المقدر وفقاً لتقييم إدارة الشركة بناء على عدة عوامل منها الدورات التشغيلية وبرامج الصيانة والتآكل والتلف الطبيعيين وذلك باستخدام أفضل التقديرات.

٥ إدارة المخاطر المالية

الأدوات المالية المدرجة ببيان المركز المالي تتمثل بالنقد والنقد المعادل وإيداعات بنكية والذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى والذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى .

يتم في نهاية كل فترة تقرير تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصول المالية إذا كان هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد الإدراج الأولي للأصل ، أثّر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يعتمد تصنيف الأصول المالية على الغرض الذي تم على أساسه إقتناء الأصول المالية. تحدد الإدارة تصنيف الأصول المالية عند الإدراج الأولي.

نظرة عامة

تواجه الهيئة المخاطر التالية من جراء إستخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الإئتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

يركز برنامج إدارة مجمل مخاطر الهيئة على تقلبات الأسواق المالية ويحاول التقليل من التأثيرات العكسية على الأداء المالي للهيئة.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي خطر تعرض الهيئة لخسائر مالية في حالة إخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بإلتزاماته التعاقدية ، وتنشأ بشكل رئيسي من ذمم العملاء المدينة.

الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى

يتأثر تعرض الهيئة لمخاطر الإئتمان بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل.

وضعت الهيئة سياسات وإجراءات إئتمانية تعتبر ملائمة وتتناسب مع طبيعة وحجم المستحقات.

بمراقبة مخاطر إئتمان العميل ، تم تصنيف العملاء إلى الفئات التالية بناء على خصائصهم الإئتمانية:

- عملاء القطاع الخاص.
- عملاء الشركات.
- عملاء القطاع الحكومي.
- عملاء آخرين.

المخاطر المحتملة المتعلقة بالمبالغ المستحقة مقيدة بقيمها الدفترية حيث تقوم الإدارة بشكل منتظم بمراجعة تلك الأرصدة المشكوك في تحصيلها.

قامت الهيئة بعمل مخصص للإنخفاض يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة فيما يتعلق بالذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى.

٥ – إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الهيئة على الوفاء بإلتزاماتها المالية عند حلول موعد إستحقاقها. يتمثل منهج الهيئة لإدارة السيولة في ضمان حصولها على سيولة كافية للوفاء بإلتزاماتها عند حلول موعد إستحقاقها.

وبالمثل ، فإن الهيئة تضمن حصولها على نقد كاف عند الطلب للوفاء بمصاريف التشغيل المحتملة متضمنة خدمة الإلتزامات المالية.

تضمن الحكومة سداد إلتزامات الهيئة عند حلول موعد إستحقاقها. بالإضافة إلى ذلك ، تضمن الهيئة أن يكون الرصيد النقدي المحتفظ به زائداً عن رصيدها الدائن.

(ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة على دخل الهيئة أو قيمة إمتلاكها للأدوات المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ورقابة التعرض لمخاطر السوق ضمن مؤشرات مقبولة ، بينما يتم تحسين العائد.

مخاطر العملات الأجنبية

العملة التشغيلية وعملة العرض للهيئة هي الريال العماني ، كما أن أداء الهيئة مستقل بشكل جوهري عن التغيرات في أسعار العملات الأجنبية. لا توجد أدوات مالية هامة مدارة بواسطة عملات أجنبية وبالتالي فإن مخاطر العملات الأجنبية ليست هامة.

مخاطر سعر الفائدة

للهيئة إيداعات بنكية تحمل معدلات فائدة وتتأثر بالتغيرات في أسعار معدلات الفائدة.

تقدير القيمة العادلة

ترى الإدارة بأن القيم الدفترية للأدوات المالية كما هو مبين في بيان المركز المالي مقاربة لقيمها العادلة.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٦ – الممتلكات والمعدات

	محطة رصد	سيارات	معدات مكاتب وأثاث وتجهزات	معدات حاسب آلي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني
التكلفة						
١ يناير ٢٠٠٨	١,٦٨٦,٠٩٢	١٨,٥٥٠	٢١٣,٥٠٧	١٦٩,٩١٧	٨,٥١٤	٢,٠٩٦,٥٨٠
إضافات	-	٢٢,٠٠٠	٤١,١٦٥	١٤٤,٢٥٠	٤٢,٩٨٨	٢٥٠,٤٠٣
تحويلات	-	-	٢٨,٧٥٢	-	(٢٨,٧٥٢)	-
إستبعادات	-	-	(٨,٠٤٥)	(٥٢,٩٤٠)	-	(٦٠,٩٨٥)
تعديلات	(١٩٩,٢٥٧)	-	-	-	-	(١٩٩,٢٥٧)
١ يناير ٢٠٠٩	١,٤٨٦,٨٣٥	٤٠,٥٥٠	٢٧٥,٣٧٩	٢٦١,٢٢٧	٢٢,٧٥٠	٢,٠٨٦,٧٤١
إضافات	٧٨٤,٧٥٦	-	٧١,٧٣٥	٤٩,٥٣١	٥٧,٢٠٠	٩٦٣,٢٢٢
إستبعادات	-	-	-	(٧,٢٩٨)	-	(٧,٢٩٨)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٢,٢٧١,٥٩١	٤٠,٥٥٠	٣٤٧,١١٤	٣٠٣,٤٦٠	٧٩,٩٥٠	٣,٠٤٢,٦٦٥

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٦ – الممتلكات والمعدات (تابع)

	محطة رصد	سيارات	معدات مكاتب وأثاث وتجهزات	معدات حاسب آلي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني
الإستهلاك						
١ يناير ٢٠٠٨	٩٧٤,١٩٩	١١,١٥٣	١٩٩,٥٩٢	١٠٩,٩٤٦	-	١,٢٩٤,٨٩٠
المحمل للسنة	٢٦٦,٢٧١	٧,٣٤٤	١٩,٥٢١	٤١,٨٨٤	-	٣٣٥,٠٢٠
إستبعادات	-	-	(٨,٠٤٥)	(٥٢,٨٧٦)	-	(٦٠,٩٢١)
تعديلات	(١٦١,٢٧٩)	-	-	-	-	(١٦١,٢٧٩)
١ يناير ٢٠٠٩	١,٠٧٩,١٩١	١٨,٤٩٧	٢١١,٠٦٨	٩٨,٩٠٤	-	١,٤٠٧,٧١٠
المحمل للسنة	٣٢٠,٤٨٥	٧,٦٦٣	٣٧,٦٦٤	٧٦,٠٧٩	-	٤٤١,٨٩١
إستبعادات	-	-	-	(٧,٢٩٨)	-	(٧,٢٩٨)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	١,٣٩٩,٦٧٦	٢٦,١٦٠	٢٤٨,٧٣٢	١٦٧,٧٣٥	-	١,٨٤٢,٣٠٣
صافي القيمة الدفترية						
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٨٧١,٩١٥	١٤,٣٩٠	٩٨,٣٨٢	١٣٥,٧٢٥	٧٩,٩٥٠	١,٢٠٠,٣٦٢
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٤٠٧,٦٤٤	٢٢,٠٥٣	٦٤,٣١١	١٦٢,٢٧٣	٢٢,٧٥٠	٦٧٩,٠٣١

في سنة ٢٠٠٨ ، كانت هناك تسويات لتكلفة محطة الرصد نتيجة لعدم الإلتزام ببعض الشروط المرافقة للمساهمة الحكومية ذات الصلة. بناء عليه ، فقد تم إسترداد التكلفة البالغ قدرها ١٩٩,٢٥٧ ريال عماني والإستهلاك المتراكم وقدره ١٦١,٢٧٩ ريال عماني وإطفاء المنحة الحكومية المؤجلة وقدرها ١٦١,٢٧٩ ريال عماني (إيضاح ١٢).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٧ – رسوم ترددات إتصالات مدينة

تمثل رسوم تردد الإتصالات المدينة المبالغ المستحقة من العملاء فيما يتعلق برسوم ترخيص المعدات وغرامات تأخير في سداد رسوم التراخيص.

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
رسوم وغرامات مدينة	**٣,٦٧٨,٩٤٦**	٢,٠٤٣,٥٣٨
ناقصاً: مخصص إنخفاض قيمة ذمم مدينة	**(٣,٢٧٣,٠٣٣)**	(١,٢٤٥,١٨٩)
	٤٠٥,٩١٣	٧٩٨,٣٤٩

(أ) الحركة في مخصص إنخفاض قيمة ذمم مدينة خلال السنة على النحو التالي :

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
في ١ يناير	**١,٢٤٥,١٨٩**	١٧,٠٢٠,٠٠٢
يضاف: المحمل خلال السنة	**٢,٠٤٩,٩٩٩**	٤٧٩,٢٠٧
ناقصا: مخصص محرّر خلال السنة	**(٢٢,١٥٥)**	(١٠,٢٣٦,٢٨٤)
مخصص مشطوب خلال السنة	**–**	(٦,٠١٧,٧٣٦)
في ٣١ ديسمبر	**٣,٢٧٣,٠٣٣**	١,٢٤٥,١٨٩

يتعلق مخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها بالمبالغ المستحقة من بعض الجهات على أساس مختلف عليه ومبالغ الرسوم والغرامات المفروضة من قبل الهيئة على تلك الجهات. في الوقت الذي ترى فيه الهيئة أن تلك المبالغ قابلة للإسترداد بالكامل ، إلا أنها قامت بتكوين مخصص كامل فيما يتعلق بتلك المبالغ المختلف عليها لأنه لا يمكن في الوقت الحالي تحديد الحصيلة النهائية لتلك الخلافات.

٧ – رسوم ترددات إتصالات مدينة (تابع)

في سنة ٢٠٠٨ تم حل المسألة المتعلقة بالرسوم والغرامات المستحقة من أكبر عملاء الهيئة وهي شركة تنمية نفط عمان (بـي.دي.أو). تم تحصيل مبلغ ١٠,٠٢١,٤٥٧ ريال عماني من شركة تنمية نفط عمان ، مما نتج عنه تحرير مخصص هذا المبلغ. تم شطب الرصيد المتبقي وقدره ٦,٠١٢,١٣٥ ريال عماني بناء على توجيهات وزارة المالية.

يتم إستخدام حسابات مخصص الذمم التجارية المدينة لتسجيل خسائر الإنخفاض في القيمة ، إلا إذا إعتقدت الهيئة بعدم إمكانية إسترداد المبلغ المدين. في هذه الحالة فإنه سيتم مباشرة شطب المبلغ الذي تم إعتباره غير قابل للإسترداد مقابل حساب المخصص.

٨ – مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
مبالغ مدفوعة مقدماً لموردين	**٤٢,٩٠٥**	٨٣,٨٧٠
مدفوعات مقدماً	**٥٠,٥٧٦**	١٨,٢٩٦
ذمم مدينة أخرى	**١٤٧,٢٧٩**	٢٢٩,٠٩٧
	٢٤٠,٧٦٠	٣٣١,٢٦٣

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٩ – ودائع ثابتة

تمثل الودائع الثابتة وقدرها ١٤,٨ مليون ريال عماني (٢٠٠٨ : ٣٢ مليون ريال عماني) ودائع لدى بنوك محلية لمدة خمسة إلى ستة أشهر وتحمل معدل فائدة يتروح بين ٣,٢٥٪ إلى ٤٪ (٢٠٠٨ : ٤,٩٧٪ إلى ٦,٠١٪) سنوياً.

١٠ – النقد والنقد المعادل

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
نقد بالصندوق	**٥٠٠**	٥٠٠
نقد لدى البنوك	**٧,٤٣٨,٣٣٤**	٣,٧٦٢,٢١٩
	٧,٤٣٨,٨٣٤	٣,٧٦٢,٧١٩

١١ – فائض السنة

وفقاً للمادة ١٨ من المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ وتعديلاته والمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٣٤، فإن فائض السنة وفقاً للمادة ١١ (٦–ج) هو المبلغ المحوّل إلى الحكومة (ممثلة بوزارة المالية). نصت التعديلات التي أجريت على قانون الإتصالات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٣٤ على أن المبلغ الفائض وفقاً للمادة ١١(٦–ج) هو المبلغ المحوّل إلى الحكومة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

١٢ – مساهمات حكومية مؤجلة

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
الرصيد المرحّل	**٣,١١٤,٦٤٠**	٩٦٩,٥٥٩
مطفأ ومثبت كدخل خلال السنة	**(٤١٥,٥٧٧)**	(٣٠٠,٦٢٣)
إيرادات معترف بها خلال السنة	**(١٧,٥٠٠)**	(١٦٥,١٢٠)
مبالغ مستلمة من الحكومة	**–**	٢,٦٠٩,٤٥٨
مبالغ واجبة السداد للحكومة	**–**	(١٥٩,٩١٣)
تعديلات على منحة متعلقة بالممتلكات والمعدات (إيضاح ٦)	**–**	١٦١,٢٧٩
الرصيد المرحّل	**٢,٦٨١,٥٦٣**	٣,١١٤,٦٤٠

أ – في سنة ٢٠٠٨ ، تلقت الهيئة تمويلاً بمبلغ ٢,٦٠٩,٤٥٨ ريال عماني سيتم إستخدامه لإقتناء ممتلكات ومعدات.

ب – تم إثبات المساهمات الحكومية لإقتناء موجودات مبدئياً على أنها إيراد مؤجل وتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المقدر للموجودات ذات الصلة. بلغت قيمة الإيرادات المطفأة خلال السنة والمتعلقة بالموجودات ٤١٥,٥٧٧ ريال عماني (٢٠٠٨ : ٣٠٠,٦٢٣ ريال عماني).

ج – نظراً للمصاريف التي تنشأ من المنح المخصصة لتكاليف التشغيل ، يتم إدراج الإيرادات في الأرباح أو الخسائر. بلغ الإيراد المدرج خلال السنة مبلغاً وقدره ١٧,٥٠٠ ريال عماني (٢٠٠٨ : ١٦٥,١٢٠ ريال عماني).

د – في سنة ٢٠٠٨ ، كانت هناك تسويات لتكلفة محطة الرصد نتيجة لعدم الإلتزام ببعض الشروط المرافقة للمساهمة الحكومية ذات الصلة. بناء عليه ، فقد تم إسترداد التكلفة البالغ قدرها ١٩٩,٢٥٧ ريال عماني والإستهلاك المتراكم وقدره ١٦١,٢٧٩ ريال عماني وإطفاء المنحة الحكومية المؤجلة وقدرها ١٦١,٢٧٩ ريال عماني (إيضاح ٦).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

١٣ – مخصص تعويض نهاية الخدمة

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
الرصيد المرحّل	**٣٣٩,٧٤٨**	٢٠٥,٨١٨
المحمل للسنة (إيضاح ١٨)	**١٣٢,٧٧١**	١٤٩,٠٧٣
مدفوعات	**(٨,٥٨٨)**	(١٥,١٤٣)
الرصيد المرحّل	**٤٦٣,٩٣١**	٣٣٩,٧٤٨

١٤ – الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
حسابات دائنة	**٤,١١٣,٩١٩**	٣,٨٥٤,٤٧٢
إيرادات مؤجلة	**٣,٥١٥,١٥٥**	٣,٤٠٤,٤٢٠
مخصص خدمات إستشارية	**٢٧٢,١٩٤**	٤٠٠,٤٦٦
مصروفات مستحقة	**٤٧٤,٤٩٨**	٣١٢,١٤٠
الأتاوات المستحقة	**١٤١,٥١٥**	-
ذمم دائنة أخرى	**٥٩,٣٥٥**	٤٨,٧٣١
	٨,٥٧٦,٦٣٦	٨,٠٢٠,٢٢٩

تتعلق الإيرادات المؤجلة برسوم التراخيص ورسوم التسجيل والتي إستلمتها الهيئة مقدماً.

١٥ – إيرادات الطيف الراديوي

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
رسوم تراخيص إستخدام الطيف الترددي	**٨,٧٦١,١٤٧**	١٠,٧٧١,٩٥٣
غرامات ورسوم أخرى	**٣,٢٩٦,٤٨٤**	٤,٦٩٧,٤٩٣
رسوم تسجيل ترددات	**٦٧,٠٠٠**	٣١٢,٦٦١
رسوم إلغاء	**٤٣,٤٥٠**	٥٣,٠٥٠
رسوم تعديلات	**٦٥,٤١٥**	٢١,٥٥٥
رسوم إحتجاز معدات	**٧,٢٥٠**	٥,١٥٠
رسوم مسح	**١,٢٠١**	٢,٤٠٠
	١٢,٢٤١,٩٤٧	١٥,٨٦٤,٢٦٢

١٦ – تراخيص إتصالات سنوية

وفقاً للمادة ١١ من المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ قامت الهيئة بإحتساب مبلغ ٣,١٨٨ مليون ريال عماني (٢٠٠٨ – ٢,٧١٣ مليون ريال عماني) على الشركة العمانية للإتصالات وعمان موبايل والشركة العمانية القطرية للإتصالات (النورس) عن التكاليف والمصروفات التي تكبدتها الهيئة فيما يتعلق بمصروفات الإتصالات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ في سبيل أداء مهامها كجهة تنظيمية. تم تحديد المبلغ من جانب الإدارة إستناداً إلى موازنة الهيئة للسنة والتي أقرها مجلس الوزراء.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

١٧ – إيرادات إعتماد نوعية معدات الإتصالات

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
تصريح إستيراد	**٢٣,١١٥**	١٦,٥٦٠
معدات الراديو	**٣٤,٨٣٥**	٣١,٢١٠
معدات الهاتف النقال	**١٣,٣٧٥**	٩,٥٠٠
معدات طرفية أخرى	**١٢,٥٧٥**	١٤,٢٥٠
رسوم تسجيل	**١٤,٣٢٥**	١٢,٠٤١
أخرى	**٢٦,٢٩٧**	١١,٦٩٥
	١٢٤,٥٢٢	٩٥,٢٥٦

١٨ – رواتب وتكاليف متعلقة بها

أجور ورواتب	**١,٨٠٠,١٩٨**	١,٥٨٩,١١٦
مكافآت	**٢٨٧,٠٧٦**	٢٧٢,٣٥٤
تدريب وتطوير الموظفين	**١٩٣,٥٠٧**	٢٣٠,٩٠٧
مساهمة صندوق التقاعد	**١٨٤,٢٣١**	١٦٢,٢٩٥
تعويض نهاية الخدمة (إيضاح ١٣)	**١٣٢,٧٧١**	١٤٩,٠٧٣
منافع أخرى	**٩٣,١٠٨**	٧٣,٦٢٦
	٢,٦٩٠,٨٩١	٢,٤٧٧,٣٧١

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

١٩ – مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
مصروفات سفر	**٢٢٨,٠٩٨**	١٧٦,٠٠٠
إيجار	**١٢٦,٤٤١**	١٠١,٦٠٠
مصروفات إعلان ونشر	**١٧٠,٣٦٢**	١١٠,٣٤٧
إتصالات	**٤٤,٣٧٧**	٣٨,٤٤٥
مطبوعات وقرطاسية	**٣٤,٧٧٩**	٢٥,٥٤٥
مصروفات توظيف	**٢٣,٦٧٣**	١١,٨٢٨
رسوم عضوية	**٢٣,٥٥٠**	٢٦,٤٠٥
إصلاحات وصيانة	**٢١,٥٣٠**	٤٢,٣٨٥
مرافق	**١٣,٤٠٣**	١٣,٤٨٨
خدمات مهنية	**١٠,٥٠٠**	٧,٧٥٠
إشتراكات في كتب ونشرات دورية	**٧,٠٦٧**	١٦,٤٧٩
تبرعات	**–**	١٥,٠٠٠
مصروفات متنوعة	**٣٧,٩٤١**	٤٠,٠٥٨
	٧٤١,٧٢١	٦٢٥,٣٣٠

٢٠ – تكاليف محطة مراقبة

أتعاب إدارة	٤٠,٠٠٠	٣٣٨,٠٠٠
تدريب وصيانة	–	٣٩,٣٤٤
	٤٠,٠٠٠	٣٧٧,٣٤٤

٢١ – إيرادات فوائد

فوائد على الحسابات الجارية	٥٢,٣٩٦	٨٤,٧٧٨
فوائد على الودائع الثابتة	٨١٩,٠٤٩	٦٠٢,٧١١
	٨٧١,٤٤٥	٦٨٧,٤٨٩

٢٢ – الضريبة

وفقاً للمادة ١٩ من المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ فإن أصول وإيرادات الهيئة معفاة من ضريبة الدخل في سلطنة عمان.

٢٣ – إرتباطات

تتعلق الإرتباطات ، التي لم يتم تكوين مخصص لها في هذه البيانات المالية ، بالممتلكات والمعدات ، كما يلي :

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
متعاقد عليها	**١,١٩٩,٢٢٨**	١,٤١١,٥٢٤
إرتباطات تشغيلية		
إعتمادات مستندية	**٢٣٢,٩٧٣**	٢٧٥,٤٨٨

٢٤ – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين ، أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات التي يتمتعون فيها بالقدرة على التحكم وممارسة التأثير بصورة فعالة على القرارات المالية والتشغيلية.

تحتفظ الهيئة بأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والتي تنتج عن المعاملات التجارية العادية ، والتي يتم الدخول فيها بموجب شروط وأحكام تعتبرها الإدارة قابلة للمقارنة مع الصفقات التجارية مع الأطراف الأخرى.

فيما يلي ملخص المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والمضمنة في البيانات المالية:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
مخصصات الأعضاء المتفرغين		
مخصصات الأعضاء المتفرغين	**١٢٠,٠٠٠**	١٢٠,٠٠٠
مكافأة الإدارة العليا		
الرواتب الأساسية والعلاوات	**٢٧١,٦٤٨**	٢٤١,٠٩٩
منافع أخرى ومصروفات	**٤٢,١٨٨**	٣٥,٠٣٠
مساهمة صندوق التقاعد	**٢٧,٧٢٤**	٢٦,٠٤٣
تعويض نهاية الخدمة	**١٩,٨١٨**	٢٤,٧٨٥
	٣٦١,٣٧٨	٣٢٦,٩٥٧

٢٥ – مخاطر الإئتمان

التعرض لمخاطر الإئتمان

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان. كان الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان في نهاية فترة التقرير كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
إيرادات ترددات إتصالات مدينة	**٣,٦٧٨,٩٤٦**	٢,٠٤٣,٥٣٨
مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى	**٢٤٠,٧٦٠**	٣٣١,٢٦٣
ودائع ثابتة	**١٤,٨٠٠,٠٠**	٣٢,٠٠٠,٠٠٠
نقد لدى البنك	**٧,٤٣٨,٣٣٤**	٣,٧٦٢,٢١٩
	٢٦,١٥٨,٠٤٠	٣٨,١٣٧,٠٢٠

كان التعرض لمخاطر الإئتمان بالنسبة للذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى في نهاية فترة التقرير وفقاً لنوع العميل كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
عملاء القطاع الحكومي	**٣,٠٤٤,٢٢٦**	١,٥٨٧,٠٢٤
سينوهيدرو كوربوريشن– فرع عمان	**١٣٣,٥١٤**	-
أيه.دي.إتش.آي عمان ش.م.م	**١٢٠,٠٠٠**	-
الشركة العمانية القطرية للإتصالات (النورس)	**–**	٣٣,١٩٧
الشركة العمانية للإتصالات (عمانتل)	**–**	١٦,٢٨٢
شركة تنمية نفط عمان (بي.دي.أو)	**–**	١١,٢٢٠
عملاء آخرين	**٣٨١,٢٠٦**	٣٩٥,٨١٥
	٣,٦٧٨,٩٤٦	٢,٠٤٣,٥٣٨

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (تابع)

٢٥ – مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الإئتمان (تابع)

كانت أعمار الذمم المدينة وخسائر الإنخفاض في القيمة ذات العلاقة في نهاية فترة التقرير كما يلي:

	٢٠٠٩			٢٠٠٨	
	الإجمالي ريال عماني	**الإنخفاض في القيمة ريال عماني**	الإجمالي ريال عماني	الإنخفاض في القيمة ريال عماني
ليست مستحقات سابقة	**٣٠,٠٧٠**	**–**	٦٧٥,٢٧٥	–
مستحقات سابقة ٠– سنة	**٢,١١١,٥٨٥**	**١,٧٣٥,٧٤٢**	٥٨٦,٥٩٨	٤٦٣,٥٢١
سنة إلى سنتين	**٧٧٨,٢٣٥**	**٧٧٨,٢٣٥**	٢٧٥,٧٧٠	٢٧٥,٧٧٠
أكثر من سنتين	**٧٥٩,٠٥٦**	**٧٥٩,٠٥٦**	٥٠٥,٨٩٨	٥٠٥,٨٩٨
	٣,٦٧٨,٩٤٦	**٣,٢٧٣,٠٣٣**	٢,٠٤٣,٥٣٨	١,٢٤٥,١٨٩

٢٦ – مخاطر السيولة

فيما يلي فترات إستحقاق المطلوبات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	القيمة الدفترية ريال عماني	**٦ أشهر أو أقل ريال عماني**	**٦ – ١٢ شهر ريال عماني**
حسابات دائنة	**٤,١١٣,٩١٩**	**٤,٠٧٢,٢٨٦**	**٤١,٦٣٣**
مستحقات وذمم دائنة أخرى	**٩٤٧,٥٦٢**	**٦٣٨,٣٢٤**	**٣٠٩,٢٣٨**
	٥,٠٦١,٤٨١	**٤,٧١٠,٦١٠**	**٣٥٠,٨٧١**

٢٦ – مخاطر السيولة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

	القيمة الدفترية	٦ أشهر أو أقل	٦ – ١٢ شهر
	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني
حسابات دائنة	٣,٨٥٤,٤٧٢	٣,٨٣٢,٧٧٢	٢١,٧٠٠
مستحقات وذمم دائنة أخرى	٧٦١,٣٣٧	٦٩٩,٥٨٧	٦١,٧٥٠
	٤,٦١٥,٨٠٩	٤,٥٣٢,٣٥٩	٨٣,٤٥٠

تضمن الحكومة سداد إلتزامات الهيئة في تواريخ إستحقاقها. تضمن الهيئة الإحتفاظ بنقد كاف لتغطية مطلوباتها المستحقة.

٢٧ – مخاطر سعر الفائدة

كان تحليل معدل الفائدة للأدوات المالية للهيئة في نهاية فترة التقرير كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ريال عماني	ريال عماني
أدوات مالية ذات معدل فائدة ثابت		
موجودات مالية	**١٤,٨٠٠,٠٠٠**	٣٢,٠٠٠,٠٠٠

٢٨ – الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل الأعضاء وعلى إصدارها بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٠.